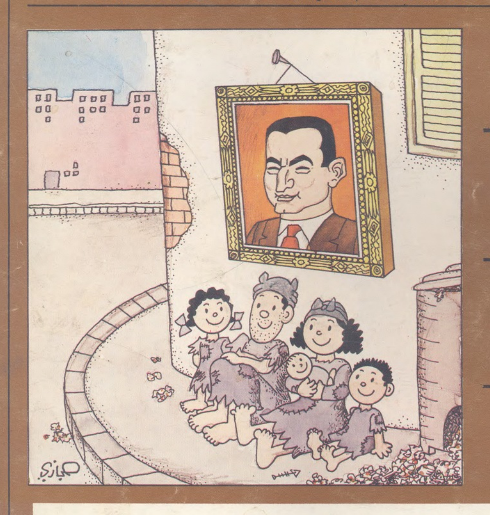


■ العدد الواحد والثلاثون/ سبتمبر ١٩٩٢م/ ربيع اول ١٤١٣هـ/ الثمن جنيه مصرى ■



مجلس الشعب يفتح الباب للنهب والقمع

انتخابات المحليات عدوان على الديمقراطية

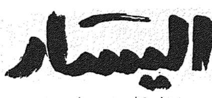
حكام السعودية وراء أزمات اليمن

الليبينية بين التعددية ودكتاتورية الحزب الحاكم

انتخابات ساخنة فى نقابة المحامين

برشلونة: كيف تصنع بطلاً لا يشرب اللبن ولا يأكل اللحم؟





ديمقراطيــة / عقلانيــة / اشتراكيــة

فى هذا العدد

لليسار در

لم تمنع الأجازات الصيفية، وانشغال الناس بمتابعة الألعاب الأولمبية فى برشلونة، من إحساس الرأى العام فى مصر بعمق الأزمة والمأساة التى تمسك بالوطن والأمة. وربما كانت الهزيمة الكاسحة للفرق المصرية (والعربية بإستثناءات قليلة) فى برشلونة لافتا لنظر البعض للهزائم من المحيط الى الخليج.

وهكذا جاء هذا العدد، والذى كنا حريصين على أن يكون ملائما لأشهر الصيف والأجازات ، مليئا بالمشاكل والقضايا الجادة والكوارث القادمة.

لم نكن قادرين- مصريا- على تجنب كارثة القطن الذى لم يعد الذهب الأبيض، ولاجريمة انتخابات المحليات بالقائمة الحزبية المطلقة، ولا الآثار الخطيرة لسياسة الخصخصة والنهب الرأسمالى و...و... وصولا الى نتائج «برشلونة».

ولم نستطع -عربيا- أن نغض الطرف على مايدبر لفلسطين بعد زيارة رابين لواشنطون، وتجديد حصار ليبيا، وتهديد العراق ومحاولة تقسيمه...و...و...

ولم يكن ممكنا أن نسكت على خطر المواجهة المسلحة بين مصر والسودان..

ونبهنا الصديق والزميل سمير كرم من واشنطن أن الجمعية العامة ستنظر فى هذا الشهر طلب كوبا وعدد من الدول رفع الحصار الأمريكى على هذا البلد الصغير الصامد.. وكان طبيعيا أن يكتب لقراء اليسار حول كوبا صمودها- حتى الآن- فى مواجهة العدوان الأمريكى..

عديد من القضايا فرضت نفسها علينا أعطت لهذا العدد هذا الطابع الجاد.

ولكن.. هل كان فى إمكاننا غير ذلك؟!.. وهل صحيح أن القارئ يريد منا أن نهرب من مشاكلنا وقضايانا؟!

ظننا أننا- قراء وهيئة تحرير- لانملك ولانريد الهرب.. ولكنا نصر على المواجهة وإذكاء الوعى كخطوة فى سبيل الحركة المنظمة الفاعلة على أمل التغيير، الذى أصبح ضرورة.. وضرورة ملحة.

اليسار

رئيس التحرير :
حسين عبد الرازق
المشرف الفنى :
محمود الهندى
المستشارون :
إبراهيم بدراوى
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
د. عبد العظيم أنيس
عبد الغنى أبو العينين
محمود أمين العالم
شارك فى التأسيس :
د. فؤاد مرسى

اليسار : منبر ديمقراطى يصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى اليوم الأول من كل شهر .

AL YASSAR 3 MIDAN
EL MALEKA ZOBAIDA
İMBABA GIZA A.R.E

الاشتراكات : لمدة سنة واحدة مصر :

١٢ جنيها للأفراد ٣٠ جنيها للهيئات .

الوطن العربى : ٥٠ دولارا أمريكيا أو ما يعادلها .

العالم : ١٠٠ دولار أمريكى أو ما يعادلها .

ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حواله بريدية إلى إدارة المجلة .

الإدارة والتحرير : ٣ ميدان الملكة زبيدة شقة ٣ - مدينة الطلبة - رقم بريدى ١٢٤١١ - إمبابة جيزة .

ت : ٣٤٤٧٩٤٠ فاكس ٣٤٤٢٠١٣

موقفنا

① المحليات..
عدوان جديد على الديمقراطية

حسين عبد الرازق

عقب اجتماع عقده د. **عاطف صدقى** رئيس الحكومة ود. **محمود الشريف** وزير الادارة المحلية مع المحافظين، فى مارس الماضى لمناقشة مشروع قانون الإدارة المحلية صرح كلاهما «الرئيس والوزير» بأنه قد تقرر الأخذ **بمبدأ الانتخاب الفردى فى المحليات**، مع عدد من التعديلات الأخرى تتناول مستويات الإدارة المحلية وبعض الموضوعات التنظيمية وإلغاء حق الاستجواب وعدم الجمع بين عضوية المجالس المحلية والعمل الإدارى..الخ.

وبدا قرار إلغاء الانتخابات بالقائمة المطلقة والاتجاه للانتخاب الفردى منطقيا وصحيحا، فى ظل حكم المحكمة الدستورية ببطلان القائمة الحزبية فى مجلس الشعب، تم الحكم ببطلان القائمة الحزبية والعضو الفردى لمخالفة هذه الأنظمة- التى تخل بمبدأ المساواة بين المواطنين - للدستور.

وانتظرنا طويلا أن يجد هذا الإعلان الرسمى طريقة إلى التنفيذ من خلال تحويله الى قانون يصدر عن مجلس الشعب، ولكن مرت الأسابيع والشهور، وأنهى مجلس الشعب دور انعقاده الثانى دون أن يصل مشروع القانون إليه، رغم أن المجلس يتقن تمرير القوانين فى ساعات أو أيام على الأكثر. وقد أصدر بالفعل قانون نقابة المحامين فى أقل من ٤٨ ساعة، وقانون الجامعة الأهلية قبل انفضاضه بساعات.

وهكذا أصبح مقررا- وطبقا أيضا لتصريحات رسمية- أن تجرى انتخابات المجالس المحلية فى أكتوبر القادم، طبقا لنظام **القائمة المطلقة**. وهو نظام غير مسبوق فى أى بلد فى العالم، ينتهك الدستور بفظاظة ويتعارض بسفور مع أى شكل من أشكال الديمقراطية، عندما يحرم غير أعضاء الأحزاب القائمة من الترشيح على القوائم، ويجرم تقدم أكثر من حزب بقائمة مشتركة، ويعطى كافة مقاعد المجلس لقائمة الحزب الحاصل على أعلى الأصوات، ومن ثم **يهدر الأصوات التى حصلت عليها القوائم الاخرى**.

والغريب أن قيادات الحكم تسلم فى جلساتها الخاصة ان المجالس التى سيتم انتخابها فى أكتوبر القادم مصيرها للحل بعد عامين أو ثلاثة، عندما يطعن أمام المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية القانون الذى ستجرى الانتخابات على أساسه. ومع ذلك يصرون على إجرائها.

وليس فى الأمر سذاجة أو حالة من حالات العناد، ولكن أسبابهم واضحة ومحددة.

* فالحكم يدرك أن انتخابات فردية- ورغم وجود قانون مباشرة الحقوق السياسية الذى يسهل للسلطة التزوير والعبث بإرادة الناخبين، ووجود حالة الطوارئ، وقانون الارهاب- **قد تؤدى الى نجاح أحزاب المعارضة منفردة فى بعض المواقع ومجتمعة فى مواقع أخرى فى الحصول على الأغلبية فى بعض المجالس القروية أو مجالس المراكز والأحياء أو مجالس المحافظات**. ولايستطيع الحزب الحاكم- رغم ضعف سلطات المجالس المحلية-- تحمل انتهاء احتكاره للمجالس المحلية جميعا والتى كانت الوسيلة للسيطرة والتحكم فى انتخابات مجلس الشعب، وطريق للنفوذ على قضايا

الحياة اليومية للمواطنين، وأيضا وسيلة **للفساد والافساد ترضى بعض كوادر وقيادات الحزب الوطنى وتحل مشاكل التنافس على مقاعد مجلس الشعب والشورى.**

* ويرفض الحكم فكرة استخدام الرئيس لسلطاته فى مد مدة المجالس المحلية الحالية عاما لحين إصدار مجلس الشعب لقانون جديد للمحليات، **خوفا من أن تتواكب انتخابات المحليات مع الاستفتاء على ترشيح الرئيس حسنى مبارك لولاية ثالثة فى أكتوبر من العام القادم.** والحكم لايريد أن ينشغل الناس بأى شئ عن مولد المبايعة.. وكأن الناس فعلا انشغلت يوما بمثل هذه التمثيليات الهزلية.

* ويريد الحكم هذه الانتخابات لتأكيد- زائف- لشعبيته، فى مواجهة صورة عدم الاستقرار وتهديد تيارات العنف المتستر بالدين للسلطة.. وذلك عندما يعلن فوز الحزب الحاكم بكافة المجالس فى المحليات وعلى كل المستويات.

وإذا كان موقف الحكم مفهوما فى ضوء سياساته الثابته القائمة على رفض الديمقراطية وتداول السلطة أو المشاركة فيها، واحتكار الحكم والثروة بكل وسيلة.. **فمازال موقف القوى السياسية الديمقراطية هو الذى يحتاج الى فهم وتوضيح.** فحتى الآن مازالت المواقف تتأرجح بين المشاركة فى اللعبة، والمشاركة الجزئية وتأجيل إعلان الموقف للدراسة، أو المقاطعة.

وأظن أن التجارب السابقة، والظروف الحالية تفرض على الأحزاب والقوى الديمقراطية التمسك بموقفها السابق الذى اتخذته منذ قررت الحكومة اجراء الانتخابات المحلية بنظام القائمة المطلقة الحزبية، وهو المقاطعة.

وأظن أيضا أن موقف موحد لأحزاب المعارضة حول -مد **دورة المجالس المحلية الحالية لحين انتهاء مجلس الشعب على وجه السرعة من تعديل قانون المحليات طبقا للنظام الفردى، وإصدار قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية** يمنع التزوير وتدخل السلطة التنفيذية فى إرادة الناخبين.

- إلغاء العمل بقانون الطوارئ أو تجميده خلال انتخابات المجالس المحلية.. يمكن أن يشكل ضغطا فعالا على الحكم - رغم بلادته وتجاهله للرأى العام- قد يؤدى الى تراجعه.

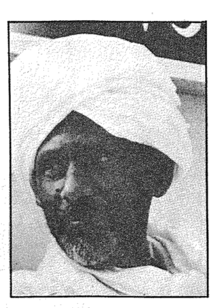
وإلا..فالطريق لرفض كل هذه المؤامرات واضح ومفتوح لمن يريد.

موقفنا

② نرفض المواجهة العسكرية بين مصر والسودان

ارتفعت حدة التوتر بين حكومتى مصر والسودان فى الفترة الأخيرة، وترددت أنباء حول حشود عسكرية مصرية على الحدود السودانية (فى مثلث حلايب المصرية). وأسباب الخلاف بين الحكومتين معروفة ومعلنة. فالتحالف الحاكم فى السودان بين **العسكر والجبهة الاسلامية القومية** بزعامة حسن الترابى، لايخفى مساندته المعنوية (والمادية) لتيارات الإسلام السياسى فى مصر. لافرق فى ذلك بين **حزب العمل و«الاخوان المسلمين» وبين جماعات الجهاد والجماعة الاسلامية** وغيرهما ممن يعتمدون العنف المسلح والاغتيالات وسيلة لعملهم.

حسن الترابى



وتذيع أجهزة الأمن فى مصر تقارير حول دور الحكم فى السودان فى مساندة هذه الحركات المعادية لنظام الحكم القائم فى مصر ، والذى اتخذ فى الفترة الأخيرة- عقب لقاء **«الدكتور حسن الترابى» و«عمر عبد الرحمن»** أمير الجهاد والذى تم فى أمريكا- اتجاها متصاعدا تمثل فى تحويل السودان الى ملجأ لأعضاء الجماعات الاسلامية الفارين من ملاحقة الأمن فى مصر، والى محطة ترانزيت لأعضاء هذه الجماعات العائدين من **أفغانستان** ، يتسللون من السودان الى مصر بعد تزويدهم بالسلاح والمواد المتفجرة.

وتضيف أجهزة الأمن أن **الترابى** يقوم بتمويل الجماعات الاسلامية فى مصر ، وأن هناك تقارير حول وصول ١٦٨ ألف دولار الى هذه الجماعات فى الفترة الأخيرة. كما لاحظت أجهزة الأمن وجود عناصر من الجبهة الاسلامية فى السودان فى مناطق التوترات والاضرابات، تلعب دورا بالتنسيق مع الجماعات الاسلامية. **ولاتخفى الحكومة المصرية قلقها من الوجود الايرانى العسكرى فى السودان على حدود مصر الجنوبية.**

وتشكو حكومة السودان من دعم الحكومة المصرية للمعارضة السودانية فى الخارج. والسماح لها بالنشاط فوق الأراضى المصرية ومن دعم جيش تحرير السودان بزعامة **جون قرنق.**

وقد دخلت قضية «حلايب» وهى أرض مصرية تطالب السودان بها، كجزء من الصراع بين الحكومتين، كأحد أسلحة الضغط السودانية على الحكومة المصرية.

موقفنا

وأخطر مافى هذه الأزمة أن تلجأ إحدى الحكومتين- أوكلاهما- لتحويل هذا الخلاف المتشعب الى مواجهة عسكرية بين البلدين.. وهو خطر ليس مستبعدا اذا صحت الانباء التى ترددت أخيرا حول وجود حشود عسكرية على جانبى الحدود.

ومسئولية القوى الوطنية المصرية والسودانية أن تطرح برنامجا من ثلاث نقاط لوقف التدهور فى العلاقات المصرية السودانية:

١- حل الخلافات حول «حلايب» المصرية بالوسائل الدبلوماسية دون تفريط فى أى شبر من الأرض المصرية.

٢- إغلاق معسكرات التدريب الإرهابية الموجودة فى السودان ومنع تسلسل أعضاء الجماعات الى مصر.

٣-رفض اللجوء الى أى شكل من أشكال العمل العسكرى لحل المشاكل المصرية السودانية.

فليس مقبولا أن يتفاوض كل العرب مع إسرائيل التى تحتل أراضى فلسطين وسوريا ولبنان والأردن، وتستخدم العنف والارهاب ضد الشعب الفلسطينى وضد جنوب لبنان و تهدد سوريا.. وفى نفس الوقت تلجأ حكومة مصر- أو السودان- الى القوة المسلحة لحل المشاكل بين حكومتى شعبين شقيقين.

٣ التهديد الأمريكى والحاجة لقمة عربية

وجهت الولايات المتحدة الأمريكية خلال الأسابيع الماضية رسالة واضحة الى حكومات وشعوب الأمة العربية، تقول لنا بوضوح. ليس أمامكم إلا المزيد من الخنوع والخضوع والاستسلام.

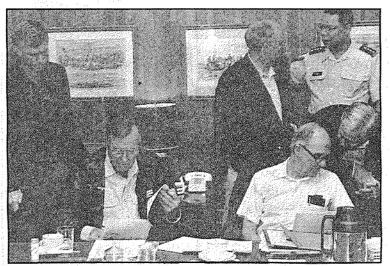
* جاء الشق الأول من الرسالة خلال زيارة **رابين** لواشنطون ، وإعلان جورج **بوش** أن الولايات المتحدة قررت منح إسرائيل ضمانات القروض التى طلبتها أو الموافقة على صفقة طائرات أمريكية جديدة، وتأكيده «أن ادارته تلتزم بأمن اسرائيل بمافى ذلك تفوقها النوعى» وأن الولايات المتحدة لن تبدل موقفها من استئناف الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية».

* وجاء الشق الثانى عبر مجلس الأمن، عندما استصدرت الولايات المتحدة قرارا بمد العقوبات المفروضة على ليبيا ٤ أشهر أخرى. وقد أدت هذه العقوبات المفروضة منذ ٥ أبريل الماضى والتى تشارك فيها كل الدول العربية ضد ليبيا، أدت الى خسائر مادية للشعب الليبى بلغت ١١٠٠ مليون دينار ليبى، بالاضافة إلى الآثار الانسانية الناجمة عن هذا الحصار.

* وجاء الشق الثالث من خلال إعلان أمريكا **«إصرارها على توجيه ضربة عسكرية جديدة للعراق بهدف إسقاط صدام حسين، وتقسيم العراق الى ثلاث** دول بإنشاء دولة كردية فى الشمال ودولة شيعية فى الجنوب. وطبقا لما أذاعته المصادر الأمريكية فقد كانت الحجة المعلنة لهذه الضربة العسكرية هى رفض صدام السماح للمفتشين الدوليين من تفتيش مبانى الوزارات العراقية. وعندما فاتت الفرصة، اعلنوا حجة جديدة، وهى حماية الشيعة فى جنوب العراق (جنوب خط العرض ٣٢). وذكرت مصادر دفاعية أمريكية شبه رسمية **«أن هجوما جديا واسع النطاق كان مقررا شنه على العراق فى ٦ أغسطس ١٩٩٢ ،وأن الطائرات المكلفة بالتنفيذ كانت قد بدأت فى تشغيل محركاتها.. ولكن قرارا صدر بالتجميد وليس الالغاء»**، ثم تقرر توجيه هذه الضربة الجوية فى تزامن مع انعقاد المؤتمر العام للحزب الديمقراطى الذى أفتتح فى **هيوستن** يوم ١٧ أغسطس ٩٢، كما قالت **نيويورك تايمز** ، وتم العدول عنها أيضا.. وأكد الرئيس بوش أنه «لايستبعد أى خيار لحمل بغداد على تنفيذ القرارات الدولية ومنها القرار ٦٨٨ الذى يشترط على العراق أن يحسن معاملة المدنيين». ويبدو أن قرار تجميد أو تأجيل الضربة العسكرية اتخذ **خوفا من أن تؤدى الضربة العسكرية الى تقوية صدام بدلا من إسقاطه**، وبالتالى تنعكس سلبا على الرئيس بوش عشية الانتخابات.

إن هذه الحملة الامريكية المتشعبة ضد العرب جميعا ستستمر وتتصاعد مالم يتوقف هذا التفكك العربى والتشرذم.

وإذا كانت الحكومة المصرية لاتكف عن التحدث عن الدور المصرى والمكانة المصرية والتقدير العالمى للرئيس حسنى مبارك.. أفلا يفرض عليها ذلك أن تبادر بالدعوة لعقد قمة عربية فى القاهرة ، تتجاوز آثار حرب الخليج، وتفتح الباب أمام عمل عربى موحد.. أو - فى أسوأ الاحوال- تحديد واضح للمواقف. إم أن القمم العربية لاتعقد إلا إستجابة لطلب الحليف الأمريكى ولتوفير المظلة لعدوانه؟!



بوش يناقش خطط الغزو

انتخابات ساخنة في نقابة المحامين

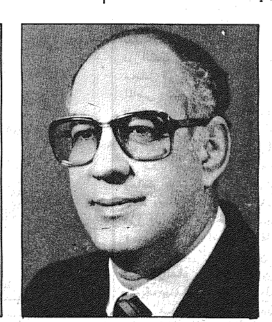
اشتعلت سخونة المعركة الإنتخابية فى نقابة المحامين لانتخابات النقيب و٢٤ عضوا لمجلس النقابة،يوم الجمعة١١ سبتمبر القادم.

وقد كشفت هذه الانتخابات عن مفارقات عديدة،منها أن أبرز الذين تقدموا للترشيح إلي منصب النقيب وهم أحمد الخواجة ومحمد فهيم وأحمد ناصر ومحمد عثمان ظاظا ينتمون جميعا -ولو ظاهريا- إلى حزب الوفد..ومنها أيضا أن أحمد ناصر ومحمد فهيم اللذان قادا حركة المعارضة للخواجة فى أحداث ١٩يناير ٨٩ التى سحبت الثقة من مجلس النقابة قد تقدما معا للترشيح إلى منصب النقيب وتشير آخر التطورات إلي أن جانبا من هذه المفارقة عرف طريقه إلى الحل ،فعندما استشعرت الكتل المعارضة للخواجة ضعفها،واحتمالات توزيع الأصوات بين رموزها شكلت«لجنة الحكماء» التى ضمت بين أعضائها عباس المصرى ومحمود هريدى ومحمدالمهدى،نقيب الجيزة السابق لاختيار مرشح واحد من المعارضة، وقد اشترطت اللجنة تقديم المرشحين الثلاثة لتنازلات مسبقة لضمان جدية الإتفاق،وبعد أن استقر اختيارها على محمد عثمان ظاظا ،رفض أحمد ناصر الاتفاق،بينما طاف فهيم مع ظاظا فى جولاتة الانتخابية،وإن كانت المساعى لا زالت مستمرة لإقناع ناصر بالإلتزام بقرار «لجنة الحكماء» .

ومن المفارقات أيضا ،دخول مرشحين عن الجماعة الإسلامية الإنتخابات،،رغم المواقف السابقة المعلنة للجماعة عن مقاطعة انتخابات المجالس المحلية والنيابية والنقابية ،وهو تطور جديديحدث فى نقابة المحامين.

ولا يبدو انقسام التيار الإسلامي بين جناحين نوعا من تقسيم العمل،فقد هاجمت قائمة الجماعة الإسلامية مواقف كتل الإخوان

وجيه عباس



د. جلال رجب

من قضايا الإسلام والعمل النقابى ووصفوهم بأنهم إنتهازيون في الحركة ،وأنصار حلول وسط فيما تتردد الأنباء عن اتصالات بين ممثلين عن مكتب الإرشاد وأحمد الخواجة لضم مختار نوح وسيف الإسلام حسن البنا إلى قائمته الإنتخابية.

وربما تكون المفارقة الأخيرة.إن أنصار التيار السياسى الواحد موزعون بين المتنافسين على مركز النقيب أو اختيار مواقع مستقلة، وينسحب ذلك على التيار الإسلامى والوفد واليسارفى إشارة واضحة إلى نتائج الإنقسام الذى أحدثته حركة ١٩يناير،وتراجع الوضع القطبى السابق لأحمد الخواجه،رغم إنه لايزال أقرب المرشحين للفوز بمركز النقيب..

ورغم أن القوائم الإنتخابية الحقيقية لم تظهر بعد،وربما لن تظهر كاملة إلا فى الساعات الأولى من صباح الجمعة ١١سبتمبر،إلا أن الأمر المؤكد حتى الآن ،أن كل مرشح لمنصب النقيب يسعى إلي تقديم قائمة تعكس الاتجاهات المختلفة..

وحتى الآن يبدو أن الرابع الأكبر من كل الإنقسامات التى شهدتها نقابة المحامين هى كتلة الحزب الوطنى التى يتزعمها الآن محمد صبرى مبدى،الأمين العام للمجلس،فى دورته السابقة،بعد أن وسعت حصتها فى انتخابات ٢٦ مايو٨٩ بصعود سعيدالفار وإبراهيم فارس وعبد الله على حسن وأحمد رضا الغعورى .وقد بدأت الاستعدادات للانتخابات فور صدورحكم محكمة النقض فى ١٥ يوليو الماضى بصحة الجمعية العمومية التى عقدتها المعارضة فى ١٩ يناير ٨٩ وسحبت الثقة من المجلس واختارت لجنة مؤقتة للإشراف على الانتخابات برئاسة د.محمد عصفور.

وقد أشارت المحكمة فى حكمها إلى أن المجلس لم يطعن ،بالطريق القانونى،وفى المهلة المحددة،على إجراءات صحة انعقاد هذه الجمعية أمام محكمة النقض،وبالتالى تصبح قرارات الجمعية العموميةالمضادة التى دعا إليها المجلس فى٢٦مايو عام ٨٩ والانتخابات التى جرت على أساسها فى شهر يوليو اللاحق باطلة،لصدورها من غير جهة الاختصاص.

وقد أنهى حكم النقض صراعا طويلا بين الكتل المتعارضة فى النقابة عرف بحرب المحاكم وحرب المنشورات والكراسى التى صاحبت حالة من ازدواج السلطة والصراع حول شرعية التمثيل انتهت بإضعاف الدور الذى كانت تقوم به النقابة فى قضايا المهنة

حسن محمد حسن

والقضايا القومية.

وقد سارع مجلس الشعب بعدها ،لإصدار تعديلات على قانون المحاماة توجب إشراف القضاء على الإنتخابات فى حالة قبول الطعن فى شرعية المجلس،وتولى لجنة قضائية،من غير أعضاء النقابة،إدارة أعمالها فى المرحلة الإنتقالية،وهي التعديلات التى أثارت جدلا واسعا فى صفوف المحامين لتولى جهة من غير أعضاء النقابة،مهمة الإشراف على أعمالها ،وهى سابقة خطيرة تتعارض مع أحكام المحكمة الدستورية العليا ببطلان

عادل عيد



اللجنة المؤقتة التى شكلها السادات فى أعقاب حل مجلس نقابة المحامين،وقد وصف د.محمد عصفور،رئيس اللجنة المؤقتةهذه التعديلات بأنها غير دستورية،وطعن عليها أمام القضاء فى استكمال أخير لمسلسل حرب المحاكم.

وبينما يشير خصوم الخواجة إلى أن هذه التعديلات استهدفت اتاحة الفرصة له ،ويدللون على ذلك أيضا بانسحاب ماهر محمد على عضو الحزب الوطنى ،من المنافسة على مركز النقيب ،يؤكد أنصاره أن الضعف الذى أصاب النقابة يعود إلى الطريقة التى أنتهجها ناصر وفهيم فى إدارة الصراع والتى شكلت التقدم ببلاغات إلى المدعى الاشتراكى لفرض الحراسة على النقابة ،وإطلاق الرصاص الحى فى ردهاتها وتخريب المؤتمرات والدخول فى دوامة لا تنتهى من حرب الأعصاب وحرب المنشورات وحرب المحاكم.

ومهما يكن من أمر فإن نقابة المحامين قد عانت بشدة من آثار هذا الإنقسام ،والذى لم يظهر فقط فى ضعف الأداء المهنى والقومى للمجلس،بل امتد إلى إلغاء المؤتمرات .وعلى الأخص مؤتمر المحامين الشبان،مرة عندما منعت قوات الأمن المحامين من دخول مدينة الاسماعيلية لحضور المؤتمر،ومرة بعد تراجع المجلس عن قراره بتنظيم المؤتمر فى جمصه،باغلبية صوت واحد كان بينها نقيب المحامين ،ربما لأول مرة ،أقلية..وقد أدى امتداد الانقسامات فى المجلس إلى استقالة أحمد نبيل الهلالى وتهديد د.جلال رجب فى أكثر من مناسبة ،بالإستقالة ،على الأخص بعد إلغاء مؤتمر المحامين الشبان.

وقد تقدم معظم أعضاء المجلس الحالى للانتخابات ،وتركز الكتلة التى حاولت إحياء دور النقابة بعد الانقسام على أهمية تشكيل مجلس قوى ومنسجم يتجاوز صراعات الماضى ويتبنى شعار نقابة قومية لكل المحامين فى مواجهة محاولات احتكار أى اتجاه سياسى أو دينى للعمل النقابى وهو ما يلح عليه أحمد نبيل الهلالى ود.جلال رجب وحسن محمد حسن وسامح عاشور وتهانى الجبالى وفهمى ناشد وصابر عمار وممدوح تمام ،ومن بين أبرز المرشحين من خارج المجلس محمد وجيه عباس عن استئناف القاهرة وعبد العظيم المغربى وعبد المحسن شاشة عن القطاع العام ومحمد طه عن دائرة بنى سويف،بينما تقدم من المجلس الأسبق عادل عيد عضو مجلس أمناء المنظمة



نبيل الهلالى

المصرية لحقوق الإنسان ،ومن المتوقع أن تكون المنافسة قوية فى دائرة استئناف القاهرة والاسكندرية .

وقد فرضت أسباب وسبل الخروج من الأزمة نفسها على البرنامج الانتخابى الذى دارت حوله مناقشات واسعة بين المحامين الديمقراطيين،ليتم عرضه على باقى الناخبين والمرشحين لمناقشته وإدخال التعديلات عليه بهدف الدفاع عن نقابة قومية ديمقراطية قوية،تنهض بشئون المهنة،وترفض احتكار أى اتجاه سياسى أو دينى لنشاطها،كما ترفض الأعمال الانقسامية التى تضعف دورالنقابة وتهدد هيبتها.

متغير جوهرى

والمتغير الجوهرى ،الذى يؤكد عليه الداعون لتشكيل الجبهة الديمقراطية ،فى أوضاع النقابة هو اتساع جدول القيد بها ليشمل ١٤٠ ألف محام تتخلف أطر العمل عن استيعابهم وتوفير قنوات للتعبير الحر عنهم وإسهامهم فى صنع القرار..

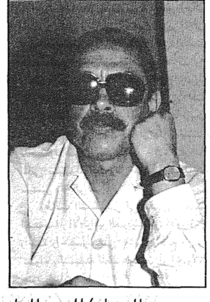
ويقترح البرنامج تعديل الهيكل النقابى بصورة تسمح بتشكيل لجان نقابية فى المحاكم الجزئية وعلى مستوى الشركات القابضة فى وحدات القطاع العام ،تنتخب مجالس لها ومندوبين عنها للجمعيات الإستئنافية ، مع تدعيم وتنشيط دور النقابات الفرعية وتشكيل الهيئات المعاونة مثل أسر المحامين ولجان الحريات،واقتصار الانتخابات لممثلى دوائر الاستئناف وحدها منعا للشللية والتكتلات التى قد تؤدى لحرمان عضو حاز ثقة الأغلبية فى دائرته من التمثيل فى المجلس،بسبب اتجاهات التصويت فى الدوائر الأخرى،ويسرى نفس الأمر عند اختيار مرشحى القطاع العام.

مع تمتع اللجان النقابية بصلاحيات حقيقية،بحيث تناقش فيها كل الأمور التى تعرض على الجمعية العمومية ،فتمثل هى الدرجة الأولى في هذا الانعقاد ،ويتم انتخاب مندوبيها للجمعية العمومية وفقا لاتجاهات النقاش.

سامح عاشور



عبد العظيم المغربى



الخصخصة

كما ركز البرنامج بشكل خاص على مشاكل محامى القطاع العام خاصة بعد صدور قانون قطاع الأعمال الذى أنهى دور الإدارات القانونية فى وحدات القطاع العام ضمن اتجاه عام لتحجيم دور الأجهزة الرقابية ،وأكد البرنامج على ضرورة التزام الدولة بتوفير كل الضمانات والامتيازات التى كانت ممنوحة لمحامى القطاع العام،فى القانون السابق، وأهمية تحصين محامى القطاع العام من الإجراءات التأديبية التعسفية وحصولهم على إمتيازات أقرانهم في هيئة قضايا الدولة،وتسهيل عملهم في حماية المال العام وحقوق العاملين، وفى حالات تصفية وحدات القطاع العام تلتزم الدولة بنقل المحامين فى هذه الوحدات إلى وظائف مناظرة ..

محاميو الإدارات القانونية إلي النيابة الادارية ،ومحاميو إدارات الفتوى إلى إدارة الفتوى والتشريع بمجلس الدولة ،ومحاميو المحاكم إلى هيئة قضايا الدولة.

كما أكد البرنامج على ضرورة توسيع الخدمات النقابية للمحامين الشبان فى الإسكان والعلاج وفرص العمل..

قروض البنك الدولى تنتظر الخصخصة

قروض البنك الدولى.. تنتظر «الخصخصة»

قال «كايوكوك فيزو» نائب رئيس البنك الدولى لمنطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط أن على مصر أن تبدأ فى المرحلة العملية لبيع القطاع العام والتوسع فى نظام الخصخصة، وخلق مناخ موائم لانطلاق القطاع الخاص فى الاستثمار.

وأضاف كوك فى مذكرة لمحافظ البنك المركزى أن عامل السرعة والوقت هما مقياس تقديم دعم ومساعدات لمصرفى المرحلة المقبلة، وأن تأييد البنك الدولى للمرحلة الأولى من الإصلاح الإقتصادى لاتعنى تأييد مسبق للمرحلة الثانية فالعبرة بالنتائج، وأشاد كوك باصدار الحكومة المصرية نظاما جديدا للرسوم الجمركية والغاء قوائم الحظر الاستيرادى، ولكن مانريده هو تحرير كامل بحلول عام ١٩٩٣.

وقال إننا نؤكد أن الأمل فى مصر للقطاع الخاص، الذى سنقدم له الدعم الفنى والمالى لتقوية دوره، ولن نقدم قروضا أو مساعدات للصندوق الاجتماعى المصرى، فلسنا جهة دعم، إنما البنك الدولى جهة تمويل مشروعات بعيدا عن موازنة الدولة تماما

تشكيلات الحزب فى يد الرئيس

التقى **السيد راشد** رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، **وعاصم عبد الحق** وزير القوى العاملة فى بداية أغسطس الماضى مع كمال الشاذلى أمين تنظيم الحزب الوطنى. طلب راشد تولى أمانة عمال الحزب الوطنى بدلا من أمانة عمال الحزب بالأسكندرية، ليتفق ذلك مع توليه رئاسة الاتحاد العام، وأيده الوزير عاصم فى طلبه. **أعلن الشاذلى** أنه لايستطيع التدخل فى التشكيلات خاصة وأن مؤتمر الحزب فوض الرئيس مبارك فى إصدار هذه التشكيلات. ويتوقع تولى **عبد العزيز مصطفى** رئيس لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب أمانة عمال الحزب.

للأجانب فقط!

زار القاهرة مؤخرا أحد خبراء منظمة العمل الدولية، وعقد لقاءات مع ممثلى الحكومة ورجال الأعمال واتحاد الصناعات والمستشار القانونى للاتحاد العام لنقابات العمال. وناقش معهم قضية صدور تشريع موحد لعلاقات العمل فى مصر . أعلن الخبير ان جوهر أى تشريع موحد جديد يجب أن يكون باختصار «حق الفصل». وحق صاحب العمل فى الإغلاق»

كان عاصم عبد الحق وزير القوى العاملة قد أجرى مشاورات فى جنيف مع مدير عام منظمة العمل الدولية أثناء حضوره مؤتمر العمل الدولى فى يونية الماضى حول نفس الموضوع، ووعد مدير عام المنظمة بتقديم مساعدات مالية للوزارة المصرية للاتفاق على إعداد التشريع الجديد!

وكانت لقاءات عديدة قد بدأت منذ يناير الماضى بين مندوبى وزارات المالية والعمل والصناعة والتنمية الادارية وقطاع الأعمال العام، وجهاز التنظيم والإدارة واتحاد الصناعات وجمعية رجال الأعمال والاتحاد العام لنقابات العمال ومركز الدراسات القانونية بحقوق القاهرة ، ومازالت هذه اللقاءات مستمرة تمهيدا لعقد مؤتمر فى بداية العام القادم لإعداد مشروع جديد لقانون موحد للعمل ويشمل العاملين بجميع القطاعات .

وتجرى هذه المناقشات فى غيبة النقابات العامة للعمال (٢٣ نقابة) ولجانها، رغم أن الاتحاد لايملك فرض أى موقف على تلك النقابات باعتباره اتحادا اختياريا لها.

تسوية للديون بين مصر وروسيا

يزور وفد اقتصادى مصرى خلال شهر سبتمبر الحالى العاصمة الروسية موسكو للاتفاق على نظام سداد أقساط الديون العسكرية والتى يبدأ سداد أول قسط منها فى أكتوبر القادم بواقع ٣٤ مليون جنيه استرلينى حسابى سنويا، وفقا لاتفاق الجدولة على ١٩ عاما.

يحمل الوفد اقتراحا بإجراء مقاصة مع الديون الروسية لمصر والبالغة ٧٩٠ مليون جنيه/ حسابى على أن يتم حساب الاسعار على أساس ٣ جنيهات للجنيه الحسابى الاسترلينى وتقوم روسيا بتوريد مواد خام بالفرق فى الأقساط والبالغ حوالى ١٠ مليون جنيه حسابى سنويا.

مفاوضات إسرائيلية للحصول على مليار مارك ألمانى

قال **«محمد بسيونى»** سفير الحكومة المصرية لدى «تل أبيب» فى تقرير له لوزير الخارجية **عمرو موسى**، انه لايجب الاستهانة بالمعارضة ضد توجهات **إسحاق رابين** وحكومة حزب العمل. أضاف أن رابين يلعب بالألفاظ ويستخدم كما ماهو فى صالح اسرائيل للحصول على المعونات الأمريكية، والقروض الخارجيه.. بل أن هناك مساعى للحصول على مايقرب من ١٠ مليار مارك ألمانى سيبدأ التفاوض عليها خلال شهر سبتمبر «الحالى»

وطالب السفير فى تقريره بضرورة استخدام الأطراف العربية كل الأوراق مرة واحدة والحصول على تعهد واضح من رابين سواء بالنسبة للفلسطينيين أو الجولان أو جنوب لبنان.

وأشار إلى أن هناك اتجاهين داخل الحكومة الإسرائيلية الأول يرمى الى توقيع إتفاقيات مستقلة مع كل دولة عربية على غرار كامب ديفيد، واتجاه آخر يسعى الى توقيع إتفاق شامل، وهو الاتجاه الأضعف. وقال أن إسرائيل بدأت تلوح باستعدادها للتوقيع على اتفاقيات حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل بهدف كسب التأييد الدولى.

عمرو موسى



بنصيحة أمريكية
مجموعة عمل عربية لمتابعة
مفاوضات السلام

وافقت دول الجوار «سوريا- فلسطين- لبنان- الأردن- مصر» على تشكيل مجموعة عمل ومتابعة لمفاوضات السلام، تكون مهمتها التنسيق مع الوفود العربية والجانب الإسرائيلى وأمريكا.

تشكيل المجموع جاء بسبب إنشغال الادارة الأمريكية فى الانتخابات الأمريكية وتعيين **جيمس بيكر** فى منصبه الجديد بالبيت الأبيض وإستجابة لنصيحه أمريكية.. وستعقد المجموعة أول اجتماع لها فى العاشر من شهر سبتمبر الحالى بالقاهرة للبدء فى الإعداد للمفاوضات متعددة الأطراف، ونقل المفاوضات الثنائية الى القاهرة فى مراحلها المقبلة.

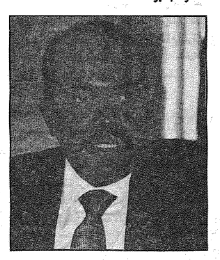
استقالة وزير العمل السودانى

استقال وزير العمل والتأمينات الاجتماعية السودانى «كنجا جورج» من منصبه أو اخر يوليو الماضى. كان الوزير قد غادر الخرطوم الى جنيف لحضور مؤتمر العمل الدولى. وعاد منها الى القاهرة ليعلن استقالته احتجاجا على ممارسات نظام عمر البشير ضد أبناء جنوب السودان والحركة النقابية وسلبه بعض اختصاصات وزارة العمل ونقلها الى مؤسسات دينية.

أعلن الوزير فى استقالته رفضه حل النقابات العمالية السودانية ودمجها فى نقابة واحدة. والغاء مهمة وزارة العمل الخاصة بالضمان الاجتماعى ونقلها الى مؤسسة دينية تسمى «زاكا»، واحتجاجه على تعرض أفراد قبيلته «التابوسا» لمشاكل وقمع وإبادة فى الجنوب، وخاصة إبعاد حوالى ٢٨٠ طفلا تقل أعمارهم عن ٨ أعوام الى مناطق فى الشمال دون استشارة أولياء أمورهم بهدف إدخالهم فى الإسلام، مما يعتبر شيئا منافيا للأخلاق. وأكد أنه كرجل دين سابق وأب فى الكنيسة لاينتقد ذلك من قبيل مهاجمة الاسلام وانما اعتراضا على تجنيد الأطفال.

سجل الوزير أيضا فى استقاله اعتراضه على تصريحات البشير التى يصف فيها الحرب فى الجنوب بأنها حرب دينية ضد قوى الشر الجنوبية. ورفضه للاضطهاد المنظم والمستمر لأبناء الجنوب من قبل قوات الشرطة واللجان الشعبية التى تقوم بعمليات تعذيب واعتقال وغرامات باهظة وإبعاد الى أماكن غير مزودة بالخدمات.

عمر البشير



Botschaft der Bundesrepublik Deutschland
Embassy of the Federal Republic of Germany
RK 5 SE

Kairo, 15. Juli 1992 /wk
Arabische Republik Ägypten
8 B, Hassan Sabri Road, Zamalek
Tel. 34 10 015, Telex: 92023 aacai un
Telefax: 341 0530

Dr. Sayed Mohamed El Khodery
Medical Faculty

Mansoura

Dear Dr. El Khodery,

concerning your letter dated July 6, 1992, the German Embassy can assure you that there is no such group of trees in Germany.

The German Embassy has already knowledge that a poster is being circulated in Egypt showing this picture of trees and accusing German authorities of preventing Muslims from visiting this site. Unfortunately the authors of these slanders are unknown to the Embassy.

With kind regards,
b.o.

Neumann
(Neumann)
Consul



نصب باسم الدين

ذكرت السفارة الألمانية بالقاهرة فى خطاب موقع من القنصل «نيومان» أنه لاتوجد بألمانيا مجموعة من الأشجار التى تشكل فيما بينها عبارة لا إله إلا الله محمد رسول الله. واحتجت السفارة على اتهام ألمانيا بمنع المواطنين من زيارة تلك المجموعة من الأشجار.

وكان الفنان التشكيلى د. سيد الخضرى قد قام بتوزيع بيان أعلن فيه أن اللوحه التى طبعتها دار الاعتصام هى إحدى لوحاته وكانت دار الاعتصام قد ادعت أنها عبارة عن مجموعة أشجار بألمانيا، وقد أسلم عدد كبير ممن رأوها مما أدى لقيام الحكومة الألمانية ببناء سور عليها لمنع زيارتها.

وقال د. الخضرى أن اللوحه رسمها عام ١٩٨٤ مع مجموعة أخرى من اللوحات وسماها «الطريق المستقيم» وأهدى نسخه منها لعدد كبير من الشخصيات العامه بينهم الرئيس مبارك. وقال د. الخضرى أن هناك لوحات أخرى قامت جهات نشر أخرى بطبعها وتوزيعها على أنها معجزة إلهيه، بهدف الكسب والاتجار.

وأضاف فى حديث خاص أن صاحب دار الاعتصام عرض عليه ٤٠ ألف جنيه، حتى لايتحدث أمام أحد، ولحين توزيع ماتم طبعه من اللوحه «٣٥٠ ألف نسخه» بينما تبين أن الدار طبعت منها أكثر من ٢ مليون نسخه. لجأ الفنان التشكيلى أخيرا للقضاء للفصل فيما أسماه بقضية نصب وإحتيال ضد البسطاء من أبناء المسلمين.

وأضاف د. سيد الخضرى أن الغريب حاليا أن هناك مئات الخطابات تصله يوميا بالتهديد والكفر والإلحاد وأن دمه مهدر لتطاوله على الاسلام.

أخطر مؤتمر للحزب الوطنى!

فى الذكرى الأربعين لثورة يوليو.. الوطنى يقدم تفسيرًا جديدًا للثورة.!

مدحت الزاهد

لم يكن انعقاد المؤتمر السادس للحزب الوطنى، حدثا عاديا، فربما فاقت أهمية هذا المؤتمر بالذات، كل ماسبقه من مؤتمرات..أسباب ذلك تعود إلى أن المؤتمر قدم إطارا فكريا جديدا لعمل الحزب، يعبر حقا وفعلا، عن توجهات الحكم فى ظل مايسمى بسياسة «التحرير الاقتصادى» و«الخصخصة»، التى اندفعت إلى الأمام بخطوات واسعة فى السنوات الأخيرة، تحت ضغوط صندوق النقد والمؤسسات المالية الدولية.

كما أن التشكيلات القيادية للحزب قد دعمت برموز هذا التغيير من الوزراء والتكنوقراط والكتاب ورجال الاعمال وأشهرهم الميلونيرات محمد ابراهيم كامل ومصطفى البليدى إلى مواقع الصدارة. ضمن استجابة مزدوجة تستهدف إعطاء دفعة لسياسة الخصخصة ومحاولة بعث الحياة فى أوصال الحزب فى وقت تتصاعد فيه موجات التطرف.. ومن أبرز الرموز التى استوعبها الحزب فى قيادته ممدوح البلتاجى رئيس مصلحة الاستعلامات وسلامة أحمد سلامة، مدير تحرير الأهرام، واللواء احمد فخر مدير مركز دراسات الشرق الأوسط،، ود. نازلى معوض وكيلة كلية الاقتصاد، ومحمد سلماوى مدير تحرير الاهرام المسائى.

وقد كان الموقف من الإرهاب أحد شواغل مؤتمر الحزب واحتل موقعا بارزا فى خطاب رئيسه (الرئيس حسنى مبارك»، وإطاره الفكرى، الذى أعده د.



د. أحمد فتحى سرور

فتحى سرور.

تصفية الحسابات

ومع أن أحد الأهداف المعلنة لانعقاد المؤتمر كان اعادة تشكيل الحزب من القاعدة للقمة وفقا لمبدأ الانتخاب الحر، الا أن هذا الهدف توارى بعد مؤتمرات المراكز، التى انعقدت منذ شهور، حيث جرى تعيين أمانات وأمناء المحافظات، بقرار من رئيس الحزب، الذى كلفه المؤتمر، بعد انتخابه بالاجماع، بإعادة تشكيل الأمانة العامة للحزب ومكتبه السياسى.

وفى واقع الأمر فإن مؤتمرات الحزب فى المحليات لم تتطرق الى مناقشة الإطار الفكرى الجديد للحزب، **واقتصر دورها على تصفية حسابات الصراعات القديمة التى ارتبطت باستبعاد عناصر كثيرة من أعضاء الحزب من الترشيح على قوائمه فى انتخابات مجلس الشعب عام ٩٠**، وخوض هؤلاء المنشقين للانتخابات كمستقلين، ونجاح معظمهم على حساب المرشحين الرسميين للحزب الذين سقط منهم ٩ من أمناء المحافظات.

وأيضا فقد كان من نتائج انتخابات المحليات تقليص نفوذ مجموعة **د. يوسف والى**، أمين عام الحزب ومعظمهم من وكلاء ومديرى وأساتذة وزارة وكليات الزراعة ليحتل كبار الملاك وممثلى الرأسمالية الزراعية والبيروقراطيين والتكنوقراط مواقع الصدارة فى العمل المحلى..

ويمكن القول بأن مؤتمر الحزب بسياساته والتعديلات التى. **أدخلها على قوامه قد جعلته منافسا خطيرا لحزب الوفد!** فلم يعد يميز بين الوطنى والوفد، سوى إلحاح الوفد على الإصلاح السياسى والدستورى. والحاح الوطنى على انتسابه لثورة يوليو (المعدلة)!

مهرجان للمبايعة

نحن الآن، على أبواب مؤتمر الحزب، ينبهنا الى ذلك ، أجهزة الإعلام، القومية التى أفردت مساحات واسعة لتغطية أخبار الاستعداد للمؤتمر، ومادار فيه من مناقشات حتى قصائد الشعر التى برع فيها قادة الحزب، ومهرجان مبايعة الرئيس مبارك، الذى



د. ممدوح البلتاجى

د. يوسف والى

تم قبل موعد انتهاء رئاسته باكثر من عام.. ولم تكن تلك هى المفارقة الوحيدة من مفارقات المؤتمر التى كشفت قومية الصحافة التى اهتمت به، بأكثر من اهتمام جريدة مايو الحزبية ،فالمؤتمر قد أقيم أيضا فى الذكرى السنوية الأربعين لاحتفالات ثورة يوليو، حيث ألقى الرئيس مبارك كلمة أمام ورثة «الثورة» ،رسمت مع الإطار الفكرى الخطوط العامة لأوسع عملية تحول سياسى واقتصادى واجتماعى جرى فى مصر منذ الخمسينات، وإن لم يكن مقطوع الأوصال «بحركة التصحيح» التى قام بها السادات فى ١٥ مايو ٧١.

خطاب مبارك

وكان **الرئيس مبارك**، حريصا فى خطابه على أن يقدم مفهوما جديدا للثورة، يربطه بإجماع الشعب، ويبرز من خلاله فلسفة التحول للاقتصاد «الحر»..

فالشعب هو الذى قاوم محاولات القلة من انصار الثورة الذين سعوا ان يجعلوا من يوليو محرابا لفكر مطلق لايقبل النقاش والجدل، لايقترب منه سوى دائرة ضيقة من المحترفين والحواريين، الذين ارادوا أن يحولوا افكار يوليو الى اصنام مقدسة لاتمس..

وقاوم الشعب ايضا فلول المنتفعين الذين حاولوا فرض الوصاية على الشعب، واعتبروا كل خطوة إصلاح، ردة إلى الخلف، ولم يفهموا من الثورة سوى انها فرض الحراسات وغياب القانون وتقسيم الشعب وتصنيف مثقفيه..

وتفسير مبارك للثورة كان له امتدادات فى الإطار الفكرى وتصريحات **د. عاطف صدقى** رئيس الوزراء، أمام اعضاء اللجنة الاقتصادية..فقد أكد رئيس الوزراء على منح كل المزايا للقطاع الخاص، وحرية الاستثمار ،فلاتدخل، ولاقيود ولاوصاية، ولامصادرة ، ولاحراسات ،ولاتأميم، ولاتميز للقطاع العام ومنتجاته على حساب القطاع الخاص... ولم تكن «لاءات «**د. صدقى**» هى كل ماتضمنه قاموسه فقد أشار أيضا إلى خطوات **«ايجابية» يجرى الاستعداد لها مثل تصفية القائمة السلبية بحيث تقتصر على الصناعات الحربية وحدها.. والقائمة السلبية هى القائمة التى كانت تحظر حرية الاستثمار فى الصناعات الاستراتيجية، وفى مناطق تنطوى على حساسية خاصة للأمن القومى مثل سيناء والآن فإن القائمة،**

إعادة تشكيل الحزب بالانتخاب انتهت بعد مؤتمرات المراكز

كبار الملاك والرأسمالية الزراعية ورجال الاعمال والتكنوقراط فى قيادة الحزب

ذهبت مع الريح، تحقيقا لمبدأ حرية تداول رأس المال، رغم اجراءات الحماية التى تفرضها أمهات الرأسمالية العالمية: الولايات المتحدة، ودول السوق الأوروبية المشتركة فى مواجهة السلع المنافسة!

غير إن أخطر تصريحات د. عاطف صدقى، هى تلك التى رسم فيها، على ضوء التحولات الجديدة، دور الدولة التى كانت تتمتع سابقا بالوزن الحاسم فى صنع القرار الاقتصادى فقد أوضح د. عاطف أن الاقتصاد يعتمد على المشروعات الخاصة حيث ينحسر دور الدولة فى توفير المناخ لحرية الاستثمار واستكمال مشروعات البنية الاساسية.

وقد ساير الإطار الفكرى للحزب هذا التوجه فأيد ماحققته الحكومة من إنجازات ضخمة فى مجال تحرير التجارة الداخلية حيث الغت نظام التسعير الإجبارى، وتحديد الارباح، وتركت لحرية التجارة وآليات السوق أن تتفاعل مع نظرية العرض والطلب، وقد ترتب على هذا التحرير وفرة فى السلع والخدمات!!

إلغاء الاشتراكية:

وفى حديث لاحق أجراه الأهرام مع د فتحى سرور رئيس مجلس الشعب فى ٢ أغسطس الماضى (ولاعلاقة للتاريخ بذكرى كارثة الخليج) عقب على نتائج المؤتمر بقوله إن معالم التغير الجذرى فى فكر الحزب تظهر فى إلغاء التطبيق الاشتراكى، ليحل محله، النظام الاقتصادى الحر، الذى يتميز بالمصارحة، والابتعاد عن تخدير الجماهير بالمسكنات.. وهو يعنى تحطيم الاصنام التى كاد البعض أن يعبدها، وهى تحمل الدولة وحدها (دون القطاع الخاص) عملية الإنتاج والتنمية، لذلك كان لابد أن يتغير مفهوم التخطيط المركزى، ليصبح تخطيطا بالسياسات، لا المشروعات تخطيطا بالاهداف والأولويات، وليس الاجراءات، واصبحت مهمة التخطيط اليوم هى التنسيق بين السياسات.

وما اعلنه د. فتحى سرور فى حديثه مع الأهرام، هو نفس فلسفة وحتى كلمات الإطار الفكرى الجديد للحزب، وإن فى الحديث أبعادا أخرى خطيرة منها قوله انه تم إلغاء القومية العربية من الإطار الفكرى للحزب، مع استمرار التأكيد على عروبة مصر معدلة بغير أنعاء قومى..

لحية الحكومة

ويكشف البعد الثانى الخطير فى تصريحات د. فتحى سرور ود. يوسف والى وكذلك فى الإطار الفكرى الجديد للحزب وكلمة مبارك عن توجه الحكم فى مواجهة «الإسلام السياسى» من خلال المزج بين استمرار سياسة عنف وإرهاب الدولة، مع اطلاق لحيتها وإضفاء طابع دينى على مؤسساتها، «واسلمة» رموزها، ومغازلة بعض أجنحة الحركة الإسلامية أو رموزها المعتدلة. فبدون مناسبة قال د. فتحى سرور إن بعض الأخوة المسيحيين يعتقدون أن المسلمين عرب وافدون على مصر وأن المصرين الفراعنة جنس أخر، وبمراجعة كتب الفتوحات نعرف أن الذين دخلوا كانوا عربا لايتجاوز عددهم فى أحسن تقدير عدة آلاف، والملايين هم الشعب المصرى، والشعب المصرى القبطى قد أسلم، إلا القلة التى ابت، وبحكم الاسلام وسماحته، أقرت على ماهى عليه، لإن الاسلام لايجبر أحدا أن يغير دينه..

وكانت الصحف قد اهتمت بابراز ماأثير فى المؤتمر من أن مصر دولة اسلامية، مع أن هذه الحقيقة لم تكن فى حاجة إلى إعادة تأكيد، اللهم إلا رغبة الحكومة والحزب الحاكم فى مواصلة المواجهة على نفس أرض التيار الأصولى..

إن هذا الإلحاح نفسه هو الذى دفع د. يوسف والى إلى التأكيد أثناء مناقشات المؤتمر على إلزام الحكومة بأحكام الشريعة فى كل ماتصدره من قوانين، مدللا على ذلك بقانون العلاقة الايجارية بين المالك والمستأجر، والذى لم يصدر إلا بعد التأكد من مطابقته لأحكام الشريعة.. وبالطبع لم يسأل احد د. والى عن موقف الشريعة من قوانين أخرى منها قوانين الاستثمار التى تعطى للاستثمارات الأمريكية ضمانات خاصة، وتضمن لها التعويض فى حالة الحروب والقلاقل الداخلية، وتقيد حق الحكومة المصرية فى المساس بها ودون اللجوء الى تحكيم دولى!

وكان الإطار الفكرى للحزب قد أكد بدوره على أن الشريعة الإسلامية هى مصدر التشريع الرئيسى، وأن الشريعة نفسها جعلت المصلحة المرسلة أساسا لمواجهة المتغيرات والظروف ،بما لايتناقض مع أحكام القرآن والسنة.

فى مواجهة الاسلام السياسى الحزب الحاكم يطلق لحيته!

إلغاء التطبيق الاشتراكى والقومية العربية من برنامج الحزب..

إجماع قومى

عموما كانت لحية الحكومة وحزبها هى المحتوى الرئيسى للخطاب الدينى للمؤتمر السادس، ولكن ذلك لم يمنع أيضا من محاولة استثمار أجواء التوتر فى صف المعارضة خلف فكرة الإجماع القومى ضد الإرهاب (إرهاب المتطرفين وحدهم) فالرئيس مبارك بعد أن اثنى فى خطابه على رجال الشرطة البواسل الذين يؤدون دورهم بكل بسالة واقدام، ولايخشون فى الحق لومة لائم اضاف: اعتقد أننى أعبر عن اجتماع شعبى عام حين أقرر ان القوى والاحزاب السياسية ، تستطيع أن تقوم بدور حركى نشيط، يفرض نفسه على الشارع المصرى، فى القرية والمدينة، لأن المجتمعات- فى هذه المناطق يمكن أن تشكل حائطا منيعا ضد منطق الارهاب وآثاره بدلا من أن تكون مسرحا لجرائمه.

ويمكن أن يعتبر ماجاء فى خطاب الرئيس تعديلا لمعادلة الجريدة والمقر التى يحكم بها الحزب الحاكم قوى المعارضة، اذ يطلق يدها كلما أمكن توظيفها فى إطار رؤيته.. رغم ذلك، أو بالاضافة اليه، فقد أكد الرئيس فى خطابه كما اكد الإطار الفكرى للحزب على أهمية الديمقراطية وحرية الرأى والتعددية السياسية والحزبية، واعتبرها خلاصة تجارب العقود السابقة..

وعموما يحمد للإطار الفكرى الجديد للحزب أنه خلا من الرطانة والديماجوجية، وكان واضحا وصريحا كلما تعلق الأمر بسياسة «التحرير»، ومع التطور الجديد للوطنى لابد للوفد ان يضع يده على قلبه!

فى الدورة الثانية لمجلس الشعب ١٩٩٢

الإسراع بفتح الباب أمام النهب الرأسمالى.. وتصعيد إجراءات القمع وانتهاك حقوق الانسـان

عادل شعبان

أنهى مجلس الشعب دورته العادية الثانية بعد حصاد تشريعى هائل، أشادت به الصحف القومية واشاد به رئيس المجلس عند عرض تقييم إنجازات الدورة، ورأى أن هذا الإنجاز يعادل حصاد دورتين برلمانيتين كاملتين وهوما لم يحدث فى التاريخ البرلمانى المصرى.

ومن هنا تأتى أهمية وهدف هذه الدراسة، حيث تتناول هذا الحصاد التشريعى الهائل- فى مضمونه الاجتماعى وتأثيراته السياسية وتحاول الكشف عن الإطار «السياسى- الاجتماعى» الذى حكم عمل المجلس، وإبراز أهم الدلالات الاجتماعية والسياسية للقوانين التى أجيزت، فهذا البرلمان يعد وبحق من أخطر البرلمانات التى أتت فى تاريخ مصر، لما يصدره من قوانين وتشريعات سوف تؤثر على مجمل الحياة الاجتماعية الاقتصادية فى مصر ولعقود طويلة قادمة.

وكما هو معروف فإن خريطة المجلس السياسية تتكون من الحزب الوطن الذى يتمتع بأغلبية ساحقة تبلغ ٤١٢ بنسبة ٩٠٫٧٪ والمستقلون ويبلغ عددهم ٣٦ عضوا بنسبة ٧٫٩٪ ، و الهيئة البرلمانية للتجمع وتضم ٦ أعضاء بعد أنضمام العضواحمد رزق الملاح بنسبة ١٫٣٪ بينما قاطع حزب الوفد والعمل وحليفه الاخوان المسلمون انتخابات هذا المجلس.

ويلفت النظر فى هذا المجلس -كسابقيه- مدى مشاركة الأعضاء فى النقاش سواء خلال تأديه الدور التشريعى والدور الرقابى على حد سواء، فقد بلغت نسبة الذين شاركوا فى النقاشات من أعضاء المجلس ككل ٧٠٪ ، مما يعنى أن ٣٠٪ من أعضاء المجلس لم يشاركو بأى درجة من درجات المشاركة ضمن أعمال المجلس.

كما يلاحظ أن الحزب الوطنى هو الحزب الأقل مشاركة حيث نسبة من شاركوا منه ٦٨٫٥٪. مما يعنى أن نسبة ٣٠٪ السابق الحديث عنها ينتمون إلى هذا الحزب، ثم يلى الحزب الوطنى المستقلون نسبة ٩١٫٦٪ ثم المجموعة البرلمانية لحزب التجمع ويبلغ حجم مشاركتها ١٠٠٪ مع الأخذ طبعا بعين الاعتبار (عدد أعضاء الحزب الوطنى الكاسح).

وتفيد هذه الإحصاءات أن حجم مشاركة الاعضاء المعارضين يفوق كثيرا حجم مشاركة اعضاء الحزب الوطنى، ويدلل على هذا ان حجم المشاركين فى الرد على بيان الحكومة على مستوى المجلس ككل بلغ ٥٦٪ بيما احتل الوطنى ٥٣٪ من أعضائه ناقشوا البيان يسبقه المستقلون بنسبة ٨٦٪ ثم الهيئة البرلمانية للتجمع وبلغت ١٠٠٪.

وإذا حاولنا تقييم حجم مشاركة أعضاء المجلس عند مناقشة أهم وأخطر القوانين نلاحظ أن حجم المشاركين فى قانون البنوك بلغ ٢٥٪ وقانون سوق رأس المال ٤٥٪ وقانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر ٢٥٪ وقانون تعديل بعض نصوص قانونى والعقوبات والاجراءات الجنائية ٣١٪.

وسوف نحاول فى هذا المقال أن نتناول الدور التشريعى والرقابى للمجلس مبرزين أهم القضايا التى طرحت وحظيت باهتمام المجلس خلال هذه الدورة، ومواقف القوى السياسية ازاء تلك القضايا وحجم مشاركتهم فى المناقشات وآدائهم لدورهم الرقابى، وطبيعة الاهتمامات التى حظيت بها هذه الدورة ،والمتمثل فى طلبات الاحاطة والأسئلة والأستجوابات ، والبيانات العاجلة التى كانت أحد سمات هذه الدورة.

وسبق لليسار تناول الإطار الدستورى والقانونى الذى يحكم عمل المجلس عند تقييم أداء الدورة الأولى للمجلس (اليسار أغسطس ١٩٩١).

***

يتوزع الأداء التشريعى للمجلس بين مشروعات قوانين قدمت من الحكومة واقتراحات بمشروعات قوانين قدمها الأعضاء بالمجلس، والقرارات الجمهورية والاتفاقيات والمعاهدات الدولية. فقد أجاز المجلس خلال

هذه الدورة عدد ١٠٢ **مشروع قانون** وإذا علمنا أن عدد الجلسات التى عقدت خلال هذه الدورة يبلغ ١٠٨ فسوف نجد تقريبا أن كل جلسة يجاز فيها قانون، كما وافق المجلس على سبعة اقتراحات مقدمة من الأعضاء، وأقر ٤ قرارات جمهورية و٧٢ أتفاقية ومعاهدة مع بلدان العالم المختلفة!!

٥٣ أتفاقية تتعلق بالمنح والقروض بنسبة ٧٤٪ من جملة الاتفاقيات وقد حظيت ثلاث أتفاقيات بالنقاش والجدل وبخاصة الاتفاقية التى تعلقت بقرض التكيف الهيكلى مع البنك الدولى للإنشاء والتعمير.

وقد أعتبرتها المعارضة وبخاصة المعارضة اليسارية تمس السيادة المصرية، بينما رأى أعضاء الحزب الوطنى أن إقرار الاتفاقية هو شهادة تقدير للكفاءة والأقتصاد المصرى. أما الاتفاقيتين الأخيرتين فهما خاصتان ببيع السلع الزراعية بين الحكومة المصرية والولايات المتحدة الأمريكية والاتفاقية الخاصة بالمشروع القومى للأبحاث الزراعية الموقعة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية أيضا. كما أقر المجلس القرارات الجمهورية الأربعة التى سبق التنويه بها.

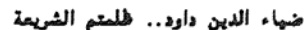
وإذا حاولنا النظر إلى مضامين القوانين التى صدرت فسوف نجد أن أخطرها، تلك القوانين التى تعلقت بسياسات «التحرير» الاقتصادى وهى ممثلة فى **قانون تعديل سوق رأس المال** فى مصر، **مشروع قانون البنوك والبنك المركزى والجهاز المصرفى، ومشروع قانون بانشاء الشركة المصرية لضمان الصادرات ومشروع قانون بإعادة تنظيم مركز تنمية الصادرات المصرية «لتحرير»** التجارة الخارجية، ولعل القاسم المشترك بين هذه القوانين أنها تأتى استكمالا لما بدأه المجلس خلال الدورة الماضية عندما اصدر قانون قطاع الأعمال العام، ففى هذه الدورة يدشن المجلس الحلقات الرئيسية لمهمات «التحرير» الاقتصادى ودعما للحرية الاقتصادية وإطلاق قوى السوق، وأهمها الحد من تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى، وكما هو معروف فإنها تأتى استجابة فعلية لضغوط صندوق النقد الدولى.

وفى هذا الإطار فليس بغريب أن يناقش المجلس ضمن أولى جلساته مشروع قانون يحدد علاقة مصربالصندوق وتعديل بنود الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولى.

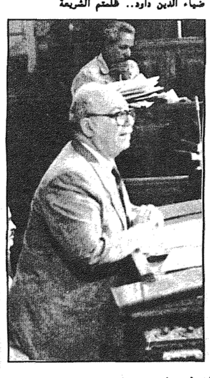
كما اقر المجلس خلال هذه الدورة مشروع الخطة الخمسية الثالثة للدولة وإقرار الموازنة العامة للدولة. إلا أن الأكثر خطورة هو إقرار المجلس لقانون **تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر فى الاراضى الزراعية**، والذى يكشف بجلاء عن مكنون التحولات والتوجهات الجارية فى مصر الآن. كما أنه ليس من المدهش ان يصدر المجلس خلال ختام جلساته **قانون تعديل بعض مواد قانونى العقوبات والإجراءات الجنائية وعدد من القوانين الأخرى والتى صدر تحت** مسمى مكافحة الارهاب، والذى نعتقد أنه جاء ليدشن الإطار الأمنى لمجمل التحولات الجارية وليدعم بوضوح التوجهات الجديدة فى مصر. وسوف نقتصر خلال العرض على إبراز مضامين هذين القانونين.



خالد محيى الدين



ضياء الدين داود.. فلتتم الشريعة



غياب الفلاحين

وقد احتل قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر المرتبة الأولى نظرا لاهتمامات الرأى العام والقوى السياسية المختلفة بمشروع القانون. وقد شارك فى مناقشة هذا القانون ١١٥ عضوا بنسبة ٢٥٪ من أعضاء المجلس، واللافت للنظر أن عدد الذين **شاركوا من الفلاحين يبلغ ١٦ عضوا بنسبة ٢٣٪ من الأعضاء الفلاحين بالمجلس.**

وحدد رئيس المجلس الإطار العام الذى يحكم مناقشة القانون من خلال طرح الظروف التى صدر فيها القانون عام ١٩٥٢ وتساءل هل هذه الظروف والضرورات مازالت قائمة؟

وقد تقدمت حكومة الحزب الوطنى بمشروع القانون الى المجلس بعد أن تمت مناقشته ، مع الأحزاب السياسية، وأتفق على نقاط محددة يلتزم بها مشروع القانون، وأحيل القانون الى لجنة الزراعة والرى التى اجرت تعديلات جوهرية، فى صميم نصوص القانون، وهو الامر الذى حدى بأحد أعضاء الحزب الوطنى البارزين بالمجلس «د. مصطفى السعيد» إلى القول أن «مشروع اللجنة يخل بعلاقة التوازن والعدالة وهى جوهر التعديل الذى ننشده»

وعند بدء مناقشة مشروع القانون أمام المجلس حدد رئيسه خمس قضايا أساسية للنقاش، هى: حكم الشريعة الأسلامية حول عقد الايجار ومدى الضرورة فى طرح هذا القانون الآن،حدود التدرج الذى التزمت به الحكومة فى سياستها الاقتصادية، مدى حق الورثة فى استكمال مدة عقد الأيجار، مدى حق المستأجر فى التعويض اذا ما سلم الارض المستأجرة للمالك قبل انتهاء مدة عقد الإيجار. ولعل الجديد هنا هو إقحام المؤسسة الرئيسية ممثلة فى شيخ الأزهر ومفتى الجمهورية، وهى السابقة الأولى من نوعها فى آخذ رأى الأزهر ودار الإفتاء فى شرعية مدة الايجار.. وقد أثار تدخل شيخ الازهر بعض الاعضاء المستقلين **«ضياء الدين داود»** (أمين الحزب العربى الديمقراطى الناصرى) الذى اعترض وانتقد موقف شيخ

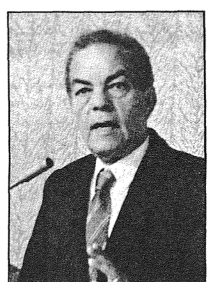
الجلسات الاولى تشهد اصدار قانون يحدد علاقة مصر بصندوق النقد الدولي.. الحاكم

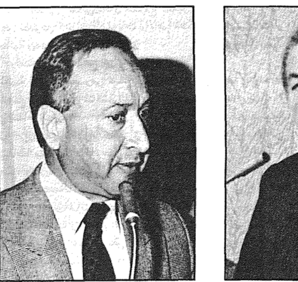
١٦فلاحا فقط يشاركون في مناقشة قانون العلاقة بين المالك والمستأجر في الأرض الزراعية!

سلسلة من القوانين لإطلاق حرية النهب الرأسمالي

استجواب واحد يتقدم به التجمع في البرلمان

برنامج بديل يقوم على التنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية.. يقدمه التجمع في رده على بيان الحكومة





احمد رشدى/ مصطفى السعيد.. الحزب الوطنى..ولكن,

الأزهر عند تحديد مدة عقد الإيجار وقال إننا لابد وأن نراعى الظروف الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، وأضاف أن مشروع اللجنة أوّل الفتوى فى غير موضعها، فالعقد المعتد، عقد محدد المدة طبقا للشريعة الاسلامية وطبقا للقانون. ذلك لانه معلق على شرط هو الوفاء بالأجرة ، بحيث ينفسخ العقد اذا لم يف المستأجر بالتزاماته، أو إذا لم يف بالأجرة ، ورفض المشروع المقدم جملة وتفصيلا.

وقد حدد «خالد محيى الدين» زعيم المعارضة البرلمانية بالمجلس ورئيس حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى أسباب رفضة لمشروع اللجنة من خلال طرح عدد من القضايا:

١- إنه مع قبول الزيادة فى القيمة الإيجارية٢٢ مثل الضريبة

٢- أهمية أن يعاد النظر فى قيمة الايجار مكتبيا كل ثلاث سنوات لكى يعطى المالك الإيجار المناسب مع تطور الاسعار ارتفاعا او انخفاضا.

٣- أهمية أن يعاد النظر فى القانون كل خمس سنوات، لأن الضرورة تحتم أن يعاد النظر فى القانون دون النص على انتهاء العقود بعد ٥ سنوات ومن حق ولى الأمر أن يطيل أو يقصر المدة. الخاصة بالعقد.

٤- أهمية أن يكون للدولة دور فى البحث عن طريقة يشترى بها المستأجرون الأرض باقساط مريحة ولمدد طويلة وبسعر السوق.

٥- أختتم زعيم المعارضة انه مع القانون كما قدم من الحكومة ، وإذا لم تجر التعديلات على القانون المقدم من اللجنة فإنه يرفضه.

وقد تباينت المواقف داخل الحزب الوطنى، حيث أظهر بعض الأعضاء معارضة لبعض نصوص القانون كالعضو **أحمد رشدى (وطنى)** طالب بأهمية التدرج فى رفع القيمة الايجارية، فليس من المعقول كما يقول أن يكون الايجار ٧ أمثال الضريبة ثم نرفعها مرة واحدة الى ٢٢ مثل، ونظر **أحمد رشدى** للمسألة من منظور استقرار الريف وتهديد أمنه.

كما أنتقد **د. حمدى السيد** مشروع القانون وموقف المجلس من الضعفاء وطالب بأن يخير المالك بين أن يستمر عقد الإيجار أو ينقلب إلى مزارعة لمدة ٥ سنوات أخرى بعد انتهاء المرحلة الانتقالية.

كما انتقد **د. أحمد الحفنى (مستقل)** القانون وقال إن القانون بمثابة هدنه بين المالك والمستأجر، وأن مهمة المجلس البحث عن صيغة قانونية لتحقيق مصالحه بين الطرفين، بينما أسمى **أحمد طه (مستقل)** القانون بإنصاف المالكين، ورأى أن هذا القانون بمثابة ردة حقيقية.

وضح أن النية تتجه لإقرار القانون منذ البداية، وكما عدلته اللجنة فمعظم الملاحظات والنقاشات التى أبديت حول مدة عقد الإيجار والتدرج فى رفع القيمة الإيجارية لم تنل الموافقة من أعضاء الحزب الوطنى بينما اكتفت الهيئة البرلمانية للتجمع برفض المشروع بشكل مبدئى دون الخوض بفاعلية فى نقاشات مواد القانون

أما القانون الثانى فكان مشروع تعديل بعض نصوص قانونى العقوبات والاجراءات الجنائية وبعض القوانين الأخرى.

واستطاع التجمع أن يشكل جبهة برلمانية لمواجهة نصوص هذا القانون وحدد التجمع الإطار العام لمناقشة القانون وتتلخص فى النقاط التالية:-

- إن مفهوم الإرهاب قد أتى مفهوما فضفاضا وتعريفا عاما، مثل الإخلال بالنظام العام، وتعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر من خلال استعمال القوه والعنف. وكما يتضح فى بعض الصياغات فإنها تذكرنا بقوانين الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى التى صدرت فى أواخر عهد الرئيس السادات.

- أبدى التجمع معارضته للقانون، حيث يجرم القانون حق إبداء الرأى ويفرض القانون قيودا على حرية الصحافة والصحفيين وأساتذة الجامعات الذين يبدون رأيا مخالفا لرأى الحكومة. يقول «يعاقب بالعقوبة والسجن مدة لاتزيد عن خمس سنوات» كل من روج بالقول أو الكتابة أو بأية طريقة أخرى للأغراض والمبادئ التى تدعو اليها الجمعيات والهيئات او المنظمات أو مس أمرا من أمورها.

- اعتبر التجمع أن هذا القانون يشكل قيدا جديدا على حرية العمل السياسى وعلى التحركات الاقتصادية للعمال والفلاحين وسيفا مسلطا على الرأى والحركة الديمقراطية للأحزاب والقوى السياسية والطبقات الشعبية.

- انتقد التجمع إطلاق القانون ليد الشرطة فى تقييد حرية المواطنين تحت مسمى الاجراءات التحفظية، وهو مايتعارض مع الدستور، كما أفقد القانون استقلالية السلطة القضائية، حين أطلقت بعض نصوص القانون يد السلطة فى اختيار قضاة بذاتهم فى قضايا الإرهاب.

- أختتم أعضاء الحزب مواقفهم فى أن القانون ليس لمواجهة الإرهاب بقدر ما هو لإرهاب المواطنين والقوى السياسية والجماهيرية.

القساد

وتبدو الصورة من ناحية الأداء الرقابى مختلفة بعض الشئ عن صورة الاداء التشريعى. فأعضاء المجلس- حتى من الحزب الحاكم- يضطرون أحيانا الى إثارة موضوعات جماهيرية- جزئية فى الغالب- استجابة لضغوط الجماهير فى دوائرهم.

وتتمثل أدوات الرقابة بالمجلس فى طلبات الإحاطة والأسئلة. والاستجوابات، وطلبات المناقشة، وسوف تقوم بتحليل هذا الدور الرقابى من خلال التعرف على درجة مشاركة الاعضاء بالمجلس ثم القيام بحصر الموضوعات التى حظيت باهتمام المجلس خلال هذه الدورة.

وبلغت الأسئلة وطلبات الإحاطة التى تقدم بها أعضاء المجلس الى الحكومة ١٣٣ طلبا وسؤالا، ١٢ استجوابا وطلبين للمناقشة العامة.

وإذا حاولنا تقييم آداء القوى السياسية موزعا بين أدوات الدور الرقابى فسوف نجد الحزب الوطنى تقدم بـ ٩٤ بيانا عاجلا، ٤٣

مرافقات الوزراء.. الشغل الشاغل للنواب



سؤالا، ٤٧ طلب إحاطة. بينما قدم التجمع ٦ بيانات عاجلة ، وسؤالين، وطلب إحاطة، واستجواب.

وأما الأعضاء المستقلون فقد تميز اداؤهم الرقابي بالفاعلية حيث تقدموا بـ ١١ استجوابا، و٣٧ بيانا عاجلا، ١٠ اسئلة، و٢٨ طلب إحاطة.

يلاحظ مما تقدم أن أعضاء الحزب الوطني اهتموا بتقديم البيانات العاجلة ثم طلبات الإحاطة والأسئلة وهى تعنى أن الاعضاء يقتصرون فى أدائهم الرقابى مع طلبات الإحاطة والاسئلة وهى أشكال الرقابة.

بينما توزعت أشكال الدور الرقابى للمستقلين بين الاستجواب وهو أعلى أشكال ومستويات الدور الرقابى والأسئلة وطلبات الإحاطة.

وبرز خلال هذه الدورة-وكما يتضح من الاستجوابات المقدمة -الاهتمام بحجم الفساد، حيث تقدم الأعضاء باسئلة وطلبات إحاطة واستجوابات حول

١- الانتهاكات التى أتسمت بها الانتخابات النقابية من انتهاك للحقوق والحريات النقابية.

٢- الإنحرافات التى حدثت فى قطاع البترول أثناء تولى الكيمائى عبد الهادى قنديل شئون وزارة البترول.

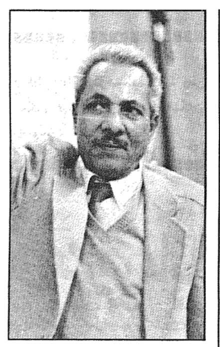
٣- التساؤل حول شركات توظيف الأموال وهروب أموال هذه الشركات الى الخارج والمطالبة بتحمل الحكومة فورا رد أموال المودعين بالكامل.

٤- تجاوزات بعض رجال الشرطة فى اجراءات الضبط والتحقيق والتنكيل بالمواطنين ، وإرهابهم والمعاملة الوحشية والقسوة وإهدار آدمية الإنسان فى مختلف دوائر الشرطة.

وقد انتهت معظم الأستجوابات بتجديد الثقة للسيد الوزير (استجواب وزير القوى العاملة والتدريب، واستجواب وزير الداخلية) أو تقديم مبررات غير منطقية كما فى حالة (الوزير عبد الهادى قنديل) أو التوصية برد أموال المودعين (آستجواب توظيف الاموال).

أما إذا حاولنا تقييم وتوزع الموضوعات ضمن اهتمامات المجلس فسوف نلحظ أن الموضوعات التى نالت اهتماماتهم تعلقت بالمرافق العامة وقضايا البنية الأساسية وتلك المتعلقة بالرعاية الصحية وقضايا تلوث البيئة والصرف الصحى وقضايا الإنتاج والزيادة السكانية.

وقد لوحظ اهتمام أعضاء الحزب الوطني وتركيزهم على القضايا الجزئية ذات البعد



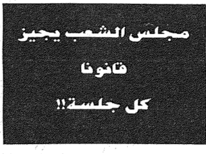
احمد طه.. معارض حقيقى

الخدمى، وانعزالهم عن توجيه نقد الى السياسات العامة وهو مايتضح فى عدم مشاركتهم فى تقديم الاستجوابات.

معارضة اليسار فى المجلس

وتثير هذه الحقائق قضية الأداء البرلمانى للتجمع والذى لاتتجاوز هيئته البرلمانية ستة أعضاء برئاسة خالد محيى الدين وقد استطاعت هذه المجموعة البرلمانية تشكيل جبهة مع بعض الأعضاء المستقلين وبخاصة ذوى الأصول الناصرية أو الماركسية وأستطاعوا التصدى لمشروعات بعض القوانين فى الصياغات العامة، دون المقدرة على التأثير فى مشروعات هذه القوانين للأغلبية الساحقة للحزب الوطنى.

قدم التجمع ردا على بيان الحكومة ، انتقد فيه السياسات الحكومية المنتهجة، وأعلن برنامجا بديلا، دعامته الأساسية التنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية فى توزيع الدخل القومى، وانتقد البرنامج سياسات الحكومة فى معالجة قضايا غلاء



الأسعار والتضخم والبطالة،

كما طالب التجمع بأهمية إصدار قانون لإباحة حق الإضراب والتظاهر ولعله من المفيد ذكر أن التجمع قدم خلال الدورة الأولى اقتراحا بمشروع قانون يبيح حق الإضراب، إلا أنه لم يشهد النور بعد

- واقتصر أداء المجموعة البرلمانية للتجمع عند مناقشة قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر على إبداء عدم الموافقة على مشروع اللجنة وأبدى موافقته على مشروع الحكومة، بينما رفض الأعضاء المستقلون ذوى الأصول الناصرية، المشروع شكلا ومضمونا. وساهم التجمع خلال هذه الدورة بتقديم بيان عاجل للعضو الهدرى قرغلى حول إهدار المال وتجاوزات حدثت بقرية مرحبا السياحية وقد تم تشكيل لجنة تقصى الحقائق، أنتهت فى تقريرها إلى إبراز التجاوزات وإهدار المال العام، وهو ماجعل الحزب الوطنى يقصى وينحى أحد أبرز محافظيه.

تبقى ملاحظة أخيرة حول دور التجمع..فالبعض يتساءل عما إذا كان التجمع يواجه مأزقا حيث يشارك فى مجلس يعصف بكل المنجزات الوطنية السابقة، ويمهد الإطار التشريعى لمجمل التحولات الاجتماعية والسياسية فى مصر. فخلال الدورتين الاولى والثانية اجاز المجلس هذا الكم الهائل من القوانين نحو سياسيات «التحرر» الاقتصادى، فما بالنا إذا أستمر المجلس لثلاث سنوات قادمة ألا يشكل ذلك مأزقا حقيقيا للتجمع؟

وقد تقودنا هذه الملاحظة الى التقييم النهائى للدورة ويتمثل فى بروز تناقضات واضحة. فى اداء المجلس فعلى المستوى الاقتصادى أجاز المجلس كل القوانين التى أحيلت إليه وهى قوانين تساهم وتعجل برسملة المجتمع المصرى،وتطلق كل مكونات القطاع الخاص فى العمل بحرية منقطعة النظير والذى ينظر الى قانون سوق رأس المال فى مصر يكتشف عمق وجوهر التحولات حيث يدعم هذا السوق المالى الشركات الخاصة والأجنبية ويقدم لها الإطار القانونى الملائم للإجهاز على القطاع العام.

بينما على الجانب الديمقراطى والحريات العامة نشهد تراجعا هائلا بلغ قمته بإصدار قانون مكافحة الارهاب وهو ما يكشف عن التناقض الذى يعيشه الحكم وإطلاق الحرية الاقتصادية ومكونات السوق الرأسمالى. وفى ذات الوقت تقييد حريات المواطنين والوقوف بالمرصاد لكل شكل احتجاجى سلمى وهو مأزق يحمل أخطارا عديدة قادمة.

في الحلقة الماضية تحدثنا عن تأثير سيد قطب على الحركة الإسلامية وعن نشأة خط التكفير في هذه الحركة على يد شكري مصطفى وجماعته «التكفير والهجرة».. وفي هذه الحلقة نتحدث عن مجموعات الجهاد.

الاسلام المسلح.. إلى أيـن ؟! (٢)

أمراء الجهاد.. في عشرين عامًا

صالح سرية / محمد عبد السلام / عبود الزمر / عمر عبد الرحمن

هشام مبارك

«صدفة خير من ألف ميعاد..» ينطبق هذا القول على نشأة خط الجهاد في مصر. فأثناء عام ١٩٥٨ وخلال الجولة المعتادة للشاب **«نبيل البرعي»** على المكتبات الدينية المجاورة لسور الأزبكية وقع بين يديه كتاب **«الفتاوى»** للفقيه الإسلامي **ابن تيمية**. وأعجب الشاب الذي لم يتجاوز عمره ٢٢ عاما بالجزء الخاص بأحكام **«الجهاد»** من كتاب **«الفتاوى»**. وعلى أساس هذه الأحكام نشأت أولى حلقات تنظيم الجهاد في مصر عام ١٩٦٠. ومنذ هذا التاريخ وحتى الآن تعتمد تنظيمات الجهاد على ماكتبه **ابن تيمية**. حتى أصبح الفقيه المعتمد والمفكر الاول لهذه التنظيمات. فوثيقة **«الفريضة الغائبة»** التي تعد الأساس الفكري لتنظيم الجهاد التي أعدها **محمد عبد السلام فرج** عام ١٩٧٩ وعلى أساسها جرى تشكيل التنظيم الذي اغتال السادات ، هذه الوثيقة بمفردها أوردت ١١ فتوى لأبن تيمة.

ولد **ابن تيمية** عام ١٢٦٣ ميلادية وتوفى في عام ١٣٢٨ (أي في الخامسة والستين وخلالها اصدر فتاوى عديدة تضمنها كتاب **«الفتاوى»** في عدة أجزاء. وتعتبرفتواه الشهيرة عن مدينة **«ماردين»** بمثابة جواز المرور الى عالم الاسلام المسلح. و«المانفستو» العام لتنظيمات الجهاد.

كان التتار- وهم مسلمون على عكس مايتصور البعض- قد استولوا على مدينة **«ماردين»** الواقعة بأقليم الجزيرة شمالي العراق. وقد سأل سائل الفقية **ابن تيمية** عن حكم الاسلام في الأحكام التي طبقها التتار على الرعية في ماردين والتي كانت خليطا من شرائع الأديان السماوية الثلاث، «الاسلام والمسيحية واليهودية» . وفي هذه المدينة كانت الرعية مسلمة، والدولة والقائمين عليها تنتسب الى الإسلام وتنطق بالشهادتين لكنهم- الحكام- عندما يطبقون شريعة الإسلام يؤمنون ببعض ماجاء في الكتاب، ويكفرون ببعضه الاخر عندما يطبقون من الشرائع الاخرى. والدار التي تطبق فيها شريعة الاسلام هي دار «سلم» ومادونها فهي دار «حرب».

وردا على سائله أجاب **ابن تيمية**: «انها مركب فيها المعنيان فهي ليست بمنزلة دار السلم التي تطبق فيها أحكام الاسلام ولابمنزلة دار الحرب التي أهلها كفار بل هي قسم ثالث يعامل المسلم فيها بما يستحق ويعامل الخارج عن شريعة الاسلام بما يستحقه..»

فتنت أفكار **ابن تيمية** عقل الشاب الصغير، واستحوذت على وجدانه. فوهب **نبيل البرعي** نفسه للدعوة من أجل انتشار هذه الأفكار، وحدث المحيطين به من الشباب المتدين الساخط على اعتقال وتعذيب وتشريد أعضاء الاخوان المسلمين في سجون الناصرية. ومن معلمه **ابن تيمية** اقتبس فتواه عن حكم الاسلام في **«الدار المركبة»** والتي تعلو فيها **«احكام الكفر»** واهلها **«مسلمون»** لم يكتف **نبيل البرعي** بحق الاقتباس بل منح نفسه حق التطبيق العملي لهذه الفتوى. **أصبحت الدولة في ظل عبد الناصر «كافرة» لغياب «شريعة الاسلام» وإن الجهاد وقتال الحاكم الكافر هو الوسيلة الشرعية الوحيدة لإقامة «دولة الاسلام».**

لم يجد نبيل البرعي صعوبة في اقناع رفاقه، فتحمس **طلال الانصاري** الطالب بالثانوي الازهري، **واسماعيل طنطاوي** الطالب بهندسة القاهرة. **وايمن الظواهري** طالب كلية الطب الذي سيصبح فيما بعد القيادة العلنية لتنظيم **«حركة الجهاد الاسلامي»** في الثمانينيات ومابعدها والتي يتزعمها مقدم المخابرات **عبود الزمر** في مصر من داخل ليمان طرة.

في عام ١٩٦٠ تمكن هؤلاء الشباب وببركة فتاوى ابن تيميه، من إنشاء اولى حلقات تنظيم الجهاد. وتركز عملها حتى اوائل السبعينات في تدقيق الخط الفكري وتدعيمه وتطويره ،وظلت الحلقة ضيقة من حيث العضوية والانتشار. وبعد شهور قليلة من نشئة الحلقة اختفى مؤسسها **نبيل البرعي** ولم يظهرله أي أثر بعد ذلك وتولى القيادة **حسن الهلاوي** الى أن جاء الدكتور **«صالح سرية»** الى مصر فتبعثرت الحلقة وانفرط عقدها حيث انضم الهلاوي مع اغلبية

جمهورية مصر العربية
وزارة الحربية
إدارة المخابرات الحربية والاستطلاع
مكتب المدير

شكر وتقدير

إلى السيد الرائد / عبود عبد اللطيف حسن الزمر
[illegible]

التوقيع ([illegible])
لواء / محمد حسنى فهمى [illegible]
مدير المخابرات الحربية والاستطلاع

تحريراً في [illegible]

الأعضاء إلى تنظيم سرية.

تحرير فلسطين!!

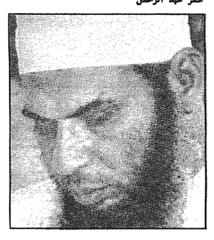
هاجر **صالح سرية** من بلدته يافا فى فلسطين عقب هزيمه الجيوش العربية عام ١٩٤٨ واستقر فى الاردن وشاهد هناك احداث «**أيلول الاسود**» التى قتل فيها الفلسطينيون على يد جنود وضباط الجيش الأردنى وحصل سرية على الدكتوراه فى التربية وعمل لفترة فى بغداد . **وكان صالح سرية عضوا مؤسسا فى حركة فتح الفلسطينية ثم انشق عنها وأصبح عضوا قياديا فى جماعة الإخوان المسلمين بالعراق** واجرى محادثات عديدة مع اكراد الشمال لإقناعهم بضرورة تأييد الثورة الاسلامية حال قيامها. وقد تسربت انباء المحادثات الى أجهزة الأمن العراقية وصدر حكم باعدامه وتمكن من الهرب . **وظلت المشكلة التى تؤرقة وتحدد منحى سيرأفكاره هى تحرير فلسطين المسلوبة بفعل الاحتلال الاسرائيلى.** اقتنع سرية بأن تحرير فلسطين مرهون بإقامة دولة الإسلام فى بلد من بلدان «**الطوق**» الملاصقة لفلسطين **مصر- الاردن- سوريا- لبنان**» ومنها يخوض المسلمون حرب «التحرير المقدسة ضد «اليهود » المحتلين.

وتساءل سرية: كيف يمكن إقامة دولة الاسلام فى احدى بلدان الطوق فى ظل الحكومات الكافرة التى تحكمها؟؟.

وفى سبيله للإجابة على ذلك انجرف صالح سرية فى التيار الفكرى **لسيد قطب** .وتبنى افكاره ورؤيته فى اقامة دولة الاسلام عن طريق «**الجهاد والعمل المسلح**». تلك الافكار التى صكها سيد قطب فى كتابه «معالم فى الطريق». ووقع اختياره على مصر كقاعدة انطلاق لتحرير فلسطين ووصل اليها فى عام ١٩٧٣. وهكذا مع الهجرة والترحال الدائمين تغيرت افكار صالح سرية ومالت للتشدد وتقاطعت مع فكر جماعة الإخوان المسلمين المعتدل. ورغم ذلك سعى سرية الى نسج علاقة جيدة مع قيادات الأخوان فى مصر وخاصة المرشد العام **حسن الهضيبى والحاجة زينب الغزالى** بهدف التعرف على شباب الأخوان الساخط على الاعتدال والداعى إلى مواجهة الدولة.. وتمكن من تجنيد **كارم الأناضولى** الطالب بكلية الفنية العسكرية وطالب الطب **طلال الانصارى** وتمكنوا معا من استقطاب عدد من شباب الجماعة الأسلامية فى الجامعات المصرية.

وفى ظل حركة التجنيد الواسعة التى قام بها صالح سرية ورفاقه، كانت حلقة الجهاد الأولى التى تشكلت عام ١٩٦٠ تهيم على وجهها طيلة ١٣ عاما دون عمل يروى عطش اعضائها الظمئ للجهاد ، فى هذه الظروف **قرر حسن الهلاوى** امير هذه المجموعة الانضمام ومن معه الى تنظيم سرية المتنامى... وبهذا الانضمام اكتسب التنظيم قوة دفع كبرى فى مجال العضوية. وبدأ سرية فى تركيز جهوده فى العمل الفكرى مطمئنا إلى فعاليه الثلاثى **كارم الاناضولى، طلال الانصارى، حسن الهلاوى** فى الاعمال التنظيميةوالتجنيد.

عمر عبد الرحمن



تحرير فلسطين.. وراء اتجاه صالح سرية الى الثورة الاسلامية

وظهرت للعلن ولأول مرة فى مصر أول وثيقة سرية تدعو إلى الجهاد والعمل المسلح، على يد صالح سرية وتداولها الاعضاء سرا، وحملت عنوان «**رسالة الايمان**» وبلغت صفحاتها ٦٠٠ صفحة من القطع الكبير.

ووفقا لهذه الوثيقة فإن «**كل الأنظمة وكذلك كل البلاد الأسلامية اتخذت مناهج ونظما وتشريعات غير الكتاب والسنة فقد كفرت بالله واتخذت من نفسها الهه وارباباً.فكل من اطاعها فهو كافر لأنه اتخذ له رباسوى الله» «والمجتمعات فى هذه البلاد جاهلية».**

وتشير الوثيقة إلى أن «**تلاوة الشهادتين لاتخرج صاحبها من دائرة الكفر الى دائرة الايمان لأن من قال لا إله إلا الله واعتقد بها ولم ينقد لها- أى لم ينقد للكتاب والسنة-فليس بمسلم ولامؤمن فانما هو كافر كفرا صريحا..**»

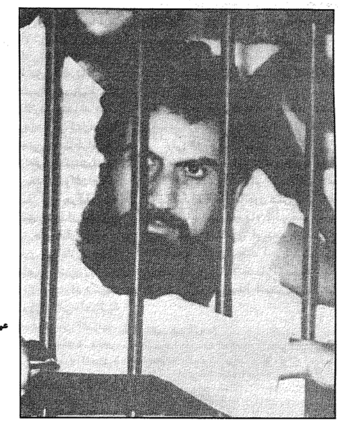
وتؤكد الوثيقة على أن بناء دولة الاسلام يتم «بالجهاد لتغيير هذه الحكومات الكافرة واقامة الدولة الاسلامية.. إن الجهاد ضد الكفر لايختلف اثنان من المسلمين انه أفرض الفرائض..»

ويقرر سرية إراقة دماء المسلمين الذين يعملون مع النظام لإنهم «ماتوا دفاعا عن حكومات الكفر ضد من قاموا لإقامة الدولة الاسلامية فهم كفار الا إذا كانوا مكرهين فإنهم يبعثون على نياتهم وهذه قضية خطيرة اغفلها المسلمون.. إن الحركات الاسلامية كثيرا ماتتلكأ عن القيام ضد هذه الدولة خوفا من إراقه الدماء لانهم لم تتضح لهم القضية الواضحة وضوح الشمس وهى كفر هذه الدولة..»

وبإصدار التنظيم وثيقة «رسالة الايمان» يكون البرنامج الفكرى قد اكتمل، وتنظيميا :تشكل التنظيم فى صورة ثلاث مجموعات.

محاولة الانقلاب الاسلامى الاولى.. تؤدى الى مقتل ١١ ضابط وجندى و٦ من التنظيم

الاولى لطلاب الفنية العسكرية وأميرها كارم الأناضولى، والثانية مجموعة الجيزة ويقودها حسن الهلاوى والثالثة مجموعة الاسكندرية ويتزعمها طلال الانصارى. وباكتمال الاسس الفكرية والتنظيمية شرع التنظيم فى وضع خطة قلب نظام الحكم توطئة لإقامة دولة الاسلام.



عبود الزمر

درس الفشل الاول

تمثلت خطة التنظيم فى تحرك اعضائه بكلية الفنية العسكرية للأستيلاء على «السلاحليك» حيث تتجمع أسلحة التدريب الخاصة بالكلية، فى حين انتظر بقية الاعضاء خارج سور الكلية فى انتظار السلاح ليتحرك الجميع صوب مقر اللجنة المركزية حيث يجتمع السادات وكبار رجال الدولة فى ١٣ ابريل عام ١٩٧٤ بهدف اغتيالهم. على أن تتوجه مجموعة صغيرة إلى مبنى الاذاعة والتليفزيون لإعلان البيان الأول للثورة الاسلامية. إلا أن الخطة فشلت فى مراحلها الاولى بعد أن تمكن ضباط وجنود الكلية من القبض على اعضاء التنظيم واشتبكوا معهم **وسقط ١١ ضابطا وجنديا واصيب ٢٧ بينما قتل ٦ من الأعضاء وأصيب ٢٥..** والقت اجهزة الأمن القبض على بقية اعضاء التنظيم وعلى رأسهم الدكتور صالح سرية وصدر حكم باعدامه. وباحكام الاعدام والسجن الصادرة ضد اعضاء تنظيم صالح سرية انتهى التنظيم عمليا وهو مايعنى فشل الحلقة الثانية فى تنظيم الجهاد فى تحقيق هدفها باقامة الدولة الاسلامية فى مصر.

ورغم سذاجة خطة صالح سرية فى قلب نظام الحكم إلا إنها ابرزت أمام الحركة الاسلامية إمكانيات الاستفادة من المؤسسة العسكرية وتشير وثيقة **«تطور الحركة الاسلامية» الصادرة عن «حركة الجهاد»** والمعنية بتقييم تجارب تنظيمات الجهاد خلال عشرين عاما، تشير إلى **«ان خطة سرية قد ابرزت اهمية القيادة العسكرية لحركة الجهاد والتى تسعى للمواجهة مع النظام وذلك من حيث الامكانيات التخطيطية والفنية..** رغم مامنيت به الخطة فانها تعد أول خطة اسلامية وضعت للإطاحة بالنظام- طبعا اذا ما استبعدنا ما اقترحه **عبد المنعم عبد الرؤوف** على تنظيم الأخوان السرى بعد هروبه من السجن فى الخمسينات حيث اقترح اعداد اربع فصائل مسلحة ترتدى ملابس رجال البوليس الحربى وتقوم باقتحام مجلس الوزراء- ولعل اهم ماتميزت به الخطة هو ابتكار فكرة الانقلاب العسكرى».

ثلاثى الجهاد

ورغم حملات الاعتقال الواسعة ضد اعضاء تنظيم صالح سرية، فقد تمكن أحد الأعضاء من الهرب الى الاسكندرية. ولم يكن هذا العضو سوى **سالم الرحال** الاردنى الجنسية. وبعد ان خفت ملاحقات الشرطة شرع الرحال فى اعادة تشكيل تنظيم سرية على نفس الاسس الفكرية والتنظيمية. وتمكن من تجنيد عدد محدود إلى تنظيم الجهاد من بينهم **محمد عبد السلام فرج** الطالب بهندسة الاسكندرية. وتأثرا بأفكار التنظيم الأم عن الصدام والعمل المسلح قام التنظيم الجديد باعمال عنف محدودة فى الاسكندرية ضد عدد من القنصليات الاجنبية. ونبهت هذه العمليات الشرطة الى الخطر الجديد، وتمكنت من اعتقال قيادات التنظيم ومن بينها **سالم الرحال** وأمرت بترحيله الى الاردن. ونجح **محمد عبد السلام** عام ١٩٧٩ فى الإفلات من قبضة الشرطة وهرب إلى حى **بولاق الدكرور** بالجيزة، وهناك شرع فى إعادة بناء التنظيم من جديد، وبناء الحلقة الثالثة لتنظيم الجهاد، تلك الحلقة التى تمكنت من اغتيال السادات عام ١٩٨١.

تميز **محمد عبد السلام** بديناميكية ونشاط بالغين، فكان يجوب مساجد الجيزة والقاهرة يدعو لتنظيمه الجديد، وفى سبيلة لذلك عقد لقاءات عديدة مع الشباب المتدين وقيادات الجماعات الاسلامية المختلفة. ورغم كثرة لقاءاته إلا إن لقاءين محددين اسفرا عن انضمام اخطر قيادتين الى تنظيم الجهاد. وهما مقدم المخابرات السابق **عبود الزمر** عن طريق ابن عمه **طارق الزمر** الطالب بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة وذلك فى عام ١٩٧٩. والثانى **الشيخ عمر عبد الرحمن** مع نهايه عام ١٩٨٠ بواسطة **كرم زهدى** أمير الجماعة الاسلامية بالصعيد.

وهؤلاء الثلاثة اعتبرتهم وثيقة **«تطور الحركة الاسلامية»** ابرز معالم تنظيم الجهاد فى هيئة مثلث: الفكرة **«محمد عبد السلام»، «الفتوى الدكتور عمر عبد الرحمن»، الخطة «عبود الزمر».**

الفريضة الغائبة

تعد وثيقة «الفريضة الغائبة» بمثابة اللبنة الأولى لتنظيم الجهاد والتى اشتملت على الحصيلة النهائية للأفكار الثورية التى طرحت من قبل، فكان **سيد قطب** هو رائده الفكرى بالإضافة الى أبى الأعلى المودودى وكان **صالح سرية** هو رائده الفكرى وكان فهم فتاوى **ابن تيمية** هو مصدر ثورية الأفكار التى طرحها.. وتتلخص الافكار الواردة فى الفريضة الغائبة فى:

١- **إن الحكام المسلمين فى ردة عن الاسلام** لانهم تربوا على موائد الاستعمار ومن ثم فهم لايطبقون أحكام الاسلام والأحكام التى تعلو المسلمين اليوم هى احكام الكفر وضعها كفار وسيروا عليها المسلمين.

٢- ثم طرح **قضية وجوب إعادة الخلافة الاسلامية** ويكون هذا بوجود الدولة الاسلامية النواة أولا.

٣- **إن طواغيت هذه الارض لن تزول الا بقوة السيف** وقد اورد فى ذلك رأى السلف فى قتال الحاكم الكافر وكذلك قتال الطائفة الممتنعة عن شريعة من الشرائع.

٤- **إن الاسلام سينتصر من جديد** وان دولة الخلافة قادمة لامحالة وعلى هذا الاساس جاءت فلسفة التنفيذ:

اولا: رأى أن **العمل فى اجهزة النظام ومؤسساته وخاصة الجيش على درجة عالية من الأهمية** لتحقيق مصلحة المسلمين.

ثانيا: لم يوقف او يؤجل الدعوة بدعوى الانشغال بالعمل التنظيمى بل جعل الدعوة **وسيلة يفرغ نتاجها فى البناء التنظيمى.**

ثالثا: جعل الامر بالمعروف والنهى عن المنكر مرحلة يتم من خلالها اختبار توافر المقومات القتالية لدى الاعضاء وفى ذات الوقت وسيلة

لقد شكلت افكار **محمد عبد السلام** الواردة فى **«الفريضة الغائبة»** الإطار الفكرى لتنظيم الجهاد. وجاء دور **عبود الزمر** ليضع هذه الافكار محل التنفيذ فى الإشراف على البناء التنظمى وإعداد الخط الحركى لهذا التنظيم.

خطة عبود الزمر

استفاد عبود الزمر من تكوينه العسكرى وطبيعة عمله فى المخابرات والخبرة التى اكتسبها فى فترة عمله بالقوات المسلحة. فقد شارك **عبود الزمر** فى حرب الاستنزاف وهو ملازم اول واسندت إليه مهام خاصة خلف خطوط العدو فى حرب اكتوبر ١٩٧٣. واختير للعمل فى جهاز المخابرات الحربية عقب ذلك. وترقى حتى وصل إلى رتبة مقدم فى الجهاز وحصل على شهادة تقدير عام ١٩٧٨ عن اعماله فى الجهاز.

وتتضارب المعلومات عن دوره فى المخابرات وطبيعة عمله. فبعضها يشير إلى **توليه مسئولية الإشراف على مجموعة من المصريين فى اسرائيل تجسسو الصالح المخابرات.** وقد طلبت قيادته عقب **كامب ديفيد** بأن يسلم المعلومات التى بحوزته عن نشاط هذه المجموعة للطرف الاسرائيلى كتعبير عن حسن النوايا. وقد قابل الزمر هذا الطلب بالرفض وقد تعرض بسبب ذلك لمشاكل عديدة مع قيادات فى جهاز المخابرات. وفى هذه الظروف خشى الزمر إن يتعرض للقتل مما دفعه الى الهروب. واقترب من ابن عمه **طارق الزمر المعروف** لديه بنشاطه الدينى وارتباطه بتنظيم الجهاد، طالبا منه الانضمام.

بينما أكدت معلومات اخرى على أن مسئولية الزمر فى المخابرات تركزت فى الأشراف على خطة تدريب بعض الوحدات العسكرية فى القوات المسلحة. والراجع هو الرأى الثانى، ويؤكد ذلك نص شهادة التقدير التى حصل عليها الزمر من جهاز المخابرات نتيجة لجهوده التى بذلها فى اعداد وتدريب لواء مشاه ميكانيكى حصل على درع أحسن لواء بالقوات المسلحة عام ١٩٧٧. وان انضمامه الى التنظيم تم بعد مناقشته مع **طارق الزمر** الذى رتب لقاءا له مع **محمد عبد السلام.**

أيا كان الأمر، فمن المؤكد إن الخبرة التى حصل عليها الزمر خلال عمله فى المخابرات قد افادت الى حد كبير تنظيم الجهاد وطورت من خططه وادائه الحركى. أو كما تقول وثيقة **«تطور الحركة الاسلامية»** فإذا رجعنا الى الشهادات والفرق التى حصل عليها وباستقراء طبيعة الواقع المصرى وكذلك طبيعة الحركة الاسلامية لوجدنا وكأن الاقدار كانت تهيؤه لوضع الخطة الثورية التى تنتشل مصر من هذا الواقع الآثم لتحقيق دولة الإسلام».

كان لطبيعة وظيفته كضابط فى المخابرات الحربية الاثر الهام على اكتسابه الخبرة التحليلية والامكانيات التخطيطية فى المجالات المشابهة لطبيعة اعمال حركة الجهاد التى تحتاج الى قدرات متميزة فى مجال العمليات الخاصة والتى تمكن من تحصيلها فى فرق: الصاعقة، المظلات، قادة وحدات الاستطلاع، الطبوغرافية العسكرية، الفرقة الاساسية لضباط المشاه، الرماية، رؤوساء استطلاع اللواءات والفرق». وقد مكنت هذه الخبرات العديدة عبود الزمر عن أن يضع خطة تحرك التنظيم.

وتشير حيثيات الحكم فى قضية تنظيم الجهاد الى هذه الخطة «التى تتلخص فى إعداد مجموعة من الأفراد المدنين وتدريبهم إلى مستوى معين مع اعداد عدة من الاسلحة تمكن من القيام بعمليات إحكام على بعض الأهداف الرئيسية والقيام باغتيال بعض القيادات السياسية وتفجير الثورة الشعبية من خلال توجيه مظاهرات شعبية - ثم بعد ذلك اختيار مجلس علماء، ومجلس شورى من علماء المسلمين يخطرون بعد تفجير الثورة ليتولوا أمر البلاد».

ويورد الصحفى **عادل حمودة** نقلا عن

الزمر.. يقترح قتل وزراء الداخلية والدفاع وخالد محيى الدين والشخصيات الشيوعية المؤثرة

انقسام تنظيم الجهاد إلى الجماعة الاسلامية وحركة الجهاد الاسلامى

تحقيقات النيابة العسكرية مع عبود الزمر ،قوله: «اقترحت لأنى عسكرى ضرورة عمل خطة بإحكام.. أى السيطرة على الأهداف الحيوية، مثل مبنى وزارة الدفاع ومبنى وزارة الداخلية والاذاعة وقيادة الامن المركزى وقتل بعض الشخصيات الهامة بحيث يؤدى هذا القتل إلى إرباك القيادات وفقد السيطرة على الدولة.. مثل وزير الداخلية وقائد الامن المركزى ووزير الدفاع ووزير الخارجية. أو بشل حركتهم وافقادهم السيطرة على امور الدولة.. **فضلا عن قتل الشخصيات المؤثرة من الأحزاب الشيوعية حتى لاتركب الموجة وتستغل الحركة الاسلامية لمصالحها مثل خالد محيى الدين علاوة على شل شبكة المواصلات فى القاهرة والجيزة».**

ويضيف عبود الزمر. «كنت افكر ضمن الخطة الشاملة فى اخراج الشعب المسلم فى المظاهرات لتأييد الثورة الشعبية بعد اعلان البيانات الخاصة بتفجير الثورة الأسلامية فى الاذاعة مع اجراء مواجهات محدودة مع عناصر الامن المركزى.. وكذلك فقد اتزان القوات المسلحة باعلان بيانات وهمية فى الاذاعة بوصول تأييد بعض قادة الفرق والتشكيلات».

واكد **عادل حمودة** على إن «عبود الزمر كان بحكم خبرته فى جهاز المخابرات الحربية يتعامل مع التنظيم باحتراف واصول.. وكانت اهم هذه الاصول هى: السرية .. وحتى يحافظ على السرية كان يلقى محاضرات فى الأمن على اعضاء التنظيم.. وكان يقول لهم: «إن من حسن إسلام المرء تركه مالايعنيه» أى أن كل عضو فى التنظيم غير مطلوب منه أن يعرف أكثر من نفسه والموضوعات المكلف بها وليس له أن يسأل عن زميله أو يتعرف عليه وليس له أن يتحدث بأى معلومات عن التنظيم مع أى شخص مهما كان قريبا منه. كما استخدم **عبود الزمر** شفرة خاصة للاعضاء، وأعطى أسماء حركية لقيادات التنظيم كما اعد الزمر شفرة خاصة بالتنظيم لاستخدامها فى تبادل الرسائل.

فتاوى الشيخ عمر

وصفه المستشار **رجاء العربى** ممثل النيابة فى قضية تنظيم الجهاد عام ١٩٨١ فى استهلال مرافعته التى خصصها **للشيخ عمر عبد الرحمن** وصفه بأنه: «اولهم» و«كبيرهم» و«اميرهم».. وقد كان محقا فى وصفه.

من وثائق البناء الفكرى
(٦)

حركة الجهاد الإسلامى بمصر

القتال فى مصر ومسألة
التميز بين
المسلمين والكفار

ابواسحاق

ولد **الشيخ عمر عبد الرحمن** فى ٣ مايو عام ١٩٣٨ بمركز المنزلة بمحافظة الدقهلية من ابوين فقيرين. وفقد بصره بعد عشرة شهور من ولادته. وتعلم فى معهد **«النور للأكفاء»** بمدينة طنطا القراءة والكتابة بطريقة برايل. وحصل على الثانوية الأزهرية عام ١٩٦٠ وتخرج من كلية أصول الدين بجامعة الأزهر عام ١٩٦٥ بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف. وتم تعينه بوزارة الأوقاف إماما لمسجد بقرية من قرى الفيوم. ومن هناك بدأت مشاغبات الشيخ مع الدولة.

يقول الشيخ عمر عبد الرحمن: « ..بدأت اتناول فى خطبى بعد نقائص الدولة وكلها نقائص.. وبدأت المباحث تستدعينى بعد كل خطبة .. **وكثر نقدى للحكومة وكثر استدعائى حتى فوجئت باستدعائى الى الازهر وابلغنى الامين العام بأننى قد أحلت الى الاستيداع فى عام ١٩٦٩.** ويظهر انها عقوبة عسكرية انتقلت الى الجهات المدنية وبمقتضاها يترك الانسان عمله ويجلس فى بيته يتقاضى راتبه لمدة ٣ شهور ثم يأخذ نصف المرتب لمده سنة او اثنين..فإما ان يعاد أو يفصل..

ولكن الشيخ استمر فى الخطابة بمساجد الفيوم بعد رفع عقوبة الاستيداع **حتى اعتقل لأول مرة فى ١٣ أكتوبر ١٩٧٠** ويروى الشيخ سبب اعتقاله: «**كان عبد الناصر قد هلك فى سبتمبر ١٩٧٠ ووقفت على المنبر وقلت: لاتجوز الصلاة عليه ومنعنا الناس من الصلاة عليه وعقب ذلك اعتقلت فى سجن القلعة لمدة ٨ أشهر** أغلبها فى زنزانة ٢٤ وافرج عنى فى ١٠ يونية عام ١٩٧١..» وعقب ذلك كان نقلى إلى المنيا عقابالى...«من مقدمة كتاب كلمة حق- دار الاعتصام

وفى المنيا وعلى حد تعبير الشيخ «وجدت إخوانا لى». وهؤلاء الأخوان كان على رأسهم **كرم زهدى** امير الجماعة الاسلامية بالمنيا الذى توطدت علاقتى به.

وعن طريق **كرم زهدى** التقى مجلس شورى تنظيم الجهاد المكون من ١١ عضوا على رأسهم **محمد عبد السلام وعبود الزمر**، عن طريقه التقوا بالشيخ عمر عبد الرحمن عام ١٩٨٠ وعرضوا عليه إمارة التنظيم.. ووظيفة هذا المنصب فى التنظيم كما اشار **محمد عبد السلام** فى تحقيقات النيابة «تتلخص فى قياس الامور الشرعية من ناحية حلال أم حرام.. ويعنى ذلك أيضا إصدار الفتاوى فيما يتعلق بامور التنظيم وجميع المشاكل التى يتعرض لها ويضع الحلول لهذه المشاكل».

واشتهر الشيخ عمر بفتاويه ، فلم تكن فتواه بتحريم الصلاة على جثمان عبد الناصر هى الاخيرة. **فقد افتى الشيخ بجواز قتل الحاكم «المبدل لشرع الله» أى الذى** لايطبق شريعة الاسلام وافتى بجواز الجهاد ضد هذا الحاكم والخروج عليه. وقد اعتبر التنظيم هذه كافية لاغتيال السادات.

كما افتى الشيخ عمر بارتداد الأديب نجيب محفوظ بسبب روايته «أولاد حارتنا» المصادرة منذ عام ١٩٥٩ وحتى الآن. ومن المعروف إن حكم الاسلام فى المرتد هو القتل.

وبانضمام الشيخ عمر إلى تنظيم الجهاد يكون المثلث قد اكتمل:

-والفكرة «لمحمد عبد السلام
و«الفتوى» لعمر عبد الرحمن
و«الخطة» لعبود الزمر.

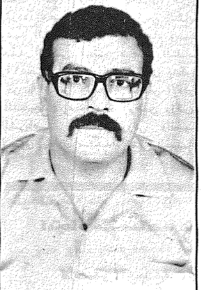
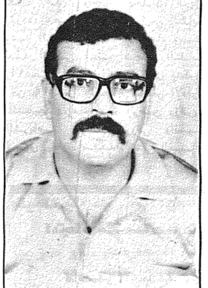
وقاد هذا المثلث تنظيم الجهاد الى أكبر عملية اغتيال فى تاريخ مصر، حيث راح ضحيتها السادات فى حادث المنصة الشهير. وبعد شهور انفرط عقد هذا المثلث، واختلف رفاق الأمس. فصدر حكم باعدام **محمد عبد السلام** فى قضية الاغتيال، واختلف الشيخ عمر مع مقدم المخابرات عبود الزمر. وانشق تنظيم الجهاد إلى فريقين. **الاول هو تنظيم «الجماعة الاسلامية» بقيادة عمر عبد الرحمن. والثانى تنظيم «حركة الجهاد الاسلامى» بزعامة عبود الزمر.** وفى الحلقة القادمة نتناول اسباب الخلاف وتداعياته.



"الخصخصة" تعجل بالفرز فى صفوف الحركة النقابية

نقابة الحديد والصلب تكسب الجولة الأولى فى المفاوضات مع الشركة القابضة... بالمنشور والموقف الجماعى للعمال

حسن بدوى

مصطفى سلطان

أكدت الشهور القليلة الماضية صدق توقعات«اليسار» حول تزايد المخاطر والتحديات أمام الطبقة العاملة والصناعة المصرية وخاصة القطاع العام.

فخطوات الحكومة تتسارع لتنفيذ اتفاقها مع صندوق النقد الدولى عبر محاور عديدة أهمها تحرير التجارة الخارجية ،وتطبيق قانون قطاع الأعمال العام وفرض آليات السوق والعرض والطلب..

ومع تسارع الخطوات الحكومية يبدأ فرز واستقطاب جديد بين القوى الاجتماعية والأحزاب والمنظمات الديمقراطية والتنظيم النقابى للعمال وهو أكبر منظمة اجتماعية ويضم فى صفوفه أكثر من ثلاثة مليون عامل يوجد نصفهم تقريبا فى مواقع الصناعة..

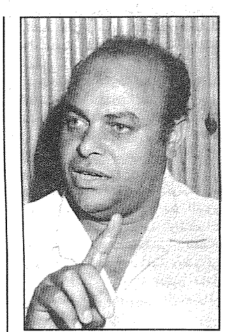
ومع تسارع التغيرات والفرز،بدأت منظمات نقابية استخدام وسائل فى حركتها النقابية لم تكن تستخدمها من قبل طوال أكثر من ثلاثين عاما مضت.

فى يوليو الماضى وسعت النقابة العامة لعمال التجارة نطاق حركتها فى مواجهة قرارات إدارة الشركة القابضة للقطن بتصفية الشركة الشرقية للأقطان ،وعمليات تصفية شركة النيل لتصدير الحاصلات الزراعية وشركات التنمية الزراعية .فدعت لجانها النقابية لمناقشة سبل مواجهة هذه التحديات فى مؤتمرين عقدا بالقاهرة والأسكندرية .

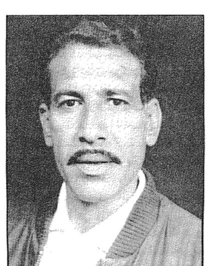
دعا النقابيون فى المؤتمرين لاستخدام وسيلتى **التظاهر والاضراب** عن العمل لوقف تصفية الشركات. .وتقرر تأجيل استخدام هذين السلاحين لما بعد التفاوض مع الحكومة وجهات الإدارة وإشراك الإتحاد العام لنقابات العمال فى المواجهة.

وقبل أسابيع من هذين المؤتمرين كانت **نقابة عمال الحديد والصلب** بالتبين(وتمثل ٢٥ألف عامل صناعى)قد دعت نقابات عمال الصناعة بحلوان لعقد مؤتمر نقابى،وتواصل حتى الآن جهودها فى هذا الاتجاه لمواجهة آثار تحرير التجارة الخارجية دون ضوابط أو خطط مدروسة بما يهدد الصناعة المصرية بالكساد والشركات بالإغلاق والعمال بالتشرد.

فى أواخر يوليو خاضت نقابة الصلب تجربة تفاوضية ناجحة لزيادة الحوافز استخدمت فيها وسائل ضغط عديدة منها **دعوة عمال الشركة للامتناع عن صرف**



عبد الرشيد هلال



سيد عبد الراضى

المرتبات وكانت الإستجابة قوية وجماعية بشكل حسم التفاوض فى مرحلته الأخيرة ليحصل العمال على زيادة فورية فى الحوافز تبلغ٢٫٤مليون جنيه بنسبة١٧٪من الأجر الأساسى.وحرصت النقابة على إخطار العمال بسير عملية التفاوض أولا بأول بشكل مباشر وبالمنشورات،كما حرصت على استطلاع رأيهم خلال مراحل التفاوض عبر مؤتمر المندوبين النقابيين(٢٥٠مندوبا) الممثلون لكافة قطاعات وأقسام الشركة،وحرصت أيضا على وحدة موقف العمال وممثليهم فى النقابة ومجلس الإدارة خلال مراحل التفاوض.

فريقان فى المواقع

كشفت تجربة الحديد والصلب عن وجود فريقين فى المواقع العمالية،تختلف قوة كل منهما من موقع لآخر وفقا لظروف كل موقع ومشاكله وتاريخه النضالى ودرجة الهيمنة الحكومية والإدارية والأمنية عليه.

فريق يرى أن مستقبله النقابى مرهون بتبنى قضايا ومطالب العمال،وخوض التحديات والمواجهات معهم،إدراكا من هذا الفريق للتغيرات الأخيرة فى المجتمع والتى تضع العمال وجها لوجه فى الصراع مع أصحاب العمل،بلا حماية تشريعية،ولا وساطة حكومية أو أمنية كما كان يحدث قبل هذه التغيرات .

وفريق من بقايا المدرسة النقابية القديمة ما زال يرهن وجوده فى العمل النقابى بالحرص على عدم إثارة ما يغضب الإدارات وأصحاب العمل،واسترضاء الحكومة والأمن اللذان لم يعد لهما شأن بصراعات علاقات العمل وفقا للتشريعات والتطورات الجديدة فى المجتمع..وإذ فرضت الأوضاع طرح هموم وقضايا العمال، حرصوا بكل طاقتهم على تجميدها فى ثلاجة القنوات الشرعية عبر المذكرات الرسمية واللقاءات الفردية مع المسئولين استمرارا لأسلوب الاستجداء الذى يمنح أصحاب العمل وحدهم اتخاذ القرار بالاستجابة أو الرفض.

وكانت ملامح الفريقين واضحة فى مؤتمر المندوبين النقابيين الذى عقد بمقر نقابة الحديد والصلب بحلوان، فريق يقوده، مصطفى سلطان. رئيس النقابة وعبد الرشيد هلال الأمين العام وسيد عبد الراضى عضو مجلس النقابة و١١عضوا آخرين بالمجلس الذى يتكون من ٢١عضوا وأعضاء مجلس الإدارة المنتخبين د.إمام عبد الرحمن وزكريا الشرباصى وأحمد المحروقى والسيد البدوى يعلن استعداد ممثلى العمال لاستخدام كل وسائل الضغط الجماعى للعمال لإنجاح التفاوض ومنها الاضراب عن العمل.وفريق آخر يشير بشكل غير صريح العديد من المعوقات الإدارية والإقتصادية فى هذا التوقيت (توقيت تشكيل مجالس إدارات الشركات)أمام مطلب العمال بزيادة الحوافز..وأجمع المندوبون على تأييد الفريق الأول..وجاءت النتيجة لتعلن صحة موقفهم ..فالشركة القابضة للصناعات المعدنية مثلت جهة الإدارة فى التفاوض.وامكانيات الشركة سمحت بإقرار زيادة الحوافز.

وفريقان فى الاتحاد

هذه التطورات المتسارعة والتحديات الكبيرة انعكست أيضا على الاتحاد العام لنقابات العمال والنقابات العامة..

وبدأت الدعوة قوية لوضع استراتيجية جديدة ووسائل تحرك مختلفة للعمل النقابى،وضرورة طرح هذه القضية على جمعية عمومية طارئة للاتحاد ولاتخاذ قرار بشأنها.

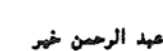
ومن جانب أعلن أحمد يعقوب رئيس النقابة العامةلعمال التجارة وأمين صندوق الاتحاد فى تصريحات «لليسار» أنه سيطرح الأمر على الجمعية العمومية للنقابة أواخر العام الحالى،وأن مجلس إدارة النقابة العامة قرر ذلك بالإجماع،كما قرر طرح قضية انشاء صندوق لدعم الاضراب تابع للنقابة العامة.

هذا الاتجاه المتشدد فى تبنى قضايا العمال عبر عنه ممثلو عدد من النقابات العامة فى اجتماع عقد بالاتحاد يوم ١٤أغسطس الماضى برئاسة السيد راشد رئيس الاتحاد.

ومن بين مؤيدى هذا الاتجاه **محمد فؤاد دراهم رئيس النقابة العامة لعمال المناجم ونهازى عبد العزيز رئيس النقابة العامة لعمال الصناعات الهندسية وعبد الرحمن خير أمين عام**

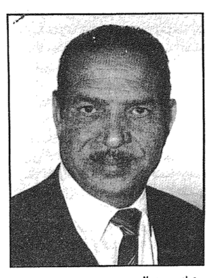
اتجاه متصاعد فى التنظيم النقابى يدعو لاستراتيجية لمواجهة آليات السوق




عبد الرحمن خير



احمد يعقوب



نيازى عبد العزيز

النقابة العامة لعمال الانتاج الحربى،يليهم بدرجة أقل تشددا منير الضرغامى رئيس النقابة العامة لعمال البناء وشحاته محمد شحاته رئيس النقابة العامة للنقل الجوى،ومحمد عبد الفتاح الزرعو سكرتير الإعلام بالنقابة العامة لأعمال النقل البحرى،وطالبوا جميعا بالتصدى بقوة لمحاولات تصفية القطاع العام والحفاظ على حقوق العمال.

الفريق الآخر برئاسة السيد راشد لم يختلف مع هذا الاتجاه ،لكنه حذر من الاستدراج للصدام،وأكد على استخدام القنوات الشرعية،وهو ما لم يرفضه الفريق الأول،الذى رأى ضرورة الاستعداد من الآن لاستخدام كل الوسائل للحفاظ على المكتسبات الدستورية والقانونية للعمال،والعمل على تطوير حقوقهم وأجورهم بما يتلاءم مع ظروف المعيشة وغلاء الأسعار.

تطور إجبارى

يرى **أحمد يعقوب** أنه برغم أنف الحركة النقابيةلابد أن تتغير الأساليب ووسائل التفاوض ،سواء عند إعداد اللوائح التنفيذية لقانون قطاع الأعمال ولضمان إصدار لوائح جيدة تضمن حقوق العاملين ،أوعند تطبيق هذه الللوائح لضمان احترامها وعدم التفاف أصحاب العمل حولها للانتقاص من حقوق العمال ،فضلا عن ضرورة إعادة النظر في هذه اللوائح لتطوير حقوق العمال بما يتناسب مع ارتفاعات الأسعار والتغيرات المتوقعة فى ظروف المعيشة والعمل وطرح وسائل جديدة للمفاوضات الكبرى الجارية والقادمة حول علاقات العمل ضرورة يفرضها أيضا تعيين رؤساء شركات قابضة يحاولون عن عمد التدخل فى قرارات الشركات التابعة بما يتجاهل ما أعلنته الحكومة من أهداف لقانون قطاع الأعمال عند اصداره وأهمها أنه يصدر لتحرير الإدارة. كما يتجاهل تصريحات رئيسى الجمهورية والوزراء حول عدم تشريد العمال أو الإضرار بهم.

ويضيف **أحمد يعقوب** أن التطورات تفرض ذلك علينا بشدة ،فالواضح أن دور التنظيم النقابى كشريك للإدارة ينتهى تدريجيا ،وسينتهى عمليا مع مواصلة السير فى عملية الخصخصة.ومع المناخ العام الذى دفع رئيس مجلس الشعب د.**فتحى سرور** وغيره من الكتاب والمسئولين للتصريح لأول مرة بأنه لا يوجد دستور فى العالم ينص على نسبة ٥٠٪ للعمال والفلاحين فى مجلس الشعب والمجالس المنتخبة.

المواجهات الأولى تدفع الحركة النقابية الى التعددية ..أو مزيد من الوحدة

هذه التصريحات دفعت **نيازى عبد العزيز** للرد فى اجتماع رؤساء النقابات العامة يوم ٤أغسطس بأنه **لا يوجد دستور ولا قوانين فى العالم تمنع قيام حزب للعمال والفلاحين،أوتمنع حق الاضراب.**

مارسنا حقوقنا

ويؤكد **مصطفى سلطان** أن عمال الصلب وممثليهم في النقابة ومجلس الإدارة يتميزون بإدراكهم أن المفاوضة تختلف من مرحلة لمرحلة ،وأننا دخلنا مرحلة آليات السوق والعرض والطلب وهى تنطبق على تسعير كل شىء بما فيها قوة العمل ،وبالتالى يجب استخدام كل الوسائل لتعلية قيمة قوة العمل ،وحصول العمال على نسبة معقولة من قيمة انتاجهم،وقد أقرت المواثيق الدولية التى صدقت عليها الحكومة ومجلس الشعب حق العمال فى استخدام الاضراب عن العمل والتظاهر السلمى.

ويضيف رئيس نقابة الصلب أن الحكومة قبل هذه المرحلة كانت تتولى بنفسها رفع المرتبات مثلا لكنها الآن تركت هذا الأمر للتفاوض بين إدارة كل شركة على حدة والعمال، ومن حقنا استخدام كل الوسائل التى يستخدمها العمال فى كل مكان في العالم

للحصول على حقوقهم،وهذا يتطلب قيادات نقابية مدركة لهذه التغيرات ومؤمنة بقوة العمال وبضرورة اشراكهم كأصحاب المصلحة الحقيقيين فى كافة مراحل التفاوض.

الحقوق والإنتاج والبيع

ويختلف مصطفى سلطان مع تصريحات رئيس الاتحاد العام التى يعلن فيها إيمانه بربط الحوافز بالانتاجية كما وجودة وبيعا،ضاربا المثل بتجربة الصلب نفسها يقول..

نحن لم نتجاهل إمكانيات الشركة ووضعها الاقتصادى عند المطالبة بالحوافز،فقد رصدنا أوجه انفاق عديدة لا ضرورة لها وتقدر بملايين الجنيهات ،كما رصدنا التفرقة فى الحافز بين الإدارة العليا(التى تصرف حافزا إضافيا كل ٣شهور)والعمال.والانفاق فى شراء قطع غيار ومعدات لم تعمل منذ جاءت لعدم صلاحيتها ،وفى رأينا أن الترشيد فى كافة الشركات يكون فقط على حساب حجم العمالة وأجورها.كما أن زيادة الحوافز أقرتها لجنة تشارك فيها الإدارة وممثلى العمال،ولم ندخل التفاوض ولم نضغط إلا بعد تراجع الإدارة فى تنفيذ اتفاقها من خلال لجنة الحوافز ،فضلا عن أن حقوق العمال يجب أن يحصلواعليها لأنه لا يوجد عمال غير منتجين إلا لأسباب تتعلق بالإدارة التى تعجز عن التخطيط السليم للإنتاج والبيع وتوفير مستلزمات الانتاج وترشيد الانفاق ووقف الفساد-إن لم تكن متورطة فيه-أو لأسباب سيادية **كقرارات تحرير التجارة الخارجية بلا ضوابط لصالح قلة من أصحاب التوكيلات على حساب الشركات والعمال والصناعة الوطنية**،ولا يمكن القبول بتحميل العمال أعباء سياسات رأسمالية أنانية أو فساد متفش أو إدارات فاشلة وهم يعيشون فى ظروف وغلاء لا يحتمل حاليا فكيف يمكن المطالبة باحتماله غدا؟!

أسلوبان للتفاوض

يحلو للعديد من القيادات النقابية فى المستويات العليا للتنظيم النقابى تكرار القول بأنهم يمكن أن يحلوا كل المشاكل بالمذكرات الرسمية وعلى مائدة الحوار،وأن الأمر يتوقف على وجود كادر نقابى بارع فى المفاوضة مسلح بالأرقام والمعرفة والخبرة النقابية ،ويضربون المثل على ذلك بأن هذا الأسلوب أتى بنتائج عديدة خلال السنوات الماضية،وأبرز ما يقدمونه كمثال لها،نجاحهم فى إقناع وزير الصناعة بإصدار قرار زيادة البدل النقدى للوجبة الغذائية لعمال الصناعة عام ١٩٩٠من ٦جنيهات الى ١٢جنيها.

وينسى هؤلاء أن اعتصام عمال الحديد والصلب رفع قيمة الوجبة عام ١٩٨٩إلي ٣٠جنيها وأن العديد من الشركات الأخرى تصرف مبالغ تدور حول هذه القيمة قبل قرار وزير الصناعة.

الجمعية العمومية القادمة لعمال التجارة تبحث إنشاء صندوق لدعم الاضراب

السيد راشد



فؤاد دراهم



ورغم هذا يؤكد **أحمد يعقوب ومصطفى سلطان** أن المذكرات ومائدة الحوار أساليب للتفاوض لكنها لم تعد كافية بعد التشريعات والتطورات الأخيرة. فالقرار الآن لم تعد الحكومة ولا الأمن ولاالقضاء طرفا فيه بل أصبح فى يد الإدارات وأصحاب العمل فقط،والتأثير فى هذا القرار لصالح العمال يكون قويا اذا كانت المنظمات النقابية والعمال مستعدين بالفعل لاستخدام وسائل ضغط قوية وجماعية وأهمها الاضراب عن العمل.

ويضيف **مصطفى سلطان** شروطا أخرى للقوة التفاوضية للعمال..

*ادراك المنظمة النقابية أنها ليست وصية على العمال وأن تضعهم في الصورة أولا بأول في كل مراحل التفاوض .

*حشد أوسع جبهة مؤيدة لمطلب العمال بوحدة ممثليهم فى مجلس الإدارة والنقابة وضمان أوسع تضامن معهم سواء في صفوف العمال أو التنظيم النقابى.

*أن تكون المنظمة النقابية وعمالها مستعدين لاستخدام كافة وسائل الضغط في الوقت الذي تتطلبه تطورات المفاوضة.

* وحدة موقف العمال وممثليهم فى النقابة ومجلس الإدارة ويقظتهم لأي محاولات لتفتيت هذه الوحدة .

تحديات أمام الاتحاد

ويرى **أحمد يعقوب** أن التضامن النقابى كلما اتسع،فإنه يسهل الحصول على نتائج أفضل للطبقة العاملة ككل،ويشير إلى أنه عند مواجهة تصفية بعض الشركات بقطاع التجارة أبدى العديد من رؤساء النقابات العامة تضامنهم مع العمال ونقابتهم العامة وتأييدهم لأى موقف تتخذه وأكد أن المخاطر المقبلة على الصناعة المصرية والطبقة العاملة ككل تتطلب موقفا موحدا للاتحاد العام للنقابات ، ونحن الآن ما زلنا فى المحطات الأولى،وستظهر النتائج تباعا،،وسوف تقيم كل نقابة مواقفها ومواقف الآخرين ،فإذا كانت المواقف التضامنية متصاعدة وقوية سيكون ذلك دافعا لمزيد من التضامن والقوة فى الحركة النقابية لعمال مصر.. أما إذا كانت المواقف سلبية فسيدفع هذا للتفتت وقد يفتح الباب للتعددية النقابية أو أي شكل آخر تقرره الحركة العمالية والنقابية على ضوء المخاطر والتحديات والمواقف.

اللعنة تصيب القطن إنتاجاً وتصديراً..

محمود الخضرى

مازالت اللعنة تصيب القطن إنتاجا

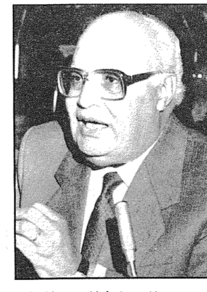
مازال محصول القطن وتصديره يشهد تدهورا فى ظل السياسات الزراعية المطبقة فى البلاد منذ أوائل الثمانينات، فلم يتعد محصول العام المنتهى ١٩٩١ /١٩٩٢، **٧ر٥ مليون** قنطار، بل تشير التوقعات إلى أن محصول العام الحالى ١٩٩٢/١٩٩٣ لن يتجاوز انتاج العام المنتهى، بل ربما يقل بنحو ١٠٠ أو ٢٠٠ ألف قنطار. والأكثر من ذلك انخفضت صادرات القطن بشكل ملحوظ لنصل إلى أقل معدلاتها هذا العام حيث بلغ حجم التصدر المتعاقد عليه حوالى **٣٧٠ ألف قنطار** أى ٦٪ من حجم الإنتاج بانخفاض كبير جدا عن صادرات عام ١٩٨١ التى كانت توازى أكثر من ٣٠٪ من إنتاج القطن خلال نفس العام والبالغ ٣ر١٠ مليون قنطار.

ومع استمرار تدهور المحصول ازدادت الفجوة التصديرية، لدرجة أن الحكومة لم تستطع أن تحقق الخطة التى استهدفت تنفيذها هذا العام بتصدير مليون قنطار، بل الأغرب من ذلك أن الكميات المتعاقد عليها لم تستطع الحكومة تنفيذها، **فلم يتم تصدير سوى ٢٣٥ ألف قنطار من جملة تعاقدات حوالى ٣٧٠ ألف قنطار.**

والنتيجة خروج القطن المصرى من الأسواق العالمية بشكل غير مسبوق ليحل محله القطن الأمريكى وغيره من الأقطان الأجنبية، وعلى حد تعبير مسئول بهيئة بحوث القطن **«لقد ذهب القطن المصرى مع الريح وأصبح الذهب الأبيض حقيقة غائبة.**

آثار التحرير

ووفقا للتقارير التى تم اعدادها للاجتماع المنتظر- والذى تم تأجيله أكثر من عشر مرات -بين رئيس الوزراء والمسئولين عن قطاع



د. عاطف صدقى

الغزل..فإن الحكومة بدأت فى تطبيق سياسة تحرير الأسعار بالنسبة للقطن وصولا للأسعار العالمية دون دراسة متأنية، تراعى كافة الآثار السلبية لتلك السياسة.

وأول تلك الآثار تحديد سعر توريد القطن لشركات الغزل بأسعار لاتتفق والواقع ، بل أعلى من الأسعار العالمية بنسب تراوحت بين ٥٪ و١٠٪ . وكنتيجة طبيعية لذلك تم **تحميل شركات الغزل بحوالى ٢٣٠ مليون جنيه كفارق فى السعر، ومن المتوقع أن يصل هذا الرقم خلال العام الجديد إلى ٥١٠ مليون جنيه.**

ويضيف تقرير شركات الغزل أن سعر استيراد القطن من الخارج أصبح أقل من سعره المحلى، خاصة فى الأقطان طويلة التيلة العادية، كما أن النية تتجة نحو **رفض إستلام القطن المحلى هذا العام إذا ماظل بنفس أسعاره.** وطالبت الشركات ببحث هذا الموضوع على وجه السرعة والتوصل لحل يجنبها تحمل هذا العبء المالى الجديد. وقد تدخل وزير الصناعة المهندس محمد عبد الوهاب لدى رئيس الوزراء لكى يناقش المشكلة بكل جوانبها أملا فى التوصل لحل مناسب.

تخبط فى السياسات

وتكشف التقارير عن وجود تخبط واضح فى السياسات أدى إلى فقد مصر الأسواق المستهلكه للقطن طويل التيلة درجة أولى «ممتاز» ولم تجد الحكومة سوى خفض المساحات المنزرعة بهذه النوعية، والتى كان يقدر إنتاجها بنحو ٥ر٢ مليون قنطار، لتصل إلى مايقدر بحوالى **٥ر١ مليون** قنطار خلال الموسم القادم، وكانت تلك الكميات يتم تصديرها بالكامل أو على الأقل ٩٠٪ منها حتى عام ١٩٨٣. ولكن نتيجة الأخطاء المتعمدة أو السياسات غير الواضحة **اكتسح القطن الأمريكى الأسواق العالمية وطرد القطن المصرى..**

ويكشف التقرير عن سوء تخطيط واضح وعبر وجود تنسيق بين كافة الهيئات.. فوزارة الزراعة تقوم سياساتها على تقديرات ، لاترتبط بسياسات التصدير والاثنان يحددان خططهما على خلاف ماتريد شركات الغزل التى تصل إحتياجاتها السنوية لحوالى **٦ مليون** قنطار بينما الانتاج لايتعدى **٧ر٥ مليون** قنطار. والدولة تريد تصدير **مليون** قنطار. والواقع فى كل الأحوال وجود نتائج مختلفة تماما.

فهناك رعب من استيراد الأقطان الأجنبية، خاصة فيما يتعلق بآثارها الضارة على القطن المصرى، والمحاصيل الأخرى نظرا لما تحمله الأقطان الأجنبية من فطريات وآفات لم يصل العلم لعلاج ناجع لها حتى الآن. خصوصا أن تلك الآفات والفطريات تبقى داخل آلياف القطن بعد حلجه لسنوات طويلة.

ويحذر الحجر الصحى من استيراد مثل تلك الأقطان بكميات كبيرة للشركات المنتشرة فى مناطق زراعة القطن، وبالذات فى الوجه البحرى بمنطقة الدلتا وشمال الوجه القبلى. وكان قد تم، استيراد مايقرب من مليون قنطار، تم استخدامها فى الشركات البعيدة عن مناطق زراعة القطن داخل البلاد مثل شركه العامرية. والتوقعات تشير إلى أنه فى ظل سياسة التحرير الاقتصادى قد يصل الاستيراد الى نحو مليونى قنطار مما سيؤدى لاستخدامه فى مناطق أخرى. وهنا ستكون الكارثة الكبرى التى يحذر منها خبراء القطن.

اجتماعات دائمة

مع تفاقم الأزمة عام بعد الآخر قرر رئيس الوزراء تشكيل لجنة وزارية لبحث أسباب تدهور المحصول على كافة المستويات، والأسباب الحقيقية وراء عدم تحقيق خطة تصدير مليون قنطار، والتى تم الاتفاق عليها العام الماضى فى اجتماع شارك فيه أربعة وزراء، وأعلن د. يسرى مصطفى وزير الاقتصاد وتعاون تلك اللجنة الوزارية مجموعة من الخبراء الزراعيين والذين يعقدون اجتماعات دوريه، للتوصل لمقترحات فعاله للخروج من الأزمة التى يمر بها القطن.

أول الدراسات كشفت عن نهات السلالات والتراكيب الوراثية فى بذور القطن على مدى مايقرب من ١٣ عاما هى عصر الأزمة. وتعكف لجنة حاليا بمركز بحوث القطن بتكليف من رئيس الوزراء على إعداد تقرير تفصيلى عن نتائج استنباط سلالات جديدة، وقد بدأت تلك التجارب منذ عام ومن المقرر أن تنتهى مع نهاية الموسم الحالى.

وفى نفس الوقت هناك لجنة أخرى تتولى دراسة الأسواق العالمية والمنافسة التى تشهدها تلك الأسواق من أنواع الأقطان الأخرى خاصة الامريكى والاسرائيلى، والصينى الذى يدخل السوق العالمى بشكل واضح. وتستهدف تلك الدراسات احتياجات تلك الأسواق، وقدرة القطن المصرى على المنافسة ووضع إستراتيجية لاقتحام تلك الأسواق مرة أخرى تبدأ من الموسم الحالى الذى سيبدأ مع نهاية عام ١٩٩٢. على أن توضع مستهدفات تصدير قابلة للتنفيذ.

أسباب الفشل

وتشير تلك الدراسة لأسباب فشل خطة تصدير مليون قنطار عام ١٩٩٢/١٩٩١ والتى تتركز فى فقدان الشركات الأجنبية الثقة فى القدرة التصديرية للقطن المصرى، وإرتفاع أسعاره عن الأسعار المثيلة للأقطان المنافسة.

كما أن هناك عوامل أخرى على رأسها سوء التنسيق بين الجهات المختلفة، فى الوقت الذى التزمت فيه وزارة الاقتصاد أمام وزارتى الصناعة والزراعة بوضع خطة تصديرية تتفق واحتياجات المغازل المحلية، تم وضع خطة لاستيراد الغزول الأجنبية دون تنسيق مع خطة التصدير.

وقد طلب رئيس الوزراء إجراء تقييم شامل حول آثار سياسة التحرير على محصول القطن إنتاجا وتصديرا، وكذلك إمكانية الدخول فى مضاربات البورصات الدولية وعروض الأسعار.. ولكن قبل إعداد التقييم أشار مسئول بهيئة القطن أن المسألة مرهونة أولا بزيادة إنتاج المحصول والخروج من حالة اللعنة التى أصابت المحصول سواء على مستوى الانتاج او التصدير وكذلك العمل للخروج من النفق المظلم الذى دخلة محصول مصر الرئيسى مجبرا أو من خلال مؤامرة.


د. يسرى مصطفى

خيوط مؤامرة خفية

وتدور حاليا مناقشات حول تقرير أعدته مجموعة من خبراء بمركز البحوث الزراعية واحدى الجامعات الكبرى بشأن المخاطر الخارجية التى تهدد محصول القطن داخليا وخارجيا، وأن هناك استراتيجية أمريكية بدأ تنفيذها منذ عام ١٩٧٩ لقتل إنتشار القطن المصرى عالميا، ليحل محله القطن الأمريكى، وأن الصورة بدأت تأخذ شكلها التنفيذى مع بداية دخول مصر فى إتفاقيات المعونة، فقد رفضت الهيئة ٢٥ طلبا مصريا لدعم البحوث الزراعية فى مجال زراعة القطن والقصب والأرز.. وعلى مدى السنوات الـ ١٤ الماضية لم تستجب أمريكا للمطالب المصرية لدرجة أن رئيس هيئة المعونة الأمريكية قال للدكتور يوسف والى أننا لانريد أن يضار المزارع الأمريكى من أجل دعم المزارع المصرى.. وبعد سنوات قبلت أمريكا ممثلة فى هيئة المعونة طلبا لمجموعة من الباحثين المتعاملين مع الهيئة توفير مليونى دولار لدعم مشروع تطبيق آليات السوق وتحرير أسعار القطن المصرى عالميا.. وأوصت الهيئة بضرورة تحريك أسعار القطن المصرى بمعدل سنوى ٥٪ مما يعنى وجود فارق فى السعر بعد خمس سنوات حوالى ٥٠٪ عن السعر للقطن الأمريكى. بل أوصت الهيئة أيضا محذرة من دخول المضاربات بالبورصات تحت دعوى عدم قدرة مصر على الدخول فى مثل تلك المضاربات، وضعف سوق المال المصرى.. ويأتى ذلك بالرغم من وضع قانون جديد لسوق المال والبورصات. بل احتجت الهيئة على فكرة إنشاء وإعادة تشغيل بورصة القطن بالاسكندرية وفكرة إنشاء بورصات بالأقاليم. وطلبت المعونة أن يقتصر نشاطها على التسويق الداخلى وشراء المحصول من الفلاحين فقط.

تلك كانت بعض القضايا الخفية عن محصول مصر الذى كان يوما مامصدر النقد الأجنبى الأساسى.. فهل سيأتى العام القادم ونجد نفس الكارثة ونفس التبريرات غير المقبولة.. لانتمنى ذلك ونرجو أن تكون هناك سياسات واضحة تعود بالقطن المصرى مرة أخرى لمكانته فى الأسواق العالمية.

ولكن هل يستطيع المسئولون عن الكارثة – وربما الضالعون فى المؤامرة– أن يكونوا هم أنفسهم أصحاب الحل والخروج من النفق المظلم؟!

القطن.. الذى كان!

مصر.. أصبحت مستوردة للقطن واسرائيل دولة مصدره له !

عريان نصيف

لن نعود إلى بعيد، لتأكيد أهمية محصول القطن لمصر.. زراعة وصناعة واقتصاداً وحركة اجتماعية.. عندما كان موسم جنى القطن هو «تاريخ القياس» لتحديد ميزان المدفوعات، ولوضع خطة إنتاجنا المتقدم- كما وكيفا- من الغزل والنسيج، بل ولتحديد مواعيد زواج أبناء وبنات الريف المصرى.

ولكننا سنكتفى بإدراك التطور- أو التدهور- الذى لحق بمحصول القطن خلال العقدين الأخيرين بشكل عام ،والخمس سنوات الأخيرة على وجه التحديد.

فمن خلال الإحصاءات الواردة بتقارير الاتحاد العام للغرف التجارية، ونشرة اتحاد المصدرين، وبيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.. يتبين مايلى:

*** المساحة المنزرعة:**

تقلصت من مليون و٦٢٧ ألف فدان عام ١٩٧٠، إلى مليون و٥٥ ألف عام ١٩٨٦، إلى ٨٥١ ألف فدان عام ١٩٩١.

***غلة الفدان:**

تناقصت من ٨,٥ قنطارا عام١٩٨٦/٨٥، إلى ١٣ر٦ عام ١٩٨٩/٨٨، إلى ٨ر٥ قنطار عام ١٩٩١/٩٠.

*** متوسط الانتاج:**

تدهور من ٥ر١٠ مليون قنطار عام ١٩٧٠/٦٩، إلى ٠٦ر٨ عام ١٩٨٧/٨٦، إلى ٩٣ر٥ عام ١٩٩١/٩٠.

***حجم التصدير:**

انحدر من ٨٦ر٥ مليون قنطار عام ١٩٧٠/٦٩، إلى ٤ر٥ مليون عام ١٩٨١/٨٠، إلى مليون، ٢٠٦ ألف عام ١٩٨٩/٨٨، إلى ٩١٨ ألف عام ١٩٩٠/٨٩، إلى ٢٥٠ ألف عام ١٩٩١/٩٠.

*** استيراد الأقطان الأجنبية:**

وفى هذا المجال فقط- للأسف الشديد- تتصاعد الأرقام.

من ٥٩١ ألف قنطار عام ١٩٨٦/٨٥، إلى ٧٩٤ر٢٩ر١ عام ١٩٩١/٩٠.

.. وهكذا أصبحت مصر- وفقا للتقارير الدولية- بعد أن كانت نسبتها فى السوق العالمى للأقطان الممتازة ٣٧٪ فى السبعينيات، تقلصت هذه النسبة إلى ٤٪. وبعد أن كانت تحتل مركز الدولة القطنية **الثانية ، أصبحت الدولة الحادية عشر!!**

لماذا حدث.. ماحدث؟!

بطبيعة الحال لم يتم هذا التدهور فى زراعة وانتاجية القطن- «بالمصادفة»!، أو نتيجة إصابة قدرية للمحصول بآفات لاقبل لنا بمقاومتها، وإلا لكان الخط البيانى للانتاج -على مدى هذه السنوات- قد عاد إلى التصاعد مرة أخرى.

ولايمكن أيضا رد هذا الانهيار على الفلاحين المصريين- بحجة عدم التزامهم أو عدم خبرتهم!!- كما يردد بعض السادة المسئولين.

ولكن الأسباب الحقيقية- علميا وعمليا- لهذه الكارثة القومية، تعود إلى السياسات الزراعية فى بلدنا، سواء منها ماكان متعمدا ومرسوما أو خاطئا ومهدرا، والتى يمكن إجمالها- فى هذا المجال- فى المحاور التالية:

أولا- استغلال الفلاحين:

فإذا كان متوسط تكلفة فدان القطن ١٢٠٠ جنيه.

ومتوسط الناتج ٥ قناطير.

ومتوسط السعر الذى يورد به الفلاح القنطار للحكومة ٣٠٠ جنيه. يتبين أن الفلاح لايحصل - بعد جهد حوالى ٩ شهور فى زراعة القطن- إلا على صافى نقدى من الفدان يتراوح بين ٢٠٠، ٣٠٠ جنيه (دون احتساب القيمة الايجارية اذا كان المزارع مستأجرا)، فى الوقت الذى تقوم فيه الدولة بتصدير انتاج هذا المزارع بأكثرمن ٤ آلاف جنيه.

ثانيا- الإصرار على استيراد القطن الأمريكى:

ففى الوقت الذى يتم فيه تقليص المساحات المنزرعة بالقطن- وبالتالى تخفيض الانتاج من القطن المصرى الجيد طويل التيلة- نتوسع فى استيراد الأقطان الأمريكية- متوسطة وقصيرة التيلة- الأقل جودة.

وبما أدى إلى أننا أصبحنا- نتيجة التغيرات فى أسعار الصرف- نستورد هذه الأقطان الأقل جودة، بأسعار أعلى من سعر القطن المصرى الأجود!

ثالثا- إهدار طاقات الباحثين المصريين، لصالح استيراد البذور الأجنبية:

بالرغم من أنه قد أصبح من القواعد العلمية المقررة، ضرورة اجراء بحوث كل فترة زمنية لاتزيد عن ١٠ سنوات حول استنباط سلالات جديدة من القطن حتى لاتفقد السلالات القديمة مناعتها ضد الآفات من ناحية ولزيادة انتاجيتها بشكل مباشر من ناحية أخرى، فإن الجهات المسئولة لاتتعامل مع الباحثين المصريين فى هذا المجال كعلماء مشهود لهم بالخبرة والكفاءة، بل على العكس تعاملهم- ماديا وأدبيا- بما أبعد الكثيرين منهم عن مجال البحث العلمى وبما دفع ببعضهم الى العمل بالخارج.

ولايتم ذلك- بطبيعة الحال- لمجرد

الروتين الخاطئ، بقدر مايرتبط ارتباطا وثيقا بالاعتماد على استيراد البذور الأمريكية المستحدثة تحت دعوى أنها تعطى سلالات جديدة تزيد الانتاج.

بينما تؤكد البحوث العلمية والخبرات العملية، عكس ذلك.

فكبار الخبراء المصريين- ومنهم العالم **الدكتور طلعت الابراشي** الخبير السابق باليونسكو- يؤكدون أن هذه العملية مهدرة للزراعة، **وليس وراءها سوى «مافيا» عالمية لتوريد البذور المشهورة.** وأن السلالات الجديدة المستحدثة تزيد الانتاج فى البداية ثم يتضاءل فى العام الثانى ثم تنقل بعد ذلك الأمراض والآفات التى تحملها الى دول العالم الثالث المستوردة لها بل وتؤدى أيضا الى تدمير التربة وتسممها.

وفى نفس الوقت فإن الواقع العملى فى مصر قد أكد ذلك، فتجربة زراعة هذه البذور فى «الصالحية» عام ١٩٧٩، لم تكن فاشلة فقط ،بل وخطيرة على الزراعة والتربة أيضا باقرار وزارة الزراعة. **وبذور «البربرادنس» الأمريكية مازال الفلاح المصرى- والاقتصاد المصرى- يعانيان من اهدارها لمحصول القطن.**

رابعا- محاولة التلاعب فى سوق القطن العالمى:

فالحكومة- أمام التردى الكبير فى انتاج القطن- تلجأ إلى رفع سعر التصدير وبنسب كبيرة ومفاجئة للسوق العالمى. مما أدى إلى فقدنا الكامل- أو النسبى- للعديد من الأسواق الدولية **كاليابان وايطاليا وألمانيا وفرنسا وسويسرا.** بالإضافة إلى فقدنا لأسواق دول أوربا الشرقية- حتى قبل ماحدث بها من تغيرات- نتيجة الإصرار من جانب الحكومة المصرية على مايسمى نظام الصفقات المتكاملة، التى رفضتها تلك الدول وامتنعت بالتالى عن شراء القطن المصرى.

الإصـــرار.. على إهدار القطن المصرى:

قد نختلف مع المسئولين عن السياسة الزراعية، ولكن الأمانة تقتضينا أن نشهد لهم بأنهم منطقيون مع أنفسهم.

فحيث إن التردى الذى حدث للقطن المصرى- زراعة وانتاجا وتصديرا- لا يؤرقهم، بل على العكس يعتبرونه نجاحا باهرا..فمن المنطقى أن يستمروا- وأن يتوسعوا- فى سياساتهم التى أدت الى هذه النتائج!!

* فالفلاح المصرى، سيترك من العام القادم للقطاع الخاص لكى يتحكم فيه فى كافة مراحل العملية الانتاجية- بدءا من حصوله على مستلزمات الانتاج، انتهاء بتسويق محصوله- وليس من الصعب إدراك مدى معاناة الفلاح- وتدهور الاقتصاد مع انفراد القطاع الخاص وشركاته فى التحكم فى سوق القطن تجارة وتداولا.

* والدولة مصرة على تجاهل العلماء والخبراء المصريين، واستمرار تجارب تطوير السلالات بالتعاون مع **اسرائيل والوكالة الأمريكية للتنمية** ليس هذا فحسب، بل إنها- حتى بالنسبة للبحوث الاقتصادية- قد قامت بتكليف أحد بيوت الخبرة الأمريكية بإجراء دراسة عن أفضل وسائل تسويق القطن المصرى!

* والخطة الجديدة تتضمن خفض انتاج القطن المصرى طويل التيلة، مع التوسع فى استيراد الأقطان الأمريكية متوسطة وقصيرة التيلة، الى حوالى ٢ مليون قنطار.

ونحن أيضا..منطقيون مع أنفسنا

اذا كانت الحكومة منطقية مع نفسها فى استمرارها فى إهدار القطن المصرى. فنحن أيضا منطقيون مع أنفسنا فى رفضنا لهذه السياسات.

والقضية ليست «مناظرة» فكرية أو نظرية، بقدر ماهى مقدرات وطن ومصالح شعب. ومن هنا.. فإننا- ومن منطلق حرصنا على هذه المقدرات والمصالح- نطالب الحكومة بالتخلى عن هذه السياسة المهدرة للقطن المصرى، ودراسة أسباب تدهوره، وتقديم الوسائل الحقيقية الكفيلة بعودته مرة أخرى كقيمة اقتصادية مصرية أساسية ولن يتأتى ذلك إلا من خلال محورين رئيسيين:

- **دعم الفلاح المصرى، بديلا عن محاولة تركه نهبا لا ستغلال الشركات الخاصة..**

- **رعاية الباحث المصرى، بديلا عن استيراد البذور الفاسدة والمبيدات عديمة القيمة.**

وإننا ومن على أرضية الحرص على:

* الاقتصاد القومى المصرى.

* مصالح ملايين الفلاحين المنتجين لأجود أنواع القطن عالميا.

* مصالح مئات الألوف من عمال الغزل والنسيج المصرى المتقدم.

* سد الفجوة الغذائية فى «الزيوت»، المعتمدة على زراعة القطن.

ندعو- من خلال مجلة «اليسار»- الى **مؤتمر قومى للقطن المصرى»**، يدرس ويقترح الوسائل الكفيلة بألا يستمر المسئولون عن القطن فى العالم- كما يقول السيد/ رئيس هيئة القطن- يضعون خططهم على اعتبار أن القطن المصرى، غير موجود!، **وحتى لاتجيئ اللحظة التى نستورد فيها القطن من اسرائيل، التى استطاعت- مع حداثة التجربة- أن تصل عام ١٩٨٨/٨٧ الى انتاج ٠٦٠ر١ مليون قنطار، ارتفعت فى عام واحد لتصل إلى ١٢٠ر١ مليون قنطار عام ١٩٨٩/٨٨، تقوم بتصدير أغلبه.**



قانون حماية حق المؤلف

قانون "مسلوق" لحماية المؤلف الأمريكي

« من أجل عيون الأمريكان ناقش مجلس الشعب المصرى قانون حق المؤلف بسرعة، ومرره».. هكذا قال الفنان **صلاح السعدنى** لمجلة فن الصادرة في ٦ يوليو الماضى.. وفى تصريح آخر لثروت **أباظة** منشور بنفس العدد ينفى فيه علمه بنصوص القانون الجديدة بل تساءل متى صدر؟!

بالمناسبة القانون صدر فى ٢ يونيو الماضى ونشر فى ملحق للجريدة الرسمية فى اليوم التالى مباشرة وبدأ العمل به، ويشغل ثروت أباظة منصب وكيل مجلس الشورى ومنصب «رئيس اتحاد الكتاب»!

فى مجلس الشعب أكد عديد من النواب

مصطفى الحفناوى

أن التعديلات الجديدة لقانون حق المؤلف وقانون تنظيم الرقابة على الاشرطة السينمائية ولوحات الفانوس السحرى والمسرحيات والمنولوجات (١١ مادة) لم تناقش المناقشة الكافية، وقدمت للمجلس فى عجالة غير مبررة وتساءل بعض النواب عن سبب هذا التعجل؟!!

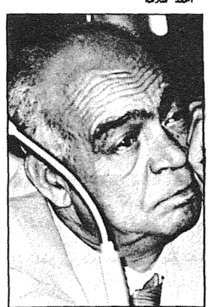
لكن ماقصة هذه التعديلات التى أكد كثيرون انها تحمى حقوق المبدعين الأجانب فى مصر ولاتحمى حقوق المبدعين المصريين الذين تهدر حقوقهم فى الخارج وفى مصر.

يقول عدلى المولد رئيس جمعية كتاب السيناريو وعضو اللجنة الدائمة لحماية حق المؤلف، أن الولايات المتحدة طالبت مصر بمائتى مليون دولار مقابل حق الأداء العلنى للأفلام الأمريكية التى عرضت فيديو بالتهريب فى مصر خلال السنوات الماضية بالإضافة إلى نسبة الـ ٣٪ وهى حق المؤلف من الإيرادات.

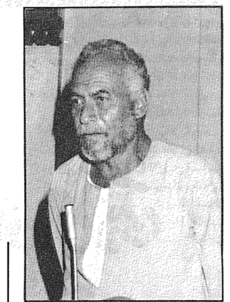
وقال الأمريكيون أن أفلام الفيديو تعرض فى مصر قبل العرض بدور السينما مما يؤثر على الإيرادات، وأجريت عدة اجتماعات فى وزارة الخارجية المصرية حضرها مندوبون من وزارة الثقافة ومن اللجنة الدائمة لحماية حق المؤلف وبعض المهتمين بشئون الثقافة فى مصر كما حضرها أمريكيون هددوا بخصم مطالبهم من المعونات الأمريكية لمصر، وبعد أخذ ورد **تم خصم مليونى دولار من قيمة المعونات لصالح المنتجين الامريكيين** وألح الجانب الأمريكى لإصدار قانون مصرى يحمى حقوق المؤلفين الأمريكيين.

ضغوط خارجية

شارك محمود عبد المنعم مراد الكاتب الصحفى ورئيس اتحاد الناشرين فى الاجتماعات المصرية الامريكية ويقول: أن الضغوط الخارجية ساهمت فى الإسراع بتعديل


أحمد سلامة


فاروق حسنى



فكرى الجزار

قانون حق المؤلف، فقد كانت الضغوط تلح لتشديد العقوبة على الذين يعتدون على الحقوق الأصلية للمؤلفين والناشرين الأجانب وخاصة الأمريكيين، كما أن التطور العلمى والفنى أدخل ضمن المواد المعتدى على حقوق مؤلفيها مواداً جديدة كاشرطة الكمبيوتر والفيديو، وكان لابد أن يتضمنها تشريع.
وعن الاجتماعات مع الجانب الأمريكى قال إننا واجهناهم بوقائع عرض أفلام مصرية بدون ترخيص فى الولايات المتحدة لكنهم ردوا بأنهم ليسوا المسئولين عن هذه العروض لكن الموزع الأجنبى يحصل على نسخة ثم يقوم بعرضها فى العديد من البلدان ومنها الولايات المتحدة

يضيف محمود عبد المنعم مراد أن من أسباب شكوى الأمريكيين فى السنوات الأخيرة قيام بعض طلاب الجامعات بتصوير بعض المراجع العلمية الأجنبية- خاصة فى الهندسة والطب- وبيعها بربع ثمنها، ويضيف.. لقد قلت لأحد المندوبين الرسميين القادمين من واشنطن إننا مضطرون إلى ذلك بسبب ارتفاع أسعار المراجع مما يعجز الاستاذ نفسه وليس الطالب فقط عن شرائها..
ويستطرد محمود عبد المنعم مراد وان الدول النامية مضطرة أن تأخذ الكثير وليس عندها إلا القليل لتقدمه، ولو أنها اضطرت إلى دفع ماتطالب به الدول الأجنبية كحقوق لمؤلفيها مااستطاعت الوفاء بذلك

تشديد العقوبة

* أبدى المسئولون بالادارة الثقافية بالسفارة الأمريكية رغبتهم فى تعديل القانون- كما **يقول عدلى المولد**- وتشديد العقوبة استجابة لطلب الشركات الأمريكية المنتجة للأفلام. وبعض ماورد فى الخطابات الأمريكية تجاوز حدود اللياقة إلى درجة أن اللجنة الدائمة لحماية حق المؤلف رفضت استلام أحد هذه الخطابات.

وقد جاء فى تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الثقافة والإعلام والسياحة ومكتب لجنة الشئون الدستورية والتشريعية «أن منطلق هذه التعديلات هو مواجهة القصور فى التشريعين السابقين بحذف وإضافة مواد خاصة بالمصنفات السمعية والسمعية البصرية ولتغليظ العقوبات الواردة بقانون حماية حق المؤلف حتى تتناسب العقوبة مع الأفعال التى يرتكبها المخالف».

وتم بالفعل تشديد العقوبة بحيث أصبحت الحبس والغرامة التى لاتقل عن خمسة آلاف جنية ولاتزيد على عشرة آلاف جنية أو بأحدى العقوبتين، وفى حالة العود لاتقل الغرامة عن عشرة آلاف ولاتزيد على خمسين ويجوز للمحكمة غلق المنشأة التى استغلها المقلدون أو شركاؤهم فى التقليد.

الجلسة

لكن ماذا جرى فى جلسة مجلس الشعب؟!

لم يتحدث فاروق حسنى وزير الثقافة إلا مرة واحدة قائلا انه يوجد أعمال فنية يتدخل فيها الكمبيوتر الآن، بينما تصدى د. أحمد سلامة وزير شئون مجلس الشعب للدفاع عن التعديلات وشرح فلسفة القانون.

دفاعا عن المؤلف المصرى قال النائب البدرى فرغلى ان المؤلف المصرى أهدرت حقوقه فى الاسواق العربية ولايوجد قانون يحمى الفنانين والأدباء المصريين من السرقات التى تتم لمؤلفاتهم، وتساءل **النائبان فكرى الجزار ومحمود الفران** عن سبب العجلة فى إصدار هذه التعديلات وطالب الفران بأعادة القانون إلى اللجنة لإتاحة الفرصة لمزيد من الدراسة. ليكون القانون مانعا شاملا ولتعقد له جلسات استماع.

رد رئيس الوزراء ان مشروع القانون موجود فى مجلس الشعب منذ أكثر من سبع

رئيس الوزراء يعترف
مؤلفاتنا منتشرة فى العالم سداح مداح

النواب والمؤلفون والناشرون:
القانون لايحمى المؤلفات المصرية فى الخارج

سنوات وعقدت لجان استماع لمناقشته، وأضاف مقرر اللجنة أن العديد من الفنانين والكتاب والمخرجين والمنتجين قد حضروا اجتماعات اللجنة المشتركة

ملحوظة: القانون الموجود بمجلس الشعب منذ سنوات هو قانون الفيديو وليس قانون حق المؤلف

أحد الذين حضروا جلسات الاستماع الفنان صلاح السعدنى الذى قال فى تصريحات لمجلة «فن» عدد ٦ يوليو الماضى «ان الاسف كان كبيرا بعد اكتشافنا خلال المناقشة ان السبب وراء العجلة فى تعديل قانون حق المؤلف، ودعوتنا إلى لجنة استماع ونقاش ليس هو مناقشة حق المؤلف المصرى، ولكن حق المؤلف الأمريكى، وكل ماطالبنا به فى لجنة الاستماع لم يأخذ به أحد إطلاقا وظهر القانون كما أراده الآخرون وليس كما أردناه نحن.»

وقال النائب طلعت عبد القوى إن الفيلم المصرى المهرب إلى الولايات المتحدة يتسبب فى خسارة لمنتجه حوالى ٣٠٠ ألف دولار ولذلك تخسر مصر سنويا أكثر من ٥٠٠ مليون دولار.

ويقول النائب ابراهيم عوارة فى حساب الخسائر إن إحدى الدراسات كشفت أنه يضيع على مصر ٦٠٠ مليون دولار فى الولايات المتحدة، و٥٠٠ مليون دولار فى أوربا و٤٠٠ مليون دولار فى الدول العربية ومجموع هذه «الأموال الضائعة» ١٥٠٠ مليون دولار سنويا

لذلك أكد العضو **فتحى فضل** أن القانون يحمى مصنفات الدول الأجنبية على الاخلاق رغم انه قد لايكون هناك اتفاقيات معها لحماية مصنفاتنا، ولايجب أن نحمى مصنفات دولة لاتحمى مصنفاتنا.

أما النائب ابراهيم عوارة فيقول أنه لاسبيل لانقاذ حقوقنا إلا بالاتفاقيات الثنائية بحيث يجرم الفعل هنا وهناك ولافائدة من هذا القانون مالم تصحبه اتفاقيات ثنائية بين مصر وجميع الدول التى تستخدم المؤلفات المصرية.

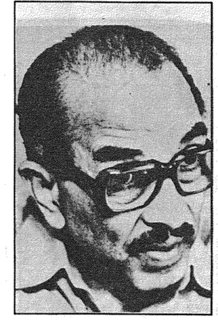
ويطالب **د. أحمد هيكل** وزير الثقافة السابق بالنص على «شريطة المعاملة بالمثل» أو «شريطة أن تكون هناك اتفاقيات ثنائية» وقال ان تجريم المصريين وترك الآخرين يتجرون فى إنتاجنا ليس فيه مساواة وظلم للمصريين

رغم كل هذه الملاحظات والتحفظات صدر القانون كما أراده الأمريكيون وبدون حماية للمؤلف المصرى فى الخارج رغم أن رئيس

محمود عبد المنعم مراد

الوزراء هو القائل فى مجلس الشعب» نحن نريد أن نحمى إنتاجنا وبطبيعة الحال فلابد من حماية إنتاج الآخرين أيضا » ورغم أنه القائل فى نفس الجلسة «أن كتبنا ومؤلفاتنا وأفلامنا وشرائط الفيديو المصرية منتشرة فى العالم كله سداح مداح شرقا وغربا » ورغم أن تقرير اللجنة المشتركة اعترف بوجود أسواق لسرقة وتقليد الكتاب المصرى، وسرقة ونسخ الفيلم

د. أحمد هيكل



المصرى قبل أن يعرض داخليا مما تسبب فى ضياع حقوق المنتجين فاحجموا عن الإنتاج الجيد مما أدى إلى إنهيار صناعة السينما التى كانت فى وقت من الأوقات ثانى عائد لمصر من الدخل القومى.

خارج المجلس

يعد عدلى المولد مذكرة لتقديمها إلى وزارة الثقافة يطالبها فيها بالعمل على أن تصبح المعاملة بالمثل بين مصر والدول الأجنبية، «فبدون هذا المبدأ، والاتفاقيات الثنائية يكون هذا القانون لصالح الشركات الاجنبية فقط.

ويؤكد محمود عبد المنعم مراد ان القانون الصادر لايحمى المؤلف والناشر المصريين فى الخارج بينما يحدد إطلاع المواطن المصرى على الثقافات الأجنبية، وفى نفس الوقت يواجه الناشر المصرى مخاطرة ركود الكتاب ومخاطرة تقليده إذا كان رائجا مما يهدد الناشرين بالتوقف عن العمل، ويتساءل.. من يحمى المؤلف والناشر المصرى فى الدول العربية والأجنبية؟! وهل يستطيع ناشر السفر إلى الخارج لمقاضاة من يقومون بتقليد الكتاب المصرى؟! وكم تتكلف اجراءات التقاضى فى الخارج؟!

وعن ضياع بعض حقوق المؤلفين مع الناشر المحلى الذى قد يطبع عددا أكثر من النسخ المتفق عليها فى العقد قال محمود عبد المنعم مراد ان هذا كان ممكن الحدوث فى بدايات حركة النشر عندما كانت عملية النشر تحتاج إلى رؤوس أموال صغيرة، ولكن الآن فان دور النشر الكبيرة ذات رؤوس الأموال الضخمة، ولديها حسابات منظمة، وميزانيات دقيقة وحريصة على سمعتها لايمكن أن تقدم على مثل هذا العمل

عندما ذكرت للاستاذ محمود عبد المنعم مراد ماقاله لى كاتب كبير أن ناشره يرفض الإفصاح عن اسم المطبعة التى يطبع فيها كتبه،قال إنه بحكم القانون يجب نشر اسم المطبعة على كل نسخ الكتاب، أما نشر عدد النسخ المطبوعة من الكتاب كضمان لعدم تلاعب الناشر فان هذا قد يكون محرجا لبعض الكتاب، وينصح الكاتب الذى يرى أن ناشره يخالف شروط العقد باللجوء الى القضاء

هكذا أصبح على المؤلف المصرى اللجوء إلى القضاء محليا ودوليا رغم التعديلات الجديدة فى قانون حماية حق المؤلف «الأمريكى»

نعم
لجنة دفاع عن الثقافة القومية

حلمى شعراوى

ليس هذا ردا من «لجنة الدفاع عن الثقافة القومية» على ماورد فى مقال د.سعد الدين ابراهيم بمجلة«اليسار»،عدد يوليو ١٩٩٢ تحت عنوان:**محكمة للتفتيش أم لجنة دفاع عن ثقافة قومية؟**ذلك أن للجنة أسلوبها في الحوار الداخلى الموسع قبل إعداد رد ذى طابع وثائقي،لكني رأيت أن أسارع من جانبى بالكتابة حينما استثارتنى كتابة سعد«عما يسمى بلجنة الدفاع عن الثقافة القومية»مع تكرار هذه الصيغة المتعمدة بما بدت رغبة منه ملحة فى تجهيل اللجنة التى يتصل وجودها منذ عام ١٩٧٩..لكن الدكتور سعد لم يشأ أن يعرفها إلا بأنها مجموعة ايديولوجية تتبنى شعارات براقة«أومن كبار السن الذين لا تشغلهم قضايا حقيقية»و يواصل سهامه بإرجاع موقفها منه إلى«الغل الشخصى وتسوية حسابات مجهولة»..الخ..

ورغم أن الموضوع يتعلق أساسا بمسألة جوهرية هى رأى اللجنة فى «مبادرة من أجل السلام والتعاون فى الشرق الأوسط» يقوم بها عدد من المثقفين والخبراء العرب والاسرائيليين والامريكيين..الخ»،ومن بينهم د.سعد الدين ابراهيم-نرفق نصها هنا-فإن الدكتور سعد قد تجاهل«الحوار» مع آرائنا فى هذا الموضوع،متجها إلى القتال دفاعا عن شخصه الكريم،أو مهاجما اللجنة فى ذاتها.

ولذا أرانى مضطرا-أولا - للتعليق على بعض إداعاته هذه

د. لطيفة الزيات



باقتضاب،لأنتقل-التزاما بمبادىء الحوار-إلي جوهر الموضوع..

لجنة ثقافة وطنية:

لم تنشأ لجنة الدفاع عن الثقافة القومية من فراغ ،وإنما تأسست من خلال مؤتمر ضم مئات المثقفين والمعنيين بالآثار الثقافية والتربوية والإعلامية لا تفاقيات **كامب ديفيد** فى أوائل ١٩٧٩،فأقاموا «**لجنة مستقلة من حزبيين وغير حزبيين وتعمل فى إطار حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى**» تأكيدا لشرعيتها فى المجتمع،وانطلاقا من ذلك لأعرض التيارات الثقافية والفكرية،وضمت اللجنة خلال أكثر من اثنى عشر عاما كتابا ونقابيين ومبدعين من كافة التيارات **اليسارية والناصرية والقومية والدينية المستنيرة** ،ممن بلغوا فى قائمة الدعوة لأحد اجتماعاتها التنظيمية القريبة أكثر من مائة وعشرين عضوا ممن لا ينكر **سعد الدين ابراهيم** نفسه احترامهم وتقديرهم،فإذا كانت هذه التيارات،وأغلب رموزها ممن يشاركوننا فى نفس الوقت فى اللجنة،لا تشكل -فى رأي الدكتور سعد-أغلبية فى الثقافة الوطنية بمصر،فهل تشكلها إذن«المجموعات غير الإيديولوجية»التى تسود الصحف الحكومية والمعارضة فى آن ،وتملأ شاشات التليفزيون والمنتديات والمهرجانات الثقافية وبلاط

الأمراء؟إن معظم أعضاء اللجنة -بحق-لا تتوفر لهم هذه الساحات التي لا ترحب طبعا بمثل هذا القدر من احترام الكتاب لأقلامهم،ومع ذلك فاعضاء اللجنة من المشغولين بالانتاج الثقافي المعروف في مجال البحث والإبداع حتى كتابة هذه السطور .وليس إسم لطيفة الزيات أو عبد العظيم أنيس أو كامل زهيري أو ،محمد عوده أو عادل عيد وهم الأكبر سنا في اللجنة،أطال الله في أعمارهم-من الأسماء التي لا يعرف د.سعد الدين ابراهيم انتاجهم المتصل ،أو ممن تشملهم تعريفاته«كبار السن في اللجنة ممن لا تشغلهم قضايا حقيقية» على حد تعبيره غير اللائق..

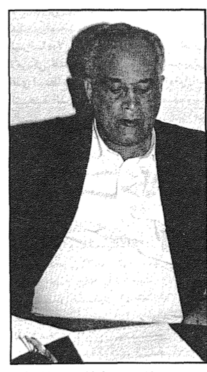
ولم تتحول اللجنة في أي وقت إلي مجرد «محكمة تفتيش في معركة التطبيع الوهمية»على حد تعبيره أيضا،لأن معركة التطبيع كما سنري ليست وهمية إلا في ذهن الدكتور«سعد» وزملائه على مايبدو ،ولو كلف «سعد» نفسه بمراجعة بعض إنتاج اللجنة وبرامجها لعرف قدر اهتمامها أيضا بمشكلات المجتمع الثقافية والتعليمية والإعلامية من حيث تأثيرها على الهوية الوطنية،بل واهتمت بتراث الشخصيات العربية ذات الإسهامات الإيجابية في حياتنا ،مفكرين ومبدعين في مصر وعلى المستوى العربي أمثال جمال حمدان،سيد عويس،حسين مروه،المجبى أفلاطون..الخ كما كان يمكنه أن يعرف كيف يتحمس الشباب ويساهم في دعم موقف اللجنة ونشاطها إلي حد اتهام بعض«العقلاء» لنا نحن العواجيز-أحيانا- بفرط الاستجابة لرؤي الشباب المتحمسة!

بهذا التكوين للجنة ومنطلقاتها،لم تتحول مثل كثير من المنتديات والمهرجانات إلى أداة دعاية ظرفية،طمعا في تجسير العلاقة مع الحكام والأمراء أو كيل المديح للتجمعات العربية الصورية التي جعلت البعض-مثلا- يلهث وراء مجلس التعاون العربي،ويعتبرونه نموذجالحشد لطاقات الإبداعية لرؤساء بغداد وعمان والقاهرة،ثم يفرون راجعين بعدعدة شهور ليرموا بغداد-بل وعمان- بأقذع الكلمات مرة،وبالقنابل الأمريكية مرة أخرى.كانت مهمة اللجنة دائما هي دفع دور الثقافة الإيجابي في وحدة هذه الأمة والدفاع عن قيمها التحررية،واعتبار قضية فلسطين مصرية بقدر ما هي عربية،واحتضان كافة تيارات«ثقافة المقاومة»على نحو ما فعلت فعلا في إحدى ندواتها الكبيرة تحية لانتفاضة الشعب الفلسطيني،وتبقى دائما صياغة الصراع العربي الصهيوني هما قابلا للاجتهاد والحوار-في اللجنة وخارجها-وإن كان غير قابل قطعا للنفى أو طيه في مسميات مضللة..

جوهر القضية:

لم تدهشني براعة د.سعد الدين ابراهيم في الهجوم ،لكن انفعاله وقلمه خاناه فراح يرمي بما لا يتوقع منه مرتديا ثياب الحكمة والواقعية تجاه ما اسماه«بالمزايدة»إزاء قضية قومية ووطنية يسهل الآن ترويج الكثير عنها في ظروف العسر العربي..،وأكثر ما يروج هو ذلك الفصل المتعسف بين ا لأساليب -أو المبادرات-وبين جوهر القضية..

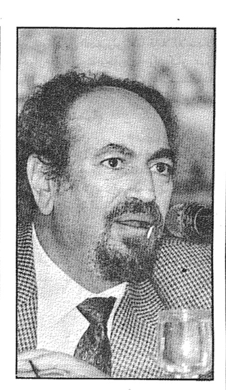
كامل زهيري



ويدهشني شخصيا أن يكون«سعد»ممن كتبوا في القضايا القومية بهذا القدر الذي اشار اليه ثم لا يتفهم اختلاف اللجنة معه حول طبيعة« المبادرة» المطروحة -لكنى لم أواصل الدهشة وأنا أرى في اعلانات الكتب مؤخرا عنوانا جديدا لبعض كتاباته الأخيرة باسم«رد الاعتبار للسادات»وكدت أربط بين ما جاء في حديثه عن«الفل الشخصي»لتفسير موقف اللجنة منه وبين أحاديث السادات عن«الحقد»-بكل حقد- لوصف مخالفيه في قضايا مصر الكبرى؛ولكي أبرهن بإيجاز أننا لم يدفعنا«حقدنا» أو سهولة «المزايدة» فإنني سأكرر بعض ما جاء في أدبيات اللجنة -كراسة«المواجهة»-مما يكشف أن «الأسلوب» أو «المبادرة» هنا يمس جوهر القضية وليس مجرد اجتهاد من بعض «الواقعيين»أو«العقلاء».فالمبادرة-أولا- لاتؤكد-انطلاقها عن أية مبادىء يلتزم بها المشاركون فيما يتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني في وطنه أواتجاه السلوك القهري والتوسعي الاسرائيلي الذي يلقى الاستنكار.بل تسمى الفلسطينيين«لاجئين» ضمن اختصاص لجنة فرعية مثل أقصى الصياغات الاسرائيلية تطرفا.ويؤكد أصحاب المبادرة ثانيا،على أنهم في خدمة المفاوض وصناع القرارات في المفاوضات المتعددة الأطراف وذلك دون أي إعلان عن ضرورة حل «المشكلات الثنائية»،تماما مثلما ترغب اسرائيل،لتضمن« تطبيع»وجودها ومصالحها في المنطقة قبل التسليم بأية أراض أو حقوق للغير.والمبادرة ثالثا-حريصة على العمل السريع هذا في فترة التفاوض «الجماعي»لتوصيل رسالتها إلي عناصر«المجتمع المدني»العربي لإعداده المبكر«لتطبيع» الوجود الاسرائيلي(ضمن عمل اللجنة الأولي لهيئة المبادرة)قبل الحرص على التوصل لأية نتائج إيجابية لصالح من سمونهم«اللاجئين»ناهيك عن شعوب المنطقة العربية،والمبادرة،رابعا،تتعامل مع المنطقة «كشرق أوسط»على نحو ما تسعى لذلك الولايات المتحدة وأصدقاؤها لحشر المصالح التركية الأمريكية في مشروعات المياه وغيرها مع الاسرائيليين دون كلمة عن الوطن العربي أو حتى «العالم العربي»بما أطلق سريعا حملات الكتابة عن«الشرق أوسطية»والقطرية العربيتمن بعض أعلام المبادرة وأعلام الفكر القومي«سابقا»،والمبادرة-بذلك-خامسا،ليست

مجرد سعى من بعض المثقفين لضمان الحقوق أو المصالح ضمن حركة ديمقراطية على الساحة الأمريكية أو العربية أو حتى الاسرائيلية مثل بعض الحركات الحقوقيةأو اللوبي المؤيد لبعض الشعوب والقضايا مما يأتى عادة فى شكل قطرى تضامنى هنا وهنالك،ولكنها -المبادرة- حشد بقيادة أمريكية تشكل«العقل المركزى» ويضم لفيفا من السفراء ومستشارى الأمن القومى الأمريكيين..الخ. المبادرة إذن-وهى تضم عددا من الشخصيات الأمريكيةوالاسرائيلية والعربية والتركية..الخ- ليست من نوع الندوات أو المؤتمرات الدولية التى يحضرها بعض العرب فى حضور الاسرائيليين وقد رفضت كل أنماط التطبيع فى هذا الإطار لكنها عمل إقليمى **محدد بقيادة أمريكية من سفراء ومستشارى أمن قومى يستهدف تغيير العلاقات والمفاهيم فى وقت معين تتصارع فيه محاولات الاستقرار لإسرائيل وهى فى موقع القوة** وحيث تمارس سياسة التوسع الاستيطانى وتأكيد أبعاد الهيمنة الأمريكية والإسرائيلية على السواء،بينما لا تشير المبادرة لأية مطالب عربية بالنسبة للحقوق أو أمانيهم المفقود نفسه،ولا أدرى إذا كان المشاركون العرب الذين كتبوا عن « التجمعات الإقليمية» كطريق للعمل المشترك،هم الذين سيضعون فلسفة «التجمع الاقليمى»الجديد والمطلوب أمريكيا واسرائيليا دون وعى بأنه طريق تصفية العمل العربى المشترك أو إخضاعه للأهداف الجديدة غير العربية؟

إن ما يقلق لجنة الدفاع عن الثقافة القومية بحق هو ذلك الاستخفاف المثير بمبادىء الثقافة القومية أو تراث الثقافة السياسية عربيا ،وهو ما يجعل الثقافة عنصر الحفاظ الباقي على إمكانيات هذه الأمة فى صراعها المستقبلى.مع أن اسرائيل وجميع الاسرائيليين لا يتخلون قيد أنملة عن هدف«الصهيونة القومى»الذى هو عنصرى بكل المعايير،ويتخذونه غطاء لإعادة ترسيخ الدولة بحركة الاستيطان الجديدة مستعملين«القومية الصهيونية»لإثارة الصهيونية فى الشرق والغرب دون أن يحدثهم أصدقاؤنا عن أن«الإيديولوجيات»قد انتهت وحتى نظام« الأبارتيد» العنصرى فى جنوب أفريقيا فى طريقه للتصفية!ومع الفارق الواضح بين المشروع القومى« العربى التحررى والمشروع الصهيونى القهرى التوسعى المتجدد ،فإن الدكتور سعد يسمى حديثنا«الشعارات البراقة»ولا يدعو أصدقاءه في اللوبى الأمريكى للتصدى لهذا التصاعد الصهيوني الذى استطاع فى عدة أسابيع إلغاء«قرارات الشرعية الدولية» حول تشبيه الصهيونية بالعنصرية،ولو فعلوا لكان هذا هو نوع«اللوبى » الذى نحييه ضمن حركة«المجتمع المدنى»الأمريكية الليبرالية.



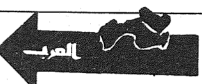
د. سعد الدين ابراهيم

بقيت القضية المكررة عن«حضور الفلسطينين»وعدم المزايدة على أصحاب القضية الأصلاء..الخ. واعتقد أن الدكتور سعد يعرف-مثلما نعرف-أن هناك فرقا بين قضية الشعب الفلسطينى المباشرةوبين قضية الصراع العربى الاسرائيلى الصهيونى على نحو ما اتضح -بعض أطرافه هنا. ونحن نقف مع الشعب الفلسطينى فى نضاله من أجل حقوقه المؤكدة،وبالعمل الثقافى والفكرى نبث القضية كمسئولية روحية ومادية لكل أبناء الشعب العربى،وقد نتفق ونختلف إزاء التعبير السياسى أو الدبلوماسية عن الأهداف الأساسية ،لكننا فى ذلك لا نحوم حول مواقع الحكام أو الأمراء ولا نقبل بتحول المثقفين لمجرد خبراء،والفلسطينيون ياسيدى قد يذهبون إلي المفاوضات ولكن لا تنس أن من ورائهم أبناؤهم يناضلون ليخففوا العبء على اعداء الفلسطينين بتطبيع وجودهم إقليميا قبل إعلان المبادىء المطلوبه. المثقف هنا يتطوع بما يعرقل أهداف التفاوض فى الواقع بدلا من محافظته على الثقافة السياسية الوطنية التى تجعل العدو يفكر أكثر من مرة قبل تمسكه بمواقفه خاصة أن« الثوابت»الاسرائيلية الأمريكية منذ بداية السبعينات لم تتغير بأى درجة تجاه تمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطينى أو الدولة الفلسطينية أو«المهجرين» المسمون باللاجئين أو الجولان أو أسبقية «التعاون الاقليمى»الخ. فأية متغيرات يلهث وراءها العرب ويقوم مثقفوهم بترويجها ؟!

وهلا يعلم الدكتور سعد بطريقته الاحصائية المعروفة أن هناك نسبة لا يستهان بها من الفلسطينين ومنظمات وقوى ترفض مبادراته مثلما ترفض التفاوض نفسه علي الطريقة الأمريكية دون إعلان للمبادىء والنوايا ؟وحتى بين المثقفين منهم،ألا يعلم «سعد»أن «**د.أبولغد**» قد استقال من المجلس الوطنى الفلسطينى «**وإدوارد سعيد**» قرر الاعتكاف بعد عدد من الكتابات الساخنة فى هذا المجال ،وأن صوت «**محمود درويش**» لم يعد مسموعا ؟أليس كل هؤلاء وغيرهم ممن تشملهم المظلة الفلسطينية أيضا التى يريد«سعد»الالتحاق بها وحده.؟!

ألم يختلف سعد كثيرا مع الفلسطينين فى موقفه إزاء الاجتياح العراقى للكويت والتدمير الأمريكى للعراق،وكان الشعب الفلسطينى كله يرى أن مواجهة العدوان الأمريكى هى طريقة تحرره بينما ذهب«سعد» بعيدا فى التسليم بهذا العدوان الأمريكى،وبالتالى اتفاقاته الاستعمارية التى فرضها على الشعب العربى فى الخليج،وهل يتفق ذلك مع«موقف المنظمة»أوأية مصالح«لأصحاب القضية الأصلاء » فى «الوطن العربى»

إننا نأبى على المثقف أن يخلط الأوراق -أو يخفى الأوراق-بحجة الحوارثم يسارع مثل سعد باتهامنا بالحقد والمزايدة كما لا أعتقد أن «سعدا» فى وضع أفضل يستثير الحقد عليه ،ولا اعتقد أن في التمسك بالحقائق مزايدة،ومازال للجنة حق المواجهه...



.. وكان خطاب بوش إسرائيليا.. أكثر من رابين

نظير مجلى

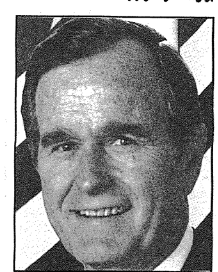
حكومة الليكود السابقة ، التى اعتمد الكثيرون على غبائها وتعنتها الفارغ، قد مضى وقتها ونحن اليوم إزاء حكومة اسرائيلية من نوع مختلف- أكثر ذكاء وحنكة واتقانا للعبة الدبلوماسية وتحتاج الى خصم فاتح العينين ومدرك لقوته ونفوذه وقادر على الوصول معها الى حل مشرف أو كشفها اذا استهدفت مجرد التموية.

الرئيس الامريكي الاسبق، ريتشارد نيكسون، بطل فضيحة «ووتر جيت» الشهيرة، لم يتردد في اختيار الكلمات التالية، لامتداح رئيس الحكومة الاسرائيلية الجديد/ القديم يتسحاق رابين: **«انه دبلوماسي ممتاز. يعرف كيف يكذب، عندما يرى أن ذلك واجب تقتضيه مصلحة شعبه»**. وكان هذا في مطلع الشهر عندما وصل رابين إلى الولايات المتحدة في زيارة أولى في ظل العهد الجديد. واختار، خلالها، أن يزور نيكسون بالذات، الذي يعيش في عزلة سياسية مميزة، وفي هذه الزيارة رمز قوي، زاده قوة ذلك الوصف.. عن الكذب الدبلوماسي.

والحقيقة أن زيارة رابين للولايات المتحدة كلها هذه المرة تصلح لتكون درسا في الدبلوماسية، خصوصا بالنسبة للزعامة العربية التي تسير في نفس الركب الاسرائيلي مع الولايات المتحدة.. لكنها بدلا من أن تقبض ...تظل تدفع وتدفع.، وطالما أنه ليس بأيدينا قدرة على تغيير هذا المسار وأصحابه، فلا بأس من أن نحاول لفت نظرهم إلى أصول اللعب في ذلك الملعب. وكما أشار نيكسون مثلا، فإن بامكان الزعيم الدبلوماسي أن يكذب على حلفائه من أجل مصلحة شعبه، وليس بالضرورة أن يكذب على شعبه من أجل مصلحة حلفائه.

لقد سبق ووجد في الماضي من قارن بين أسلوب عمل رجال السياسة العرب وبين الاسلوب الاسرائيلي في الحلبة الدولية. فقال: **«فيما تعمل اسرائيل كلاعب الشطرنج، يعمل العرب كمن يلعب «الشيش- بيش» وقد كانت الغلبة دائما لأصحاب الأسلوب الاول، الذي يعتمد الحسابات العلمية لتحقيق الربح لأولئك الذين يعتمدون على الحظ في ضربة «الزهر» في لعبة الشيش- بيش»!**

بوش.. اكثر اسرائيلية



وأمامنا هذه المرة، الزيارة الناجحة لرئيس حكومة اسرائيل، رابين، في الولايات المتحدة وعودته حاملا ضمانات مالية بقيمة ١٠ مليارات دولار وحاملا تغييرا اضافيا في الموقف الامريكي السياسي لمصلحة السياسة الاسرائيلية هذا التغيير الذي لم يخفه الرئيس بوش حتى في مؤتمره الصحفي المشترك مع رابين، يوم الثلاثاء ١١/آب/١٩٩٢. لدرجة أن مراسلة «معريب» التي رافقت رابين في الزيارة قالت: **«خطاب بوش في المؤتمر الصحفي في «كانيبا نكفورت» كان اسرائيليا اكثر من خطاب رابين» («معريب» -بين كاسبيت- ١٤/آب/١٩٩٢).**

كيف عمل رابين؟

من المعروف أن رابين ذهب إلى الولايات المتحدة الامريكية واضعا نصب عينيه تحقيق عدد من الأهداف ، هي:

أولا- الحصول على الضمانات الامريكية لاعتمادات مالية بقيمة ١٠ مليارات دولار، الهدف المعلن لها هو تمويل عملية استيعاب مليونى يهودى من القادمين الجدد.

ثانيا- اقناع الإدارة الامريكية بتبنى وجهة النظر الاسرائيلية فى مفاوضات السلام، أو على الأقل ضمان ألا تقف هذه الادارة عقبة أمام محاولات إسرائيل فرض مواقفها على العالم العربى فى تلك المفاوضات او خارجها. الأمر الذى يعنى **تخلى الولايات المتحدة عن تعهداتها فى رسائل الضمانات التى سلمت للاطراف العربية المفاوضة قبل مؤتمر مدريد (ايلول ١٩٩١).**

وقد توجه رابين إلى الولايات المتحدة وهو مدرك لمصاعب وحاجات الرئيس بوش فى معركته الانتخابية ومقرر استثمار هذا الوضع إلى أقصى حد ممكن.

فمن المعروف أن شعبية بوش آخذة فى النزول ومنافسه الديمقراطى **بيل كلينتون** يتفوق عليه فى كل استطلاعات الرأى بنسبة تزيد عن ٢٠٪ (ويقولون أن تاريخ الولايات المتحدة لايعرف مرشحا للرياسة تمكن من الفوز على منافسه إذا كان الفارق بينهما كبيرا إلى هذا الحد). واذا كان بوش قد حصل فى انتخابات الرياسة السابقة على ٢٧٪ فقط من اصوات اليهود (ومع ذلك نجح)، فإنه اليوم بحاجة لكل صوت. ويريد على الأقل أن يحافظ على هذه النسبة بين اليهود (استطلاعات الرأى الاخيرة تشير إلى أن تأييد بوش بين اليهود هبط إلى ١٠٪. وأن منافسه **كلينتون** يستحوذ على ٦٠٪ من تأييدهم. فيما يتردد البقية ولم يقرروا بعد). وتقول الصحافة الاسرائيلية ان **كلينتون** نجح فى كسب ود اليهود نتيجة لمواقفه المؤيدة لاسرائيل والتى تحتوى على عناصر جديدة (كلينتون صرح بأنه **يؤيد تغيير موقف الادارة الامريكية من موضوع القدس، فليس من الضرورى أن يعاد تقسيمها. ويجب ان تبقى عاصمة اسرائيل الموحدة.** وصرح بأنه يؤيد إعطاء الضمانات الأمريكية لاسرائيل بدون ارتباط مع القضايا السياسية والاستيطان). ولذلك فان الرئيس بوش كاد يخرج من جلده وهو يظهر الود والتأييد لاسرائيل.

-**جملة اعتراضية:** فى الولايات المتحدة الأمريكية يوجد مليون ونصف مليون عربى يملكون جنسيات ومن حقهم التصويت لكنهم.. وزعوا قوتهم «بالعدل» مابين الجمهوريين بزعامة بوش وبين الديمقراطيين بزعامة كلينتون. وهكذا.. فلم يستخدموا قوتهم وتأثيرهم بشكل جدى. فكل واحد من المرشحين ضامن لنفوذه بينهم. ولذلك لانجد إن أيا من المرشحين، بوش أو كلينتون، يأخذهم بالاعتبار!!!

إذن، فقد ذهب رابين وهو يدرك قوته ويستغلها جيدا. ومن الروايات التى تحكى فى اسرائيل، للدلالة على ذلك، هو انه فى المفاوضات التى اجرتها الطواقم الامريكية والاسرائيلية فى القصر الصيفى للرئيس الامريكى فى **كاينبا نكفورت** وصلت الأمور فى لحظة معينة إلى الباب الموصود فى موضوع الضمانات، وكان ذلك فى الليلة الأخيرة قبل المؤتمر الصحفى الشهير المشترك. وفى الساعة الثالثة صباحا. عندما بدا أن المفاوضات ستنفجر، توجه وزير الخارجية **جيمس بيكر** إلى مفاوضى الاسرائيليين **قائلا: «استشيروا رئيس حكومتكم».** فخرج مستشار رابين، **شمعون شهاس،** وايقظ رئيسه. عندما سمع رابين ماقاله المستشار أجابه:**«لاتقلق. واصلوا تعنتكم .فالموقف الاسرائيلى لن يتغير».** وكان رابين يدرك تماما أن الطرف الأمريكى «مزنوق» وهو بحاجة إلى إنهاء المفاوضات، الليلة، بنجاح.. حتى يتمكن بوش من الإعلان بعد الظهر عن اعطاء الضمانات. وعندما فهم بيكر ان لامفر أمامه راح يتراجع. وجاءت تراجعاته كبيرة. وهذا نموذج منها:

- الطواقم الاقتصادية التى بدأت تتفاوض فى واشنطن على شروط اعطاء الضمانات، قبل زيارة رابين، توصلت إلى اتفاق نهائى بشأن معظم الشروط الاقتصادية (بينها، مثلا، أن تدير اسرائيل سياسة أكثر لبرالية فى الاقتصاد وتبيع كل شركات القطاع العام الحكومى..) **وبقى اختلاف فى أربعة مواضيع هى:**

١-الولايات المتحدة اوضحت انه فى حالة خرق اسرائيل لشروط الاتفاق على الضمانات، سوف يكون بيد الرئيس الامريكى وحده أن يقرر من طرف واحد تجميد الضمانات، ورفضت اسرائيل ذلك بشدة. واتفق فى النهاية، **بعد التراجع الامريكى،** على النص التالى: فى حالة اعتقاد الجانب الامريكى ان الجانب الاسرائيلى خرق الضمانات فى احد البنود، لايتخذ الجانب الامريكى اية اجراءات عقابية الا بعد ان يسمع رأى وتفسيرات الجانب الاسرائيلى.

وفى تفسير هذا البند قال أحد المعلقين الذين رافقوا رابين، **عوديد سوريز،** فى حالة قيام إسرائيل باستعمال اموال الضمانات من أجل البناء فى المستوطنات قد يختلف الطرفان حول موقع المستوطنة. (!!!) فاذا كان الامريكان رأوا انها مستوطنة سياسية بينما رأى الاسرائيليون انها امنية، يكون هذا اختلاف يحتاج إلى تفاهم لا إلى تعقيد. وعليه ، فلا يقوم الرئيس الامريكى،، عندها، بتجميد الضمانات.

٢-كانت الولايات المتحدة تشترط على اسرائيل لأخذ الضمانات، شراء البضائع أو المقاولات المطلوب تنفيذها بماقيمته ٥ مليارات دولار (أى نصف المبلغ) من شركات امريكية فقط

ورفض المفاوضون الاسرائيليون هذا الشرط قائلين : **هل نستطيع اجبار احد على شراء بضاعته من الولايات المتحدة.. وتنازل الامريكان ايضا عن هذا الشرط.** واتفق على أن يكتفوا بتعهد اسرائيل بتشجيع المقاولين والشركات التى سترسو عليها العطاءات والمناقصات على التعامل مع شركات امريكية.

٣) اعلن الامريكيون أنهم يريدون اقامة جهاز مراقبة دائم وفعال على مصير أموال الضمانات حتى لايتم استخدامها بعكس الغرض منها. وقد رأى الجانب الاسرائيلى فى هذا أمرا يمسهم ويمس مكانتهم المحترمة كدولة مستقلة. **فاتفق على أن لا تكون هناك رقابة. وأن يكتفى الجانب الامريكى بأخذ تقرير، يقدمه الجانب الاسرائيلى مرة كل ستة أشهر، فى اجتماع «لجنة التنسيق الاقتصادى بين اسرائيل والولايات المتحدة» (قامت سنة ١٩٨٥،** ضمن اتفاقيات التعاون الاستراتيجى بين البلدين) . ويتضمن التقرير عرضا بكيفية صرف أموال الضمانات.

٤- عمولة أخطار. كان الامريكيون قد طالبوا اسرائيل بدفع عمولة بنسبة ٧-٥ر٧٪ للتأمين على المبلغ من الأخطار. فالأمريكيون ، ما زالوا، لا يثقون مئة بالمئة بثبات الاقتصاد الاسرائيلى. ويحتاجون إلى ضمانات على الضمانات فى حالة خرق الاتفاق مع شركات الاعتماد. ورأى الجانب الاسرائيلى أن نسبة العمولة عالية جدا وغير متبعة. فاتفق بالتالى على تنزيلها إلى ٥ر٢-٥و٣٪

وهكذا جرى توقيع الاتفاق.

الضمانات حكاية طويلة..

ايضا، لأجل منهم، إبعاد هذه الاتفاقية على الضمانات، وقبل ان نتحدث عن التنازلات الامريكية السياسية التى رافقتها، نحتاج إلى أن نعود إلى الوراء.. إلى قصة الضمانات الأصلية. وهى قصة قديمة..

كان ذلك فى أواسط سنة ١٩٨٩، اذ قدبدأ تدفق المهاجرين اليهود الجدد على اسرائيل. فى حينه كانت الحكومة الاسرائيلية مازالت حكومة تكتل قومى بزعامة حزبى الليكود والعمل. وكان رابين يومها وزير الدفاع. وكان **شمعون بيرس** (وهو نائب رئيس الحكومة، اليوم، ووزير الخارجية) يومها، قائم بأعمال رئيس الحكومة ووزير المالية، وقد هرع فى حينه إلى واشنطن طالبا اعطاء اسرائيل منحة او قروضا أو ضمانات لقروض وعندما سأله الرئيس بوش عن المبلغ قال له: **٤٤٠ مليون دولار** وقد سأله بيكر يومها، ما الضمان لأن لاتستعملوا هذا المبلغ لبناء المستوطنات فى الأراضى التى احتلت عام ١٩٦٧ فأجابه بيرس: لن أخدعكم. لابد وأن تتحول بعض هذه المبالغ للبناء فى المستوطنات، مع اننى- كما تعرفوننى- لست من مؤيدى الاستيطان. بل بالعكس.

وخرج يومها الرئيس **بوش** من هذا الاجتماع (كان ذلك يوم ٢٦ ايلول/سبتمبر ١٩٨٩) وأعلن عن منح أسرائيل الضمانات.

فى تلك الفترة، وبعد حقبة من السبات ليست قليلة، بدأت القوى السياسية فى عالمنا العربى **تحتج على الهجرة اليهودية المتدفقة.** وتطالب الولايات المتحدة بالامتناع عن منح الضمانات ومع أن الامريكيين لم يكترثوا فى البداية، الا أن الاحتجاج العربى اشتد. فانطلق وزير الخارجية، **جيمس بيكر، فى** مطلع ١٩٩٠ فى جولة إلى الشرق الاوسط بغية تهدئة الخواطر. وأعلن للعرب ان **الولايات المتحدة لن تعطى الضمانات إلا إذا أوقفت اسرائيل الاستيطان وجرى تقدم جدى فى موضوع السلام.**

وعقد مؤتمر قمة عربى فى طبرق فى ٢٨ ايار/ مايو ١٩٩٠ فأعلن الرئيس حسنى مبارك للرؤساء العرب **ان الرئيسي الامريكى بوش والسوفييتى (آنذاك)، ميخائيل غورباتشوف، وعداه باتخاذ اجراءات لتخفيف أثر الهجرة اليهودية على العرب.** وكانت الولايات المتحدة اجلت منح الضمانات ستة اشهر (من ايار/ مايو إلى تشرين الاول/ أكتوبر من نفس السنة- ١٩٩٠).

وهنا حدث ما لم يكن متوقعا إذ قام العراق بغزو الكويت (آب/ اغسطس ١٩٩٠)، الذى أنشغل به العالم أجمع. ثم جاء العدوان الامريكى- العالمى- على العراق. **واصبحت اسرائيل دولة شقيقة للكثير من الدول العربية المتحالفة مع الولايات المتحدة ضد العراق،** خصوصا بعد أن تساقطت فوقهاصواريخ «سكاد» العراقية. وعندما أصاخت اسرائيل السمع للامريكان، وحلفائها العرب ايضا، ولم تتدخل فى الحرب ولم ترد على صواريخ «سكاد» العراقية جاء وقت دفع الثمن. وحضر إلى اسرائيل، يومها، (شباط ١٩٩١) نائب وزير الخارجية الامريكى **ايجلبرج** واجتمع مع وزير المالية الجديد، **يتسحاق موداعى** (اذ كان حزب العمل قد انسحب من الحكومة). **فطلب موداعى ما مجموعة ١٣ مليار دولار: عشرة مليارات على شكل ضمانات بهدف استيعاب المهاجرين اليهود الجدد و٣ مليارات مساعدات ومنح تعويض عن خسائر اسرائيل فى الحرب.**

فى حينه وصف أحد المسؤولين الأمريكيين هذا الطلب بالجنونى والوقح. ولكن الرقم يبدو اليوم عاديا فقد **وافقت امريكا ودفعت (يقال من اموال العرب) مبلغ ٦٥٠ مليون دولار كتعويضات على أن يتم تأجيل البحث فى الضمانات إلى شهر ايلول/ سبتمبر ١٩٩١. فوافقت اسرائيل.**

هنا بدأ النشاط الامريكى- السوفييتى لمفاوضات السلام فى الشرق الاوسط والإعداد لمؤتمر مدريد. وكان بيكر يجد فى كل عاصمة عربية احتجاجا على الضمانات. وضغطا للامتناع عن اعطائها. وهدد البعض **بمقاطعة مؤتمر مدريد للسلام فى حالة اعطاء الضمانات.** وبدأ الحديث عن إمكانية حل وسط. وذات مرة، قبيل مؤتمر مدريد ببضعة أشهر، اتصل بيكر مع رئيس حكومة اسرائيل السابق، **يتسحاق شامير** قائلا له: **«ماريك فى أن تجمد الاستيطان لفترة محددة»؟.** فأجابه شامير **«اذا فعلت ذلك، فما الذى سيدفع العرب إلى الموافقة على حضور مؤتمر مدريد؟»**. أى أن شامير يريد من الأمريكان مراهنة العرب على ورقة الاستيطان، وبالنسبة له، فهى ورقة ايديولوجية أيضا.

الموقف الاسرائيلى المتعنت زاد تعنتا قبيل موسم الانتخابات، من طرف الليكود واليمين الحاكم. بينما اعلن قادة حزب العمل عن موقف مغاير يرفضون فيه فكرة التنازل عن الضمانات- كما هدد الليكود- ويعلنون ان اسرئيل بحاجة ماسة لها وأن التبذير على

مبارك وبيكر..العرب ليسوا فى الحساب



الاستيطان لايستحق التنازل عن الضمانات. **وأعلن حزب العمل ايضا أنه يوافق على تجميد الاستيطان بالكامل**، ووضع هذه القضية فى برنامجه الانتخابى ، بل انه قال انه مستعد للتفاوض على مصير المستوطنات التى يعتبرها سياسية والتى أقامتها حكومات اسرائيل ، وبينها حكومات حزب العمل، فى مناطق مزدحمة بالسكان العرب وانه متمسك بالأساس بالمستوطنات الأمنية، تلك الضرورية لمصلحة أمن دولة اسرائيل. ويقصد بهذا المستوطنات القائمة على طول الحدود مع الاردن وسوريا وايضا حول القدس العربية.

وكان هذا الموقف مشجعا للادارة الامريكية ان تؤجل اعطاء الضمانات إلى مابعد الانتخابات الاسرائيلية. وهذا ماحصل.

ولكن ، عندما وجدت الحكومة الاسرائيلية.. الصديق بوش فى مأزق انتخابى، قررت استغلال الأمر حتى النهاية. وكان لها ما ارادت ، لدرجة جعلت قادة الليكود فى اسرائيل يقولون اليوم: «حتى لو كنا فى الحكم نحن وليس العمل، كانت ادارة بوش مستعدة لاعطائنا الضمانات. فالسبب فى تغيير موقف الإدارة الأمريكية هو الوضع الانتخابى لا أكثر».

وليس فقط الضمانات

من الواضح ان التراجع الامريكى فى قضية الضمانات كان كبيرا. لكن التراجع الاكبر كان سياسيا.

لقد نجح رابين فى اقناع الادارة الامريكية بوجهات نظره فى كل الامور تقريبا:

أولا- حصل على الضمانات بدون تجميد الاستيطان بشكل كامل، مثلما طلب الامريكيون.. بل مثلما كان حزب العمل يريد قبل الانتخابات.

ثانيا- كان الامريكيون يشترطون فى الماضى ان لا تستخدم الضمانات أبدا فى الاستيطان. وأعلنوا غير مرة أن كل قرش يستخدم فى الاستيطان سيخصم من الضمانات ، وتبين ان هناك **اتفاقا سريا مع رابين يقضى بأن لا ينفذ شرط الخصم هذا الآن ويؤجل تنفيذه إلى مطلع سنة ١٩٩٤** (أى أن بامكان حكومة رابين استخدام اموال الضمانات فى الاستيطان خلال السنة وبضعة الأشهر القادمة).

ثالثا- قبل بوش الموقف الاسرائيلى الذى يميز ما بين الاستيطان الامنى والاستيطان السياسى. وبناء عليه سيستمر الاستيطان الأمنى. وبهذا اعتراف امريكى بقرار اسرائيلى توسعى بالسيطرة على منطقة غور الأردن المحتلة وعلى هضبة الجولان السورية المحتلة.

رابعا- أسقط موضوع القدس العربية المحتلة أى بحث مع رابين»

وكلما كان الامريكيون يطرحونه كان رابين يتهرب منه معلنا: هذا الموضوع ليس مطروحا الآن فى أية مفاوضات، ولاحاجة للدخول به. حتى عندما سأله بيكر: ماذا تعنون حين تقولون القدس وضواحيها؟

تهرب منه رابين وسكت عليه الامريكيون، هذا مع العلم بأن **مايسمى فى لغة اسرائيل «القدس وضواحيها» يعنى جغرافيا ٢٠٪ من مساحة الضفة الغربية المحتلة**. كلها غير خاضعة لاية شروط. ويجرى الاستيطان فيها بشكل متواصل وتبنى فيها اليوم مئات الشقق السكنية من مشروع يشمل ألفى وحدة سكن على الأقل. أحد مرافقى رابين قال: أهم مااتفق عليه رابين وبوش، بعد الضمانات، هو انهما.. » اتفقا على ان لا يتفقا فى عدة مواضيع».

خامسا- فى موضوع مفاوضات السلام، لم يتم الاتفاق على شئ مختلف عليه، لأن رابين جاء يحمل مشروعا لإجراء مفاوضات على مجلس الحكم الذاتى حتى نيسان ١٩٩٣. وقال :**المشروع يقوم على اتفاقيات «كامب ديفيد» فقط، التى نحترمها ونؤيدها مثلما يحترمها ويؤيدها صاحبها: الولايات المتحدة.**

سادسا- اهتم رابين بتذكير بوش، طيلة الوقت، بأنه يمثل اسرائيل، الحليف الاستراتيجى. فكان فى كل خطاباته يؤكد تأييده لموقف الولايات المتحدة فى موضوع العراق (وهو الامر الذى يختلف عليه بوش مع عدد من حلفائه فى اوروبا وفى العالم العربى) وفى موضوع يوغوسلافيا (معروف ان اسرائيل ايضا تقف إلى جانب «المسلمين» و«اليهود» و«طبعا- فى البوسنة والهرسك- ليس صدفة- فى مواجهة الصرب). ولم يكتف بهذا بل أفرد فى محادثاته مع بوش، منذ بداية لقائهما، حيزا كبيرا. وخرج منها وبيده **اتفاق لمنح اسرائيل اسلحة ثقيلة من بقايا السلاح الامريكى فى اوروبا بقيمة مئات ملايين الدولارات، مجانا، والحديث يجرى عن طائرات مقاتلة وغيرها.**

من هنا، لم يتردد رابين فى فتح **المجال أمام تصريحات العربدة العسكرية ضد سوريا. فخرج نائب وزير الدفاع**، مردخاى غور، بتصريحه الشهير، ردا على مناورة زعموا أن سوريا أجرتها على صواريخ **«سكاد» قال:«سندخل دمشق اذا أطلقت سوريا سكاد على اسرائيل. سننزل الشعب إلى الملاجئ ونعلن حربا شاملة على سوريا»**.

هذا التصريح مثلا لم يحظ بأى رد سلبى من الولايات المتحدة، يمكن أن يفهم منه أن العربدة العسكرية مرفوضة فى اجواء السلام وقد يكون السكوت الأمريكى عبارة عن إشارة ضوء أخضر من الولايات المتحدة لدعم الموقف الاسرائيلى القاضى بتأجيل المفاوضات مع السوريين والمجاز الحكم الذاتى الآن مع الفلسطينيين (وهو الأمر الذى كانت ترفضة الإدارة الأمريكية).

ولكن، هذا لايعنى ان المفاوضات مع الفلسطينيين ستشهد ثورة فى الدورة الحالية، فمن المعروف ان رابين أبقى على **اليكيم روبنشتاين**، سكرتير حكومة شامير السابقة، رئيسا لطاقم المفاوضات مع الوفد الاردنى الفلسطينى المشترك.

وكان رابين ، بعد لقائه الاول المنفرد مع بوش، وطلب الأمريكان توسيع الطاقم إلى لقاء سياسى (٣ من كل طرف) ، قد اختار **اليكم روبنشتاين** وكذلك السفير الاسرائيلى فى واشنطن **زلما شوفال. وكلاهما من الليكود، ومن اقرب المقربين إلى شامير** اما بوش فأدخل الوزير بيكر ورئيس الامن القومى سكوكروفت أى إن رابين أعطى أكبر الاهتمام إلى رجلين من كبار المقربين من الليكود. وفى هذا اكثر من رمز.

خلاصة القول ان حكومة الليكود السابقة، التى اعتمد الكثيرون على غبائها وتعنتها الفارغ، قد مضى وقتها. واليوم نحن ازاء حكومة من نوع آخر، أكثر ذكاء وحنكة . تتقن اللعبة الدبلوماسية جيدا. تستعمل ورقة الضغط العسكرى مثلما تستعمل القبول العالمى لمواقفها السلمية التى هى افضل بمالايقاس من مواقف حكومة الليكود. حكومة متجددة، ذات حيوية وأساليب جديدة (على عكس حكومة شامير، التى بدت مملة ومترهلة، وكذلك على عكس الكثير من الحكومات المترهلة فى الدول (العربية).

وتحتاج إلى خصم فاتح العينين مدرك لقوته وطاقاته ونفوذه، وموقعه وقادر على الوصول معها إلى حل مشرف أو كشفها فى حالة قيامها فقط بالتمويه والمماطلة.

الشعب الفلسطيني يواجه مشروع التقسيم الثالث

حنا عميرة

قبل زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي **اسحق رابين إلى الولايات المتحدة** ، وعودته سالما غانما إلى بلاده، وحاملا ضمانات القروض الأمريكية لاسرائيل بقيمة ١٠ مليار دولار. قبل هذه الزيارة وفى اللقاء الذى جرى فى القنصلية الأمريكية فى القدس بين **جيمس بيكر** وأعضاء من الوفد الفلسطيني، حدد وزير الخارجية الأمريكي عددا من النقاط وأجاب على عدد آخر من الأسئلة تلقى الضوء وتزيل الغموض بالنسبة لطبيعة الدور الأمريكي فيما يتعلق بالعملية التفاوضية خلال الفترة المقبلة.

عرض بيكر على الجانب الفلسطيني بعض الأفكار وقدم مجموعة نصائح وطلب أجوبة وإيضاحات!! كما حاول أن ينقل تفاؤله وانطباعاته الإيجابية عن اجتماعه مع **«رابين»** إلى من التقى معهم وبصورة تثير الكثير من الشكوك والتساؤلات. ومما قاله بيكر فى هذا الاجتماع على سبيل المثال بالنسبة لموضوع وقف الاستيطان هو - **ان الاستيطان سيتوقف بأكبر قدر ممكن**-ولم يعط أية تفصيلات أخرى حول هذا الموضوع الهام والذى يضعه الفلسطينيون فى مقدمة خطتهم التفاوضية. كما قال أيضا إن المهم الآن هو البدء بالمفاوضات وبشكل سريع ومستمر ومتواصل **بدون أى شروط مسبقة، مثل شرط وقف الاستيطان أو بحث موضوع القدس**، واستخدم بيكر فى حديثه عبارة **الانتخابات السياسية** مقابل **الانتخابات العشريعية** التى يطالب بها الجانب الفلسطيني، وقال إن الانتخابات التشريعية تعنى السيادة وهذا شئ يجب تأجيل نقاشه الى المرحلة النهائية، وأما السلطة فى المرحلة الانتقالية ، والتى يجرى التفاوض حولها الآن، فيجب تحديد مصدرها وفق مايتم الاتفاق عليه مع الإسرائيليين من خلال المفاوضات. **ونصح بيكر الفلسطينيين باعطاء رابين فرصة كافية كما نصحهم بفتح قنوات مباشرة للاتصال مع الإسرائيليين خارج طاولة المفاوضات الرسمية..**

وعن استئناف الحوار الأمريكي مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية أجاب: بأن هذا الموضوع هو سابق لأوانه فى المرحلة الحالية.. وعن التمثيل الشامل للجانب الفلسطيني فى المفاوضات قال إن الولايات المتحدة من حيث الجوهر لاتعارض ذلك ولكن عليكم طرح ذلك فى المفاوضات والتوصل الى اتفاق مع الاسرائيليين. وركز بيكر فى حديثه ايضا على إجراءات بناء الثقة بين الفلسطينيين وإسرائيل وبين العرب واسرائيل وسأل بشكل مباشر **ماهو المقابل الفلسطيني مقابل كل خطوة اسرائيلية فى هذا الاتجاه!!** وبالمحصلة فإن ماأراده بيكر هو إعطاء فرصة لرابين وتحريك عملية التفاوض بأكبر سرعة ممكنة وفى العاصمة الأمريكية بالتحديد نظرا لأهمية ذلك بالنسبة لحملة جورج بوش الإنتخابية.. وبالتالى فإن المطلوب من الفلسطينيين فى هذه الحالة هو تسهيل الأمور وعدم طرح شروط مسبقة أى عدم المطالبة بالوقف الشامل للنشاطات الاستيطانية وتأجيل كل ماهو جوهرى بالنسبة لهم إلى المستقبل.

بعد جولة بيكر إلى منطقة الشرق الأوسط، جاءت زيارة رابين إلى الولايات المتحدة واجتماعه مع الرئيس بوش واتفاق الجانبين على ضمانات القروض وتجديد التفاهم

بيكر مع فيصل الحسيني وحنان عشراوي.. مطلوب تنازلات عربية!



الاستراتيجي دون إشارة واضحة إلى وقف الاستيطان أو استمراره، حيث ترك هذا الموضوع عائما ليتفق مع خطة رابين حول الحكم الذاتي. ولقاء مجرد إبداء الرغبة **الاسرائيلية بالسلام جرت مطالبة العرب بتقديم شئ مقابل . أى مطالبتهم بتقديم تنازلات استراتيجية تتعلق بجوهر التسوية وطبيعتها مقابل تنازلات تكتيكية اسرائيلية مثل الوقف** الجزئى والمحدود للاستيطان وإبداء الرغبة باجراء انتخابات فى المناطق المحتلة.

وفى التصريحات التى أدلى بها رابين بعد عودته إلى اسرائيل قال إنه اتفق مع الرئيس الأمريكى على إجراء انتخابات **لمجلس إدارى فى الضفة والقطاع فى شهر آذار أونيسان من عام ١٩٩٣،** واشار أيضا الى أنه سيتوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين خلال هذه الفترة حول كيفية إجراء هذه الانتخابات وحول ماهية السلطة المنتخبة والمسئوليات التى ستسلم لهذه السلطة وإذا ما ربطنا هذه الأقوال بمواقف رابين وحزب العمل عن الاستيطان السياسى والاستيطان الأمنى نصل إلى الاستنتاج أن مسئوليات المجلس الإدارى على أحسن تقدير لن تتجاوز حدود المستوطنات وأن **الهدف هو إجراء تقسيم جديد لما تبقى من الأراضى الفلسطينية هو التقسيم الثالث منذ عام ١٩٤٨.** ان طرح رابين **لمشروع التقسيم الثالث او الحل الإقليمى** هو الذى سيحدد المواقف والمطالب الاسرائيلية خلال جولات المفاوضات الحالية والقادمة. وهذا مايجب الانتباه إليه ومقاومته من الجانب الفلسطينى من خلال عدم الوقوع فى شرك التفاوض حول الصلاحيات والمسئوليات وتفتيت الموضوع الفلسطينى الى مجموعة قضايا مجتزأة تتعلق بنقل الإدارات.

إن اثارة هذه النقاط والتأكيد عليها تكتسب أهمية أكبر على ضوء نشوء بعض الأفكار بعد مجئ رابين إلى السلطة تدعو للدخول فى المرحلة الانتقالية وإجراء الانتخابات قبل الانتهاء من موضوع وقف الاستيطان الذى نصت عليه الخطة التفاوضية الفلسطينية. وعلى هذا الصعيد فإن القراءة المتمعنة الدقيقة لمشروع رابين تستدعى التمترس وراء الخطة التفاوضية الفلسطينية كما كان الأمر فى السابق ، أى أثناء التعامل مع شامير، وخاصة إذا ماتبين أن اتفاق واشنطن بين بوش ورابين يبيح استمرار الاستيطان.

إن الوضع الناشئ حاليا، وخاصة بعد زيارة رابين لواشنطن، **يشتمل فى انتهاء حالة التناقض بين الجانبين وبالتالى فإن المراهنات على امكانية ممارسة ضغوط أمريكية على إسرائيل فيما يتعلق بوقف الاستيطان أصبحت** غير واردة فى الوقت الحاضر على الأقل، وهذا يعنى وعلى نفس المستوى **أن الضغوط الأمريكية ستمارس باتجاه الجانب الآخر وهذه ليست** عادة أمريكية جديدة فتاريخ العلاقات الامريكية- العربية ملئ بالشواهد على مثل هذه الضغوط ولاسيما عندما تقوم الولايات المتحدة بطرح المطالب الاسرائيلية وكأنها مطالب أمريكية وتضغط من أجل تسويقها كبضاعة امريكية؟

وعليه فان عدم الوقوع فى شرك خطة رابين أوفى مايصفه بالمفاوضات حول الصلاحيات والمسئوليات تتطلب بناء الخطة التفاوضية الفلسطينية على **المطالبة بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ والانسحاب من جميع المناطق العربية المحتلة وبعدها تكون مسألة المسئوليات والصلاحيات هى شأن داخلى فلسطينى تقره السلطة المنتخبة.** ومن هنا فإن الربط بين مراحل الحل يجب ان يقوم على مبدأ الانسحاب الشامل وعلى المطالبة بتنفيذ القرار ٢٤٢ وباقى قرارات الشرعية الدولية، وعلى التأكيد بأن موضوع الأرض والسلطة عليها يجب أن يبدأ تدريجيا منذ المراحل الاولى وعدم تأجيل ذلك إلى المرحلة النهائية وهذا مايجب أن ينطبق أيضا على موضوع القدس نظرا لأهميتها الروحية والتاريخية وتأثيرها الاستراتيجى الحاسم بالنسبة لطبيعة أى تسوية قد يجرى التوصل اليها.

ان تحقيق مثل هذا الترابط يتيح للجانب الفلسطينى الاحتفاظ بجميع خياراته فيما لو اصطدمت هذه المفاوضات بعوامل الفشل. **ويتيح له العودة بقضيته إلى مجلس الأمن الدولى مجددا واتباع جميع الوسائل المتاحة لمواصلة نضاله من أجل استرداد حقوقه أما** إذا جرى الوقوع فى الشرك وتم حشر القضية الفلسطينية فى قنوات جانبية بعيدة عن جوهر الأهداف الفلسطينية. فإن ذلك سيؤدى إلى إغلاق الباب أمام خيارات أخرى سوى **الخيار الامريكى- الإسرائيلى** وسيكون الادعاء فى هذه الحالة بانكم لا تستطيعون المطالبة بالانسحاب والعودة الى مجلس الأمن وقراراته بعد أن تنازلتم عندما كنتم تفاوضون حول المرحلة الانتقالية.

بقى أن نقول إن التمسك بمطلب الانسحاب الشامل ليس خروجا على ورقة الضمانات الأمريكية ما دام الجانب الآخر يتجاوزها يوميا باجراءاته ونشاطاته الاستيطانية مهما تعددت تسمياتها واختلفت أشكالها.



رابين..شامير.. اختلاف فى التكتيك



وعلى العرب السلام.. الأمريكي

فالح العطاونة

عندما أعلن «**شوارسكوف**»،رئيس أركان «**عاصفة الصحراء**»،أن حرب الولايات المتحدة على العراق كانت لأجل اسرائيل.خجل العرب ولاذوا بالصمت تجاه إعلان جريء وصادق لرجل منتصر،لم يستطيعوا معه أن يكونوا «**ملكيين أكثر من الملك**». خاصة وأن الإعلان الذى لم يحظ بتعليق عربى واحد من الأطراف التى شاركت فى حلف«حفر الباطن»كان صريحا فى خروجه عن «النص»الذى رفع رايات كاذبة فى « **حرب تحرير**»زائفة لا تزال مستمرة على الأطفال والنساء فى العراق الشقيق..ومع ذلك ،لا يزال بعض العرب يرفعون الراية التى سقطت منذ زمن،ويهتفون فى واد آخر -بعيدا- عن واقع الحال الذى باتوا عليه بعد الحرب باعتبارهم أمة مهزومة،دون تفريق بينهم،حسب المواقع فى خنادق الحرب.

وعندما صرح «**بيكر**»،خارجا عن دبلوماسيته«الرصينة» فى دمشق،خلال إحدى «**جولات السلام**»..**عن أن الولايات المتحدة لم تهزم العراق فقط،وإنما هزمت جميع العرب** ،كان فى الحقيقة ينبه العرب،دون تفريق بينهم حسب النفط أو الخنادق السياسية،أنهم جميعا ،من «**المحيط الهادر**» **إلى** «**الخليج الثائر**»،موجودون فى«**خيمة صفوان**»وعليهم أن يدركوا ما تمليه عليهم الهزيمة ..لاستكمال التوقيع على وثائق الاستسلام،من حيث انتهى **الضباط العراقيون الذين غرقت جثث جيوشهم فى رمال الصحراء**..

وعندما تداعت الولايات المتحدة وحلفاؤها فى «**دول المحور الثلاثى**»لمحاسبة وتأديب ليبيا بدعوى الإرهاب،عبر قرارات من نفس «**الماركة**»التى استخدمت ضد العراق..كانت هى وحلفاؤها فى لندن وباريس يوجهون رسالة واضحة للعالم،كى يتمعن فى اختبار جديد بعد العراق،للنظام العالمى الذى تريده الولايات المتحدة..ورسالة أيضا ،إلى العرب كى يسلموا أنفسهم دون مقاومة لإرادة الولايات المتحدة..ومع ذلك ،وجدت من بين العرب،رغم كل شيء ،«**وسطاء**» للضغط على ليبيا لزحزحتها عن نصوص دستورها..**ولم تجد ليبيا بين العرب،نظاما يعلن حزنه عليها**.

صحيح إن الحرب الأمريكية على الشعوب العربية ليست فى حاجة إلى تأكيد ،عبر إعادة تسجيل لبعض التفاصيل المخجلة في حالة الهوان العامة التى يعيشها العرب ،على يد الولايات المتحدة، والأنظمة العربية التابعة..إلا أن بعض التفاصيل مفيدة ،رغم ما تحمله معها من دهشة،بسبب الدهشة الكاذبة التى اعترت أوساط رسمية عربية عديدة،إثر تراجع آلولايات المتحدة عن وعودها بالضغط على إسرائيل لوقف الاستيطان فى الأراضى الفلسطينية والعربية المحتلة..وأكثر من ذلك ، تراجعها عن «تعنتها» حيال مطالب إسرائيل لضمانات القروض المالية،رغم **تأكيدات خطة رابين الملتزمة بالاستيطان في القدس و«المناطق الأمنية» التى حددها بنفسه لأمن إسرائيل!**

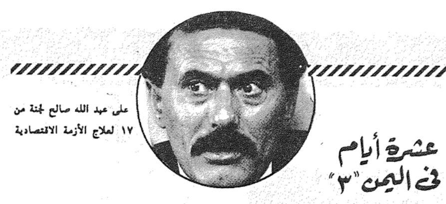
فى هذه الحالة - الأخيرة -،تبعث« الدهشة»العربية على فكاهة مرة،وتؤكد،مرة جديدة أن التفاقل العربى الرسمى ذهب شوطا بعيدا إلى درجة تثير السخرية ،خاصة وأن الحرب الأمريكية-الإسرائيلية على العرب،فى إطار «عملية السلام»،غير خارجة على السياق الأشمل للعدوان الأمريكى الذى فسر«شوارسكوف»دوافعه العسكرية،..وأكمل **بيكر** تفسير الشق السياسى منه،خلال جولة لإقناع العرب « **الرافضين**» بجدوى الاشتراك فى محادثات سلام مع إسرائيل.

إن تفاؤلا على هذا النحو «**الكاريكاتورى**» من قبل أوساط رسمية متزايدة فى العالم العربى..والاستمرار فى إدارة الظهر لجملة الوقائع العنيدة والمتجددة التى تؤكد الشراكة الأمريكية- الإسرائيلية فى الحرب والسلام،سيفضى بالعرب فى ،نهاية المطاف ،إلي وضع بائس لن تكون فيه نتائج «**السلام الأمريكى**» **أحسن حالا من نتائج الحرب الأمريكية**.

إن وضعا بهذه الحالة قد يوصلنا إليه الحكام العرب ويضعوننا ،الآن ،على أعتابه يستلزم جرأة أكبر،تتلمس الممكن من خلال فعل ضاغط يفرض على الحكام العرب التأمل فى الواقع الجديد الذى نشأ بفعل الهروب إلي الوراء أمام العدوان الأمريكى-الإسرائيلى المستمر والشامل..فعل يساعد فى إعادة الإعتبار إلى قضية الشعب العربى الفلسطينى وقضايا الشعوب العربية .

إن مجرد «الحرد» تجاه أفعال ومواقف الولايات المتحدة المعادية للعرب،،لن يجعلها وسيطا نزيها..فقط إدراك «مقبول»،على الأقل ،من قبل العرب **لحاجات قضاياهم وحده سيلزم الولايات المتحدة بإعادة النظر في سياستها المراوغة التى تعطى العرب أوهاما. وتعطى لإسرائيل ممكنات جديدة للاستمرار فى الغطرسة والتنكر لأبسط الحقوق الفلسطينية والعربية** ،،وغير ذلك ،لن يكون من نصيب العرب،سوى «**السلام الأمريكى**» ،بما يعنيه من مصادقة عربية على هوان شامل ومستمر..

إن مقاومة«**السلام الأمريكى**»،وفرض سلام عادل وشامل يعطى الشعب الفلسطينى حقه فى تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة ،واستعادة الحقوق العربية مهمة ليست مستحيلة ،إذا ما تجرأنا على حالة الهزيمة ،التى تحاول الولايات المتحدة واسرائيل فرضها شاملة علينا..مرة وإلى الأبد.


على عبد الله صالح لجنة من ١٧ لعلاج الأزمة الاقتصادية

عشرة أيام في اليمن "٣"

حكام السعودية وراء أزمات ومشاكل اليمن

حسين عبد الرازق

لم يبق إلا أقل من شهرين على انتهاء الفترة الانتقالية التى ستشهد انتخابات مجلس النواب، بكل ماتثيره من صراعات سياسية، وأحاديث وخلافات حول شكل الدولة (تعديلات الدستور) والسلطات وعلاقات الأحزاب والتحالفات. وصورة الديمقراطية بعد عهد ٢١ نوفمبر ١٩٩٢، تاريخ انتهاء الفترة الانتقالية، التى بدأت مع الوحدة فى ٢٢ مايو ١٩٩٠.

وسيتوقف مستقبل اليمن على الطريقة التى ستتم بها هذه الانتخابات والنتائج التى ستسفر عنها، والمسار الذى ستسير فيه عقب الانتخابات، وبصفة خاصة بالنسبة لقضيتين حاكمتين..**الازمة الاقتصادية، ومشاكل الحدود.**

ولايحتاج المرء إلى جهد لإدراك أن اليمن يعيش أزمة اقتصادية طاحنة، تتعدد مظاهرها من ارتفاع جنونى للأسعار، وتردى الخدمات التى تقدمها الدولة، وانتشار البطالة، وتدهور سعر العملة الوطنية (الريال). وخلال الأيام المعدودة التى قضيناها فى صنعاء لم يكن ممكنا تجنب الإحساس بمشكلة نقص بنزين السيارات، التى كانت تقف طوابير طويلة فى محطات الوقود ولساعات بلا انقطاع بحثا عن عدة لترات من البنزين. وهو أمر كان يثير الدهشة خاصة فى ظل اعتماد اليمن بنسبة ١٠٠٪ على انتاجها النفطى لسد احتياجات السوق المحلى (٧٥ الف طن بنزين- ٧٠ الف طن ديزل- ٢٥ الف طن كيروسين- ٥٠ ألف مازوت..شهريا) وعندما سألت عن السبب فى هذه الظاهرة الغريبة ، كشفت الإجابة عن جانب من الأزمة العامة. فالحكومة قررت تخفيض كميات النفط الموجهة للإستهلاك من المحلى لفترة محدودة، لزيادة التصدير للخارج بغرض الوفاء بالتزامات الحكومة تجاه الشركات الأجنبية المتعاقدة معها. وفى نفس الوقت تعطلت مصفاة صافر التى تغطى حوالى عشرة آلاف برميل من حاجات السوق المحلى.

عشرة أسباب للأزمة

ويقر كافة المسئولين فى وضوح وشجاعة بوجود أزمة إقتصادية لابد أن تتعايش معها اليمن لفترة طويلة. وهى أزمة بدأت فى ، الشطرين (الشمالى والجنوبى) قبل الوحدة، وكانت من العوامل الدافعة للتعجيل بالوحدة. وفى تصريح أخير للدكتور «فرج بن غانم» وزير التخطيط أدلى به عقب مؤتمر المائدة المستديرة الذى عقد فى جنيف وحضره ممثلو عدد كبير من الدول التى تقدم مساعدات لليمن والصناديق العربية والدولية، قال... **«النتيجة التى خلصنا اليها هى أننا خلال الفترة حتى عام ١٩٩٤- وحتى بافتراض البديل الأكثر تفاؤلا- سنظل نعانى من واقع اقتصادى يتسم بالعأزم.»**

وبالطبع فالأزمة الاقتصادية لم تكن قدرا. ولكن تكاتفت عوامل محلية وإقليمية ودولية فى صياغتها، بالإضافة إلى أخطاء واضحة وقعت بعد الوحدة.

بداية فاليمن (**٥٢٥ ألف كيلو متر مربع وحوالى ١٢ مليون نسمة**) من أشد البلدان العربية فقرا، ولم يتجاوز نصيب الفرد فى الناتج المحلى الاجمالى ٥٦٠ دولار عام ١٩٨٩. يقول الرئيس **«على عبد الله صالح»**.. الأزمة الاقتصادية فى اليمن ليست ظاهرة تخص الوطن العربى وحده، بل هى موجودة فى معظم بلدان العالم الثالث، ونحن جزء من هذا العالم. لدينا أزمة اقتصادية لكن هناك أسبابا لذلك، أولها **قلة الصادرات الى الخارج.** وثانيها **عودة المغتربين اليمنيين من دول الخليج نتيجة أزمة الخليج**، وهذه إحدى المعضلات الاقتصادية . والدولة تبحث فى كل الوسائل والسبل للمعالجة واستيعاب العائدين من المهجر ضمن خطط وبرامج تتبناها الحكومة اليمنية. وليس لدينا عصا سحرية. لن تنتهى الأزمة الاقتصادية إلا بزيادة صادرات الجمهورية..»

ويقول تقرير لجنة أعدت من ١٧ عضوا بينهم عدد من الوزراء والخبراء اليمنيين كان الرئس «**على عبد الله صالح**» قد شكلها فى أبريل ١٩٩١...«**إن تباين منابع الفكر السياسى لنظامى الحكم فى شطرى اليمن سابقا، تسبب فى خلق ظروف ذاتية أستثنائية**، وايجاد سياسة اقتصادية ذات طابع غير استراتيجي وغير ثابت فى مجالات التجارة والمال والنقد والاستثمار، سحبت نفسها على الوضع الجديد بعد الوحدة» ويضيف وزير التخطيط.. **«خسرت اليمن بسبب مضاعفات حرب الخليج ١ر٧ مليار دولار..** وجاءت الخسائر من تراجع تحويلات المغتربين الذين عاد حوالى مليون منهم الى اليمن بسبب الأزمة، ففقدنا مدخراتهم، وفقدنا الكثير من المساعدات لتمويل المشاريع، وخسرنا أسواقا لصادراتنا فى الدول المجاورة. وخسرنا نشاط مصفاة عدن التى كانت أكبر منشأة صناعية. فنحن مازلنا نعانى ونحن الأكثر معاناة من بين الدول التى لادخل لها مباشرة فى أزمة الخليج.

ويمكن تلخيص أسباب الأزمة تحت عشرة عناوين أساسية..

*****تراجع المساعدات الخارجية** والذى بدأ قبل الوحدة، عندما توقفت المساعدات الاقتصادية والعسكرية السوفيتيةالى الشطر الجنوبى عام ١٩٨٩، وتخفيض المساعدات العربية والسعودية للشطر الشمالى.. وقد توقفت كافة أشكال المساعدات تقريبا بعد الوحدة.

* انخفضت تحويلات اليمنيين (المغتربين) قبل الوحدة من مليار و٢٥٦ مليون دولار عام ١٩٨٠ الى ٣ر٢٦٤ مليون فى العام السابق للوحدة فى الشمال، و٧ر١٧٣ مليون دولار فى الجنوب، وأدت **عودة الجالية اليمنية بأكملها (تقريبا) من السعودية الى اختفاء التحويلات من الحسابات**

القومية.

* ارتفاع حجم الدين الخارجي الى ٦ر٢ مليار دولار عام ١٩٩٠ ثم الى ٨ر٧ مليار مليار دولار خلال هذا العام

* المشاكل المترتبة على عودة مليون يمني فجأة عقب حرب الخليج من السعودية بعد تجريدهم من كل ممتلكاتهم، ومدخراتهم أحيانا. وشكلوا عبئا على الدولة. ويمثل العائدون حوالى ٢٠٪ من سكان الشمال، و٣ر١١٪ من سكان محافظات الجنوب. وزاد الطين بلة أزمة الصومال ونزوح مايزيد عن ٦٠ ألفا من اليمنيين فى الصومال ثم نزوح مايزيد عن خمسة آلاف صومالى الى عدن

* تدهور الزراعة التى يعمل بها ٦٤٪ من سكان شمال اليمن، فى ظل الظفره الاقتصادية قبل الوحدة بسنوات والاعتماد على استيراد المنتجات الغذائية.

*انتشار التهريب ، لدرجة أن بعض الدوائر الاقتصادية تقدر أن ٥٠٪ من واردات اليمن تدخل الى البلاد مهربة!

*انهيار العملة اليمنية. فبعد أن كان الدولار يساوى ٩ ريالات (فى الشمال) عام ١٩٨٧ ارتفع الى ٢٠ ريال عام ١٩٩٠ ، ووصل الأن الى ٣٠ ريالا. ويعود انخفاض سعر العملة اليمنية مقابل الدولار لمجموعة من الاسباب مثل ..«قرار الحكومة السماح للمؤسسات الانتاجية والتجار بشراء العملة الصعبة من السوق لتغطية تكاليف وارداتها، بعدما أصبحت المصارف الحكومية عاجزة عن فتح إعتمادات بالنقد الأجنبى، وبالتالى تداول العملة فى السوق دون رقابة» وانتعاش عمليات تهريب النقد والمضاربة فى ظل ارتفاع الديون الخارجية (٧ مليار دولار) ودفع اليمن لقسط سنوى سدادا للديون والفوائد ٢ مليار دولار)، واحتياجات اليمن من المواد الغذائية سنويا فى حدود ٦٠٠ مليون دولار... بينما لايتجاوز دخل اليمن من العملة الصعبة سنويا مليار وربع مليار دولار.. وذلك كما أعلن «فضل محسن» وزير التجارة والتموين.

وقد تم اكتشاف مؤامرة- على حد قول المصادر الرسمية اليمنية.. فى العام الماضى تهدف لتخريب الاقتصاد الوطنى، اعتقل على اثرها عدد من الصيارفة وتجار العملة فى صنعاء، وعدن ومدن أخرى، ممن قاموا بعمليات مضاربة أدت الى سحب كميات كبيرة من الدولارات من السوق. وتتهم مصادر فى نقابة البنوك عددا من البنوك الأجنبية العاملة فى اليمن بالقيام بدور رئيسى فى خلق أزمة الدولار وارتفاع أسعاره بصورة خيالية ، مشيرة إلى أن نسبة كبيرة من العاملين فى هذه البنوك تصل إلى ٧٠٪ من الأجانب.

ووجهت صحيفة المستقبل نقدا لاذعا للحكومة لدورها فى رفع سعر الدولار عن طريق دخولها مشترية له من السوق وبأسعار مرتفعة لصرف مرتبات المعارين الأجانب. وأشارت الصحيفة أيضا الى أن الحملة التى شنتها أجهزة الأمن ضد تجار العملة والمضاربين كشفت تورط بعض المسئولين فى تجارة العملة بطريقة مستترة، وتقديمهم حماية مستترة لهؤلاء التجار.

* وتشابكت كل هذه العوامل مع عديد من العوامل الأخرى لكى ترتفع الأسعار بصورة جنونية.. ويشير تقرير اللجنة الوزارية الى أن هذا الارتفاع يعود الى «الاعتماد الكبير على السلع المستوردة، وغياب سياسات فعلية كفيلة برفع إسهام الانتاج المحلى فى إشباع حاجات السوق الأساسية ، وعدم ثبات الكلفة الخارجية للبضاعة لاسيما أسعار العملة الأجنبية، والمصاريف المحلية الباهظة الرسمية منها وغير الرسمية، زيادة على عدم توازن العرض والطلب، وغياب المنافسة ، وأمور أخرى تنظيمية تتعلق بسياسة الاستيراد والتوزيع والرقابة..»

ويضيف «د. محمد عقيل الأرياني» الوكيل المساعد لوزارة التموين..«القطاع الخاص يقوم بمعظم العمليات فى المجتمع فى ظل غياب آلية حقيقية متكاملة لفرض هيمنة الدولة على تطوير الانتاج». وتقول «الثورة» ..أن السبب فى استمرار الارتفاع فى الأسعار «انعدام الثقة بين المستهلك ومؤسسات الدولة الممولة.. والخوف من الغد وما ستؤول إليه الأوضاع الاقتصادية فى ظل عدم التخطيط وغياب البرمجة».. واستحواذ القطاع الخاص على نسبة كبيرة من المواد الأساسية التى تستوردها الدولة، وحصول الجمعيات الاستهلاكية الحكومية على ١٠٪ بدلا من ٦٪ كما ينص القانون. وتتهم «المستقبل» كبار التجار «بعلاقات خاصة مع كبار المسئولين الذين يشكلون لهم حماية فيتحكمون فى السوق وبالتالى فى أسعار السلع، مما يجعل تجار التجزئة الذين يتعاملون مباشرة مع المستهلك ضحية هذه العلاقة المشبوهة وعرضة لحرج أمام المستهلك..» وتضيف المستقبل أن سبب التراجع فى سعر الدولار.. «مؤامرة اقتصادية تحاك ضد دولة الوحدة الوليدة، حيث تقوم جماعات عرفت بعدائها للوحدة بسحب العملات الصعبة وإغراق السوق بكميات كبيرة من العملات المحلية».

* ويضيف الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية، سببا أخر للأزمة وهو أن «معالجة القضايا الاقتصادية على مر المراحل السابقة اتسمت بالارتجالية».

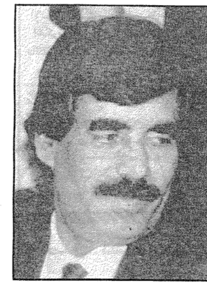
* والعامل الأخير يرتبط- حسب تصريحات مسئولين عديدين- بوجود «فساد فى أجهزة حماية النظام والقانون لايمكن التغلب عليه وتصحيح مساره إلا بخطوات جدية صوب تصحيح إدارى شامل» على حد قول فضل محسن.

عدن.. تشكو وتصرخ

وفى وسط هذه الأزمة الاقتصادية والاجتماعية العامة تبرز أزمة خاصة.. أزمة عدن العاصمة الاقتصادية- كما يقولون- والتى كانت عاصمة الجنوب قبل الوحدة.

وعندما زرت عدن لمدة ٢٤ ساعة أحسست بغصة حقيقية. فلايحتاج المرء الى جهد أو وقت لكى يمسك بالأزمة التى يعيشها سكان عدن، الذين حلموا بالوحدة كغيرهم من أهل الشمال والجنوب ، بالإضافة الى أنهم تصوروا أن الوحدة ستوفر لهم كل ماكانوا يتمتعون به فى ظل اليمن الديمقراطى وزيادة عليه الوفرة (الخليجية) للبضائع الاستهلاكية التى كانت متوفرة فى الشمال.. ولكن هذا الحلم الخاص انتهى الى فقدان

على سالم البيض علينا أن نرد الاعتبار لعدن والى النظام والقانون



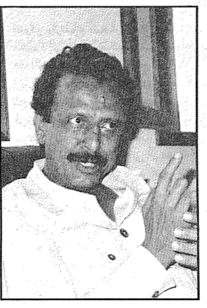
ماكانوا يملكون، وانتشار هائل للسيارات الحديثة والبضائع الاستهلاكية، دون قدرة على شرائها.

كان أهل اليمن (فى الشطر الجنوبى) قبل الوحدة يتمتعون بالأمن والاستقرار وثبات الأسعار (وثبات العملة) ودعم الدولة وتحديد أسعار المساكن (المؤممة) والعلاج المجانى..صحيح أن كل هذه المكاسب كان لها مشاكل ونواقص عديدة، ولكن الحياة كانت ممكنة ومستقرة.

واليوم تعيش عدن حزمة من المشاكل والمآسى.

** عرفت المدينة الآمنة **ارتفاعا كبيرا فى معدلات الجرائم، وأنواع جديدة من الجرائم.** بلغت الجرائم فى النصف الاول من عام ١٩٩١ طبقا للإحصاءات الرسمية ٧٨٩ جريمة فى محافظة عدن، منها ٣٢٥ جريمة إعتداء على الملكية الخاصة، و٢٥٧ جريمة قتل عمد والشروع فى القتل و«الاغتصاب وهتك عرض الصغار والخطف»، والجرائم الأخيرة تحدث فى عدن لأول مرة. وتفسر سلطات الأمن هذه الظواهر «الى قلة الدوريات الليلية الراجلة والآلية، والارتفاع الجنونى فى الأسعار وتدنى المستوى لدى البعض وتفشى البطالة وضعف الأحكام الصادرة بحق المتهمين».

** المشكلة الثانية المتفجرة هى ماعرف باسم **السكن العشوائى** والاستيلاء على الأراضى. ويحكى **«عبد الرحمن شكرى»** مسئول الاسكان فى محافظة عدن، بعد أن إقتحمنا مكتبه، قصة هذه، الأزمة قائلا.. «لم تتوسع عدن من ناحية السكن منذ عشرين عاما تقريبا. فبعد تأميم المساكن وانسحاب القطاع الخاص ، وقلة موارد الدولة وبالتالى عدم استطاعتها بناء مساكن كافية، كل ذلك أدى إلى تجمد البناء فى المدينة. بعد الوحدة وإعلان عدن عاصمة إقتصادية وتجارية ومنطقة حرة ،تدفق المواطنون من صنعاء والحديدة وحضرموت الى المدينة لحيازة الأراضى والاستثمار. وفى نفس الوقت عاد المغتربون ، وكان نصيب عدن حوالى ١٠٠ ألف عائد. وهكذا تضاعف عدد السكان وواجهنا اختناقات فى المياة والكهرباء والمرور.. وبدأ تسابق على حيازة الأراضى سواء كانت زراعية أو للسكن أو الاستثمار.ولم تتخذ أى إجراءات فى البداية لضبط هذه العملية. وسهل عملية استباحة الارض أن أغلبها أراضى حكومية. وظهرت المبانى العشوائية. وتم البناء فى ليلة واحدة. أحيانا أغلب هذه الأراضى المستولى عليها



محمد على هيثم
تجربة اليمن الجنوبى سقطت(!)

بهدف المضاربه عليها من أجل الاستثمار ولاتزيد نسبة الاستيلاء على الأرض من أجل البناء عن ٢٠٪ (فى خور مكسر مثلا وهو من أهم أحياء عدن لم تزد الاراضى التى استولى عليها من أجل البناء عن ١٦٠ موقع من ٨٠٠ موقع) ولجأ البعض الى محاولة اضفاء شرعية على ملكية هذه الأراضى باللجوء للمحاكم وتقديم حجج ومستندات تعود لمئات السنين تثبت ملكية الأرض للقبلية أو بالبيع.. وحكمت بعض المحاكم بإثبات هذه الملكية فى ظل التناقض بين القوانين السائدة فى الشمال والجنوب حيث كانت الارض ملك للدولة ، ولم يلغ ذلك حتى الآن.

ووصلت الأزمة إلى حد تقديم وزير الإسكان لاستقالته احتجاجا على صمت الحكومة على استيلاء عدد من المستثمرين من القطاع الخاص وبعض الأفراد على الاراضى

٥٠٪ من واردات اليمن مهربة

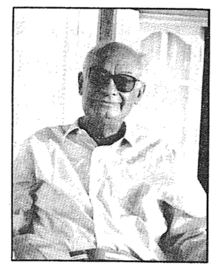
عدن.. تشكو الانهيار

وعمليات البناء العشوائى داخل عدن. وطبقا لصحيفة **«صوت العمال»** فإن الوزير قال فى رسالة استقالته التى رفضتها الحكومة- **«عدن تنهار.. تنهار. تنهار ، بإتجاه الانحلال الكامل للسلطة والنظام.. وعلى وجه الخصوص فى إطار الأراضى والاستثمار والبناء وصحة البيئة..»** وأشار الوزير الى أن الجهات القانونية والقضائية لاتجد التعاون الكامل فى إزالة البناء العشوائى رغم أن اجراءات إزالته هى لخدمة المواطن المستحق ولمعاقبة المتاجرين بالأراضى.

وقال على سالم الهيض نائب رئيس مجلس الرئاسة..» ثمة خشية من هذه الظاهرة الخطيرة التى هى ذات شقين. الاول يمس معاناة الناس واحساس بعضهم أنهم ذاهبون الى مصير مجهول، لذلك فإنهم يسعون الى الحصول على مأوى، وهؤلاء هم الذين نريد مساعدتهم إستنادا إلى النظام والقانون للحصول على قطعة أرض. أما الشق الآخر من القضية فيتمثل فى أولئك الجشعين الذين يريدون امتلاك الأرض بهدف الإتجار بها وبطريقة غير قانونية، وهو مالانقبل به.. وخطورة مثل هذا السلوك أنه يمس مدينة عدن وتاريخها وتراثها وعلينا أن نرد الاعتبار لهذه المدينة والى النظام والقانون فيها».

** **المشكلة الثالثة وتتعلق بالمساكن والأراضى التى عادت للفلاحين** فيما عرف باسم **الانتفاضات الفلاحية** عقب الاستقلال وفى ظل قانون الإصلاح الزراعى. فالحكم القائم فى الشطر الجنوبى اتخذ قرارا قبل ٤٨ ساعة من الوحدة بتمليك المساكن لشاغليها والاراضى لحائزيها..فى محاولة- من وجهة نظرهم- لتجنيب السكان والفلاحين أى محاولات للطرد أو إنتزاع الاراضى منهم ولكن المشكلة أن ملاك الأراضى السابقين الذى فقدوا هذه الارض منذ ٢٠ عاما حاولوا استرجاعها بالقوة أحيانا، وشهدت «شبوه» معركة فى مارس ١٩٩١ قتل خلالها ثمانية من المواطنين. ونفس الصورة تتكرر بالنسبة للسكن.

وهناك خلاف واسع حول هذه القضية وصواب الحل الذى قدم حتى الآن لها فمثلا **«محمد على هيثم»** عضو اللجنة العامة للمؤتمر الشعبى العام والذى كان رئيسا لوزراء اليمن الديمقراطى ثم اختلف مع رفاقة وترك اليمن وعاش فترة فى السعودية.. يصف القانونين **«بقانونى الفتنة»** ويقول **«تجربة اليمن الجنوبى سقطت ، ولابد من نمط جديد للحياة.** لقد مزق التلاحم الوطنى



د. محمد سعيد العطار

مبادئ للخروج من الأزمة



د. عبد الكريم الارياني

قواعد القانون الدولي تحكم مشاكل الحدود

بمافيه الكفاية ولابد من التصحيح، ولا أقول المحاسبة. الاراضي التي تناولها القانون تعود الى فارين من الوطن لأسباب سياسية. ونفس الواقع بالنسبة للمساكن ٧٠٪ من المساكن لملاك صغار ومتوسطين دفعوا للهرب من الوطن لأسباب سياسية أيضا. والآن وفي ظل القانونين تدور معارك بين المواطنين. وهناك **حالات قتل عديدة (٢٧) في شبوه و(١٨) في حضرموت، و(١١) في لحج، و(٥) في أبين.** كلها حدثت في البداية وقد سيطرنا على الحالة الآن. المؤسف أن أغلب الحائزين هم أيضا ملاك.»

البترول.. والحدود

ورغم خصوصية مشاكل عدن (والمحافظات الجنوبية والشرقية عامة) فهي في النهاية جزء من الأزمة الاقتصادية الشاملة.

وتنشغل اليمن حاليا بمحاولة البحث عن مخارج من هذه الأزمة. وقد أعدت اللجنة الوزارية السابق الإشارة إليها.. والتي رأس أعمالها الدكتور «**محمد سعيد العطار**» وزير الصناعة وأحد الخبراء الاقتصاديين البارزين في الساحة العربية والدولية والأمين التنفيذي السابق للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا).. تقريرا حول الأزمة وطريقة علاجها أكدت فيه على عدة قضايا مثل:

* ضرورة أن تتبنى الدولة **سياسة اقتصادية واضحة المعالم والأهداف** تقوم على سياسة تنموية شاملة ومتكاملة مستندة الى دراسة واقعية للاوضاع القائمة وآفاق المستقبل.

***ثبات التشريعات الاقتصادية** في كل جوانبها، وترسيخ تقاليد عملية لتطبيقها في الواقع، واستقرار الوضع الأمني والقضائي والرقابي.

* **إصلاح الإدارة الحكومية والاقتصادية** بحيث تلبى بشقيها المؤسسي والوظيفي التطبيق الحازم لكل السياسات وبانضباط عال ورقابة صارمة.

* التحول نحو تحرير الاقتصاد والتجارة من كل القيود **والاعتماد على قوى السوق والمشروع الحر** ووضع سياسة واضحة للوظيفة التنموية للدولة. كما تقترح اللجنة

المستقبل يتوقف على البترول والغاز والذهب

السعودية تطالب بمأرب وحضر موت!!

مجموعة من السياسات الاستثمارية والمالية لمعالجة الاختلالات الهيكلة وكبح جماع التضخم والعجز الداخلي والخارجي والتحكم في الأسعار بمافي ذلك اقتراح أن يمول البنك المركزي استيراد السلع الغذائية الأساسية، وهي «القمح والدقيق والأرز وحليب الأطفال والأدوية» لتسويقها بسعر رسمي ثابت خلال كل عام.

ولكن الرهان الأساسي يقوم على الاكتشافات الجديدة في البترول والغاز الطبيعي والذهب أيضا.

وتعمل حاليا في اليمن ١٩ شركة في ٢٥ امتيازا من أهمها شركة «هانت» الأمريكية وشركة **كانيديان أوكسيدنتال**» وتتركز معظم التنقيبات والاكتشافات حاليا في الجنوب خصوصا بالقرب من منطقة **شبوه وحضرموت**. وتقول الشركات أن نوعية نفط اليمن، ممتازة اذ يحتوي على كمية من الكبريت وعلى نسبة عالية من الغاز المرافق، ولايتطلب الإقليلا من التكرير، ويتوقع أن يباع بأسعار عالية في السوق العالمية. **ويتوقع أن يرتفع إنتاج اليمن من البترول الى ٥٠٠ ألف برميل يوميا عام ١٩٩٤/١٩٩٥ ثم يرتفع بعد ذلك إلى مليون برميل يوميا.**

وجاء اكتشاف الغاز الطبيعي كمفاجئة. وتقول بعض المصادر أن اليمن «يجلس» على **أكبر فقاعة من الغاز في العالم**. وتقدر الكمية الموجودة منه في مأرب فقط بحوالى ١٥ تريليون قدم يكفي اليمن عشرات العقود القادمة، بالإضافة إلى حقول أخرى في شبوه وحضر موت.

كذلك هناك تقارير أن اليمن يملك مخزونا كبيرا من غاز **الهروين**. وقد أكتشف **الذهب والفضة** بكثرة في اليمن. وهناك احتمالات بوجود **اليورانيوم** طبقا لبعض الأبحاث الجيولوجية.

ولكن هذه الثروات الهائلة التي تقدم لليمن فرصة للهرب من التخلف، يعترضها – إضافة لضعف مؤسسات الدولة والصراعات السياسية.- عامل أساسي، يكاد يكون **وراء كل أزمات ومشاكل اليمن عبر التاريخ، وهو الحكم القائم في السعودية.**

فالسعودية وراء المشاكل الاقتصادية في اليمن بعد قرارها بطرد اليمنيين من السعودية عقب أزمة الخليج، ووراء العديد من الصراعات الداخلية السياسية، ولها حضور قوي في الحكم والأحزاب خاصة التي ترفع رايات دينية أو قبلية. والسعودية هي القوة

المعوقة- حتى الآن- لاستثمار ثروات اليمن البترولية. وكما يقول الدكتور أبو بكر السقاف فى مقال بصحيفة «الايام» اليمنية تحت عنوان «اليمن ليست مزرعة أحد».«منذ اكتشف المهندس الأمريكى «وتشل» فى نحو عام ١٩٣٤ النفط فى «شبوه» وفى بعض مناطق «نجد» والسعودية تعمل جاهدة على أن تتطابق حدودها مع خريطة البترول فى الجزيرة العربية. ولذ كانت ولاتزال حدودا «متحركة» تتسع مع كل اكتشاف أو احتمال إكتشاف الذهب الأسود.. ولعلها البلد الثانى بعد دولة الاحتلال الصهيونى فى فلسطين التى لاتعرف لها حدود ثابته وتجدد خريطتها مع كل فرصة سانحة».

وقد حاولت السعودية فى الأشهر الأخيرة تعطيل استخراج البترول اليمنى بإثارة مشكلة الحدود بين اليمن والسعودية.

وتعود مشكلة الحدود الى عام ١٩٣٤ عندما أجبرت اليمن على توقيع اتفاقية الطائف، والتى يعتبرها جميع اليمنيين- بلا استثناء تقريبا- اتفاقية إذعان، اضطر الامام يحيى لتوقيعها مقابل توقيع الملك عبد العزيز على اتفاقية انهاء الحرب بين البلدين، وفى هذه الاتفاقية تنازل اليمن «تنازلا كاملا وقطعيا عن كل ماكان يدعيه باسم الوحدة، اليمنية فى عسير وتهامة وبلاد الإدريسى، ويتنازل الملك عن كل ماكان يدعيه باسم الاحتلال والحماية فى أراض هى جزء من أراضى الإدريسى الحدودية.» وتجدد الاتفاقية كل ٢٠ عاما. ومن حق أى طرف أن يطالب بالتعديل قبل ٦ أشهر من كل ٢٠ عاما.

وتسعى السعودية الآن الى إعادة تدقيق هذه الاتفاقية بدقة علمية وحديثة وتأكيدها بصورة نهائية. وترفض فى نفس الوقت تحديد بقية الحدود اليمنية السعودية والاعتراف بالحقوق اليمنية فى الربع الخالى. وترفض السعودية عمليا أى اسلوب لحل هذه المشاكل سواء المفاوضات أو اللجوء الى محكمة العدل الدولية، ولاتعترف الا بمنطق القوة وفرض الأمر الواقع. وقبل الوحدة جرت فى الشمال محاولة للوصول الى مدخل لتسوية مشكلة الحدود. فشكلت لجنة مشتركة يمنية سعودية غير معلنة. واستمرت من عام ١٩٨٧ حتى نوفمبر ١٩٨٩ تناقش فى قضية واحدة.. ماهو اسم اللجنة . وأصرت السعودية على تسمية وحيدة «لجنة ترسيم ماتبقى من الحدود على ضوء المادة ٤ من اتفاقية الطائف»..

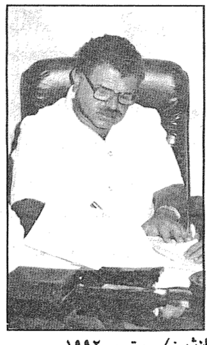
وفجأةومع الاكتشافات البترولية الواسعة فى اليمن، وبدء الشركات الغربية التنقيب والاستخراج، وجهت الحكومة السعودية إنذار لهذه الشركات بالتوقف عن العمل فى هذه المناطق **بإعتبار أن مأرب والجوف ومناطق من حضر موت أراضى سعودية (أو متنازع عليها)**. وقد جاء هذا الانذار فى توقيت غريب. فقد اتفق فى اتصالات بين الحكومتين على سفر عبد العزيز الدالى وزير الدولة للشئون الخارجية الى الرياض. وقبل سفره بساعات وجهت الحكومة السعودية إنذارها لشركة هنت آلامركية. والشركات الأخرى الفرنسية والبريطانية العاملة فى هذه المناطق.

ولفت النظر فى صنعاء أن شركة

أمريكا تعتبر اليمن القوة الاقتصادية والسياسية الصاعدة فى الجزيرة العربية

عبد الرحمن شكرى

الاستيلاء على الاراضى هدفه المضاربة



«هنت» رغم اعلان مديرها العام «جورج سلوتر» أن مقر الشركة فى دالاس تلقى رسالة تحذير سعودية عبر الأمير بندر بن سلطان السفير السعودى فى واشنطون، وأن «الشركة أخذت الرسالة مأخذ الجد» . إلاأن الشركة استمرت فى التنقيب. واعتبرت المصادر اليمنية هذا الموقف من الشركة الأمريكية، وتصرح «مارجريت تاتوايلر» المتحدثة بإسم الخارجية الأمريكية والتى طالبت فيه الحكومة السعودية بـ «المرونة» من مواقفها تجاه قضايا الحدود، اعتبرته دليلا على عدم ترحيب أمريكا بالموقف السعودى، وتعاطفها مع الموقف اليمنى. وفسرت الموقف الأمريكى بأن الولايات المتحدة حريصة على استقرار الأوضاع فى مناطق البترول، ولاتريد تفجرات غير محسوبة تهدد مصالحها فى المنطقة، وليست مستعده للإنجرار إلى موقف تفرضه عليها مصالح سعود به خاصة تتجاوز المصالح المشتركة بين البلدين. وطبقا لتصريح منسوب الى متحدث بإسم السفارة الأمريكية فى صنعاء، فالولايات المتحدة الأمريكية تنطلق من الحرص على استقرار الأوضاع فى المنطقة ، وتعتبر اليمن القوة الاقتصادية والسياسية المقبلة فى الجزيرة العربية.

ويفسر هذا الموقف الإعلان السعودى الذى أذيع فى نهاية شهر مايو الماضى وفتح الباب للتفاوض حول الحدود، وأدى فى النهاية الى عقد اجتماع فى جنيف للتحضير للمفاوضات فى ٢٠ يوليو، ١٩٩٢، والاتفاق على اجتماع آخر فى سبتمبر الحالى.

وكما أعلن «د. عبد الكريم الأريانى» وزير الخارجية اليمنى وأحد الخبراء البارزين فى قضايا الحدود».. فإن أسس الموقف اليمنى فى مفاوضات الحدود مع أى طرف كان وليس السعودية فقط تقوم على قواعد القانون الدولى» وأضاف..«هناك حدود لم يشملها إتفاق الطائف ، ومن المبكر أن نشير الى موقف من هذا الموضوع لأن هذا هو لب العمل التفاوضى بين أى بلدين ، وليس مفتوحا للنقاش فى الوقت الحاضر».

ويبقى السؤال الملح.. كيف سيشق الشعب اليمنى- وقواه الوطنيةوالديمقراطية- طريقه وسط هذه المصاعب والأنواء، وفى مواجهة جار مغرض، بتقدمه وديمقراطيته وتنميته وحدوده وثرواته..؟

كاسترو.. وكوبا
بين أمريكا.. والتاريخ

سمير كرم

حضرات القضاة المبجلين:

«لم يحدث أبدا أن أضطر محام لأن يمارس مهنته تحت ظروف أصعب من هذه، ولم يحدث أبدا أن واجه متهم مثل هذا القدر الساحق من المخالفات ترتكب بحقه . وهنا فإن المحامى والمتهم واحد، هما الشخص نفسه. وكمحام للدفاع فقد حرمت حتى من حق النظر فى الدعوى. وكمتهم فإننى قد حبست طوالى الأيام الستة والسبعين الماضية حبسا انفراديا، منعت تماما من الاتصال بالآخرين انتهاكا لكل الاعتبارات القانونية والإنسانية..»

تلك كانت العبارات التى بدأ بها فيديل كاسترو مرافعته فى الدفاع عن نفسه ١٦ أكتوبر ١٩٥٣ أمام المحكمة فى مدينة «سانتياغو دى كوبا» .. تلك المرافعة التى استمرت لأكثر من خمس ساعات بلامقاطعة، وانتهت بأشهر جملة قالها كاسترو فى تاريخه السياسى كله: «أدينونى. فلسوف ينصفنى التاريخ».. اذ أصبحت عبارة «سينصفنى التاريخ» بعد ذلك عنوان الكتاب الذى نشر فيه نص المرافعة فى العام التالى- ١٩٥٤- أى قبل خمس سنوات من انتصار الثورة الكوبية بزعامته.

وحينما يقرأ المرء كلمات كاسترو تلك -اليوم- فى ظروف هذا العالم الذى تغير بزاوية ١٨٠ درجة خلال السنوات الثلاث الأخيرة يجد نفسه يتساءل : ترى هل لايزال كاسترو يعتقد أن التاريخ سينصفه؟

ذلك أن الأمر المؤكد أن كاسترو يحاكم اليوم- بالأحرى يحاكم كل يوم- منذ انهيار الاتحاد السوفيتى وتصدع التجربة الاشتراكية فى أوروبا.. الأمر الذى جعل الحصار على كوبا خانقا كما لم يكن فى أى وقت بل كما لم يكن أبدا ضد أى بلد صغير أو كبير.

السجن الكبير أصبح مفروضا على الشعب الكوبى بأسره لا على فيديل كاسترووحده والسجان الأكبر- الولايات المتحدة الأمريكية- يقف متربصا بانتظار لحظة الانهيار. يتوقعها كل يوم .بحكم قبضته أكثر وأكثر على رقبة كوبا ويتوقع- طبعا- أن تسقط بين يديه جثة كاسترو هامدة.

وبعد هذه السنين فى الحكم فان محاكمة كاسترو تتعلق بسنوات حكمه لا بسنوات الثورة قبل الانتصار كما كان الحال فى محاكمة عام ١٩٥٣. فمن الذى يحاكم كاسترو اليوم؟ هل هو الشعب الكوبى، أو فئة معينة منه؟ أم أنه العدد الذى ناصب الثورة الكوبية العداء منذ انتصارها؟

يقول الأمريكيون فى الحكم والكوبيون فى المنفى ان الشعب الكوبى هو الذى يحاكم كاسترو الآن.. وان حكمه متوقع بين يوم وليلة. وأن الحكم معروف سلفا: السقوط وربما المنفى وربما الاغتيال.. وربما محاكمة حقيقة أمام القضاء نفسه الذى حاكمه عام ١٩٥٣، وربما حكم جديد بالسجن.

وفى أمريكا لايسمع سوى هذا الرأى .

أما الرأى الذى يعبر عنه الشعب الكوبى نفسه فمحظور فى أمريكا رسميا. الصحف الكوبية ممنوعة بحكم قوانين المقاطعة. والعقوبات الاقتصادية من دخول الأراضى الامريكية. وزعماء الكوبيين فى المنفى يشكلون «لوبى» لا يقل قوة عن اللوبى اليهودى فى أمريكا . بل يشكلون مافيا تهيمن بأساليب الارهاب- بكل أشكاله ودرجات حدته. بمافيها الدموية- على كل الامريكيين من أصول لاتينية. لاتيار يجرؤ واحد منهم على أن يقول كلمة طيبة عن كاسترو أو عن الانجازات التى حققتها الثورة فى كوبا والاستثناء الوحد من هذا الحصار المفروض على الاميركيين- والذى يحجب المعلومات والآراء على السواء- هو صحف اليسار الامريكية وهذه بدورها صحافة يتيمة بكل ماتعنيه الكلمة. فلا مصادر مادية ولا قاعدة كافية من القراء. ولاقدرة على منافسة «الصحافة القومية».. أى صحافة المؤسسات الكبرى والمؤسسات الصحافية الكبرى على السواء. باختصار أن كلمة الصحافة اليسارية الامريكية لاتصل إلا الى نسبة ضئيلة للغاية من القراء الامريكيين.. فى بلد يشكو أصلا من أن مغناطيسية التليفزيون قد أفقدت الأمريكيين القدرة على القراءة وألحقت بهم بلاهة ذهنية أساسية حادة.

لكن السؤال يبقى: هل لايزال فيديل كاسترو يعتقد بعد كل ماجرى فى السنوات الاخيرة، وبعد الصعاب التى يتعرض لها الشعب الكوبى الآن نتيجة للتغيرات العالمية المفاجئة- أن التاريخ سينصفه فى هذه المحاكمة الجديدة؟

ان النغمة السائدة فى أمريكا هذه الأيام هى أن «نظام كاسترو» يعيش آخر أيامه. والذين يتمتعون بقدر من التروى فى إصدار



كاسترو... أوفيديل كما يسميه الكوبيون يخاطب الملايين

الأحكام القاطعة من هذا النوع يضعون هذه العبارة فى صيغة السؤال: هل يعيش نظام كاسترو آخر ايامه؟ والذين لا تزال تراودهم مشاعر عطف ازاء تجربة يسارية لايمكن الانتقاص من إنجازاتها، وان كانوا يسلمون بأن لها عيوبا لاتغتفر، تساءلوا بالفعل: هل يمكن للاشتراكية أن تعيش فى جزيرة واحدة معزولة؟ مرددين المعنى القديم الذى كان محور خلافات كثيرة فى الحركة الاشتراكية العالمية: هل الاشتراكية ممكنة فى بلد واحد؟

وقد دأبت الصحافة الأمريكية فى الفترة الأخيرة على ابداء دهشتها من قدرة كاسترو (لايتحدثون طبعا عن «الثورة الكوبية» انها معنى مجرد لايكاد يكون له وجود بالنسبة اليهم، على البقاء، فى ظل كل الضغوط والمصاعب التى كان يمكن أن تكسر ظهر أى نظام آخر فى بلد صغير مثل كوبا.. فى مثل موقعها على مرمى مدافع (فضلا عن صواريخ) القوات المسلحة الأمريكية فى فلوريدا وتزداد دهشة الصحافة الأمريكية ازاء «ظاهرة» أخرى هى الشعبية الكبيرة والاحترام العميق الذى يتمتع به كاسترو فى بلاد العالم- خارج اطار الفلك الأمريكى). وهو مابدا بوضوح أثناء وجوده أخيرا فى اسبانيا حين حضر جانبا من دورة الألعاب الأوليمبية فى برشلونة. ولم يكن ذلك انعكاسا لاحترام الشعب الأسبانى وحده. فقد أحاط بكاسترو معظم زعماء دول أمريكا اللاتينية الذين حضروا المناسبة نفسها. قبل ذلك قوبل كاسترو بالحفاوة نفسها شعبيا ورسميا عندما حضر مؤتمر قمة الأرض فى ريو دى جانيرو.. وسبب الاهتمام الجماهيرى والاعلامى به حرجا شديدا لأمريكا لأن الرئيس بوش لم ينل ولو نسبة ضئيلة من ذلك. بل إنه على العكس قوبل باستهجان واحتجاجات وغضب.

مع ذلك يستمر كتاب الصحف الامريكية فى تصوير كاسترو على أنه أصبح «يبدو باطراء، كأنه شخصية من إحدى روايات صديقه الروائى الكولومبى الحائز على جائزة نوبل جابرييل جارثيا ماركيز».. وهو وصف قدمته مجلة «نيوزويك» الامريكية الاسبوعية (عدد ١٠ أغسطس ١٩٩٢). وفى هذا الجو من الإثارة حول احتمالات نهاية حكم كاسترو.. وكيف ستصبح كوبا بعده.. ومن بعد كاسترو يجد كاتب صحفى أمريكا فرصة

مواتية لكتاب سريع يصدر فى ميامى عاصمة عصابات الكوبيين المنفيين والتى تتربص بكاسترو وكوبا. وليس أدل على طابع الاستعجال من أن المؤلف - واسمه اندريس **اوبنهايمر**- اختار لكتابه عنوان **«ساعات كاسترو النهائية»**..لاندرى كم بحساب الساعات مر من الوقت منذ صدور الكتاب ولايزال كاسترو يقود كوبا(..)

وكما هو الحال دائما يستطيع الصحفيون الأمريكيون أن يجدوا أناسا يتحدثون بحديث يهواه الأمريكيون مهما كان مهينا أو بعيدا عن التصديق. هذا اذا كان كل اسم ينسب اليه صحفى أمريكى تصريحا اسما صحيحا لشخص حقيقى. على سبيل المثال نسب مراسل أمريكى زار هافانا قبل عدة أسابيع الى مواطن كوبى اسمه **اليزادو سانشيز** قوله «لم يعد هناك شئ يعمل فى هذا البلد سوى آلة القمع» ويصف المراسل هذا الكوبى بأنه «واحد من قلة تمد على أصابع اليد الواحدة لاتزال خارج السجن أو المنفى من دعاة حقوق الانسان فى كوبا».

وعندما تتناول الصحافة الأمريكية الصعاب التى تعانيها كوبا بعد أن سقط الاتحاد السوفيتى وانقطعت المساعدات التى كانت وحدها القادرة على كسر طوق الحصار الاقتصادى الامريكى، فإنها تلقى اللوم كله على نظام كاسترو.. وعلى كاسترو شخصيا. ولا شىء عن العقوبات ولاشىء عن مسؤولية الادارات الأمريكية المتعاقبة منذ **جون كيندى إلى جورج بوش** على مدى ٣٠ عاما. لقد بلغت قيمة ديون كوبا ٨ مليار دولار. وكان رصيدها من العملات الصعبة فى العام الماضى ٥٠ مليون دولار ويقدر أنه هبط الى نقطة الصفر الآن **نظام التأمين الصحى الذى كان مفخرة كوبا واروع مافى تجربتها الاشتراكية يعانى الآن من نقص الادوية والإمدادات الطبية المستوردة. نقص فى الطعام. نقص رهيب فى الطاقة يكاد يوقف كل حركة آلية فى الجزيرة**.. عندما كانت شبكات التليفزيون الامريكية تذيع بالأقمار الصناعية مباريات دورة برشلونة الرياضية فى الشهر الماضى وكان المعلقون الرياضيون يقولون رأيهم فى أداء الفرق الرياضية الكوبية كانوا **يعربون عن دهشتهم كيف يمكن لهذا الفريق أن يلعب بهذه الروح العالية وأن يحقق نتائج كالتى حققتها بينما كوبا تعانى من كل ماتعانيه. كيف يمكن لكوبا أن تهزم أمريكا فى لعبة البيسبول -لعبة أمريكا المفضلة- فى حين أن اللاعبين لايجدون كفايتهم من الغذاء ولا من المعدات اللازمة للتدريب أو حتى للأدوية حينما يصابون..**

وقد اختارت ادارة بوش هذا الوقت بالذات لتشدد حصارها على كوبا فتصدر قوانين تحرم حتى على الجمعيات الأهلية الأمريكية إرسال مساعدات إنسانية إلى كوبا.

لاتزال شعبية كاسترو فى الخارج تحير الامريكيين.. وتحرج بوش.

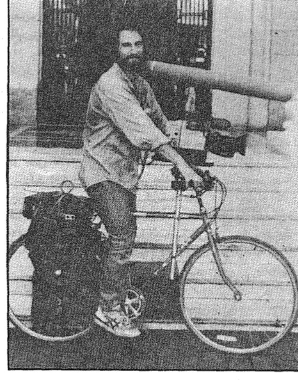
السؤال القديم فى صياغة جديدة: هل الاشتراكية ممكنة فى جزيرة منعزلة؟ والسؤال الجديد: لماذ لايحدث فى كوبا ماحدث فى أوروبا الشرقية؟

وفى الحملة الانتخابية للرئاسة الأمريكية يتبارى المرشحان المتنافسان فى تأكيد ضرورة الانتهاء من نظام كاسترو **لايستطيع الشعب الكوبى أن يأمل فى معاملة أفضل إذا فاز المرشح الديمقراطى**». هكذا قال معلن أمريكى حينما أعلن **بيل كلنتون مرشح** الديمقراطيين للرئاسة:«لقد اضاعت ادارة بوش فرصة كبيرة للنزول بالهراوة على رأس فيديل كاسترو... ولم يفصح عما يعنيه. هل يعنى التدخل عسكريا للاطاحة بكاسترو.. أم تدبير محاولة أكثر احكاما لاغتياله قد يكون حظها من النجاح فى الظروف الراهنة أكبر من حظ ٢٤ محاولة جرت خلال السنوات الثلاثين الماضية؟

والواقع أن التساؤلات فيما يكتب عن كوبا فى أمريكا تفوق كثيرا الإجابات. ولعل أهم التساؤلات تلك التى حفل بها تحقيق من هافانا نشرته صحيفه **«واشنطن بوست»** الامريكية. وكان السؤال الرئيسى بينها هو:« **مع سقوط الشيوعية لماذا لاتسقط كوبا؟** » وتقول الصحيفة ان الكوبيين فى المنفى فى أمريكا وخارج أمريكا قد حزموا حقائبهم منذ ثلاث سنوات بانتظار رحلة العودة الى كوبا مابعد كاسترو، وكلهم ثقة بأن سقوطه مسألة وقت مسألة شهور لا أكثر «لكن الشهور تمر ثلاث سنوات مضت وكوبا الشيوعية تتحدى آمال المنفيين وتتحدى ضغوط واشنطن السياسية المتزايدة. ولايزال كاسترو مستمرا فى التنقل بين مؤتمرات القمة حول العالم حيث يجذب أضواء الأعلام ليس فقط الى شخصيته القيادية (الكاريزما) إنما ايضا الى قوة قبضته غير المتوقعة على السلطة... **فكيف تمكن كاسترو من قمع بروز حركة مثل حركة التضامن التى أطلقت شرارة الحرية فى بولندا؟**»

ويجيب الكاتب فى هذا التحقيق على سؤال بطريقة تبدو أقرب مايمكن تصوره من الموضوعية من صحفى امريكى ومن «واشنطن بوست» فهو يقول: «هناك خطوط متوازية واضحة كثيرة بين كوبا ودول الكتلة الشرقية السابقة. مع ذلك فان استمرار **الحكم الشيوعى (فى كوبا) دون أن تبدو أية بوادر على تصدعه فى القريب العاجل هو شهادة ليس فقط على**

سر استمرار المعجزة الكوبية.. أو معجزة الاستمرار الكوبية



مصور يستخدم الدراجة فى تصوير فيلم تسجيلى.. بعد أن شح البترول وأصبحت الدراجة الوسيلة الاساسية للمواصلات»

شخصية كاسترو وجهازه القمعى، انما ايضا على الخصائص الثقافية والتاريخية لكوبا. فخلافا لأى من زعماء الكتلة الشرقية القدامى يعد كاسترو شخصية ذات أهمية تاريخية حقيقية زعيم فدائيين وثورى- كان ذا رؤية وموهبة قيادية استطاع بها أن يهدم حكومة فقدت الثقة وأن يبنى مكانها شيئا جديدا. وهو ومعاونوه اصحاب زعم بأن لهم سلطة معنوية وشرعية تاريخية لم يكن أحد من حكام أوروبا الشرقية القدامى يكلف نفسه حتى عناء ادعائها».

لكن تحقيق الصحيفة الأمريكية يقفز بعد ذلك الى استنتاجات ليست من نوع هذه المقدمات: «إن دكتاتورية كاسترو قد تسقط مع ذلك امام ثورة شعبية أو تمرد داخلى. فمن المؤكد انه فقد الكثير من التأييد وهو بؤرة لنقد متزايد. وتستمر قبضته على السلطة الى حد كبير بفعل جهاز أمن الدولة الضخم الذى. صمم لمواجهة أى تحد والقضاء عليه.. ولأن كوبا جزيرة باستطاعة كاسترو أن يغلق حدودها بسهولة أكثر مما فعلت ألمانيا الشرقية حتى الايام المزلزلة التى سبقت انهيار سور برلين.

هذه واحدة. ويخلص التحقيق الى استنتاج آخر بان كاسترو يعيش على ماضيه البطولى والقمع وعلى خوف الشعب الكوبى من البديل. ويعطى الكاتب هنا مثلا على مخاوف الكوبيين السود حين يتذكرون كيف كانت أوضاعهم فى كوبا ماقبل كاسترو، حين كانوا مواطنين من الدرجة الثانية فى مجتمع عنصرى لأقصى حد شديد الطبقية أيضا.. صحيح أن أوضاعهم الآن- للأسباب الاقتصادية السائدة ليست جيدة لكنهم يشعرون انهم مهددون باحتمالات عودة اقلية بيضاء مسيطرة تجئ فى معظمها من مجتمع الكوبيين الذين يعيشون فى المنفى فى فلوريدا.

وبطبيعة الحال فإن السود فى كوبا يعرفون الكثير الكثير عن أوضاع السود فى الولايات المتحدة ويعرفون أن المجتمع الأمريكى عنصرى، وأن الأكثر عنصرية بين الجميع هم كوبيو المنفى.. فهذه أمور تذكرهم بها دائما أجهزة الاعلام الكوبية – على حد تعبير «واشنطن بوست»

وينتهى هذا التحقيق بفقرة تتحدث عن دبلوماسى فى كوبا أعرب اخيرا عن «يقينه بأن الشيوعية فى كوبا محكوم عليها بالزوال، ولكنك لاتستطيع أن تقارن كوبا بالدول الشيوعية الأخرى» وعندما يوجه اليه السؤال: اذن كم من الوقت تظن أن كاسترو سيبقى؟ فانه يجيب: من يعرف؟ ويتنهد(..)

وعلى الرغم من وجود آلاف المنشقين والمعارضين لكاسترو داخل الولايات المتحدة- وهم مسموعو الصوت الى حد يثير الدهشة. خاصة فى مواسم الانتخابات الأمريكية- إلا أن الصحفيين الامريكيين يتجهون إلى هافانا دائما بحثا عن منشقين فى الداخل. واذا كان هذا اعتراف غير مباشر بعدم أهمية هذه المعارضة الخارجية التى تعيش فى حضن أمريكا وتتأهب للانقضاض على السلطة فى كوبا... إلا أنه فى الوقت نفسه يدل على أن الصحافة الامريكية- برغم كل مظاهر الموضوعية وسعة الأفق- لاتفكر فى تقديم الوجه المؤيد للثورة الكوبية داخل كوبا. انها تتجاهله تماما لتعطى انطباعا بأنه لاوجود له.

وفى هذا السعى الدائم للبحث عن الساخطين داخل كوبا عثرت الصحافة الامريكية مؤخرا على مجموعة تمثل هؤلاء أحسن تمثيل العائلات الكبرى أولئك الذين ينتمون الى اسر كانت لها مكانة اجتماعية عالية فى أزمنة ماقبل الثورة.. حينما كانت المكانة الاجتماعية تستند غالبا الى عنصر واحد هو الثروة.. أبناء وأحفاد هؤلاء يشكلون الآن داخل كوبا «جيل السخط».... وبينهم من هم طيارون ومهندسون ومحامون.. وبينهم حتى من انخرط فى الحزب الشيوعى الكوبى. وهؤلاء يرددون مع الصحافة الأمريكية التعبيرات والتنبؤات نفسها: نهاية نظام كاسترو مسألة وقت. التغيير آت لاريب فيه. وتعود الصحافة الامريكية- تردد على السنتهم ماتعلموه منها.. وهكذا. وبعضهم يتساءل- فى تصريحات فى لقاءات فى السر فى هافانا أو غيرها من المدن الامريكية- مع مراسلين امريكيين- إذا كان التغيير سيأتى سلميا أو دمويا. ويجيب بأن الأمر كله يتوقف على ما ستفعله قيادة كوبا الحالية حينما يأتى الطوفان.

لكن بعض الساخطين فى الداخل من أبناء العائلات الكبيرة» يعبر أيضا عن آراء تدعو للتأمل. انهم يدعون الى أن ترفع الولايات المتحدة الحظر الشامل المفروض على كوبا. والسبب أنهم يعتبرون أن الغاء العقوبات الاقتصادية من شأنه أن «يحرم كاسترو من أكثر أسلحتة فاعلية ، وهو قدرته على التأكيد بأن كوبا لاتستطيع أن تدخل الاصلاح الاقتصادى بسبب المصاعب التى يفرضها عليها الحظر».

والمثير للدهشة حقا أن هذا الرأى نفسه يتفق تماما مع مايردده الآن زعماء الكوبيين فى المنفى.. الكوبيين -الامريكيين كما يسمون أنفسهم.

ففى شهر أبريل الماضى أجرت محطة تليفزيون أمريكية ناطقة باللغة الاسبانية ويملكها أحد أثرياء الكوبيين فى المنفى

استطلاعا للرأي بينهم تناول جوانب كثيرة من «المسألة الكوبية». وتعطي النتائج التي أسفر عنها هذا الاستطلاع صورة واضحة عن الافكار السائدة بين أولئك الذين يستعدون ليكونوا السلطات البديلة لسلطة كاسترو عندما يأتي الوقت:

* هل تعتقد أن كاسترو سيسقط خلال أقل من سنة أو من سنة الى خمس سنوات، أم أن الامر سيستغرق وقتا أطول؟

* ٣٧٪ قالوا: اقل من سنة واحدة- ٣٣٪ قالوا: من سنة الى خمس سنوات- ١٦٪ قالوا: أكثر.

* اذا سقطت الحكومة الشيوعية وتم اعادة الديمقراطية هل ستبقى في الولايات المتحدة او تعود الى كوبا؟

* ٦٤٪ قالوا: أبقى في الولايات المتحدة- ٢٤٪ قالوا: أعود الى كوبا.

***هل تعتقد بوجوب استمرار نظام التأمين الصحي والتعليم المجاني في كوبا حتى بعد سقوط كاسترو؟**

***٧٣٪ قالوا: نعم- ١٨٪ قالوا:لا**

* إذا تم إسقاط الشيوعية في كوبا هل ترى تقديم المسؤولين الى المحاكمة. ام ترى اصدار عفو عام؟

*٦٢٪ قالوا: فليقدموا للمحاكمة- ٣٠٪ قالوا: العفو.

* يعتقد البعض أن التغيير في كوبا يجب أن يتم بالمواجهة والحظر التجاري وما إلى ذلك. وهناك من يدعون الى حوار مع حكومة كاسترو. أي جانب تؤيد؟

* ٦٦٪ قالوا: المواجهة- ٢٣٪ قالوا: الحوار.

وعلى الرغم من أن نسبة الذين دعوا الى الحوار صغيرة الا أن الذين نظموا هذا الاستطلاع أنفسهم لاحظوا أنها تشكل زيادة كبيرة عُما كانت في أي وقت مضى. ويقولون ان الحظر الاقتصادي المفروض على كوبا أوقع الضرر بالكوبيين ولكنه لم يفلح في اسقاط كاسترو.

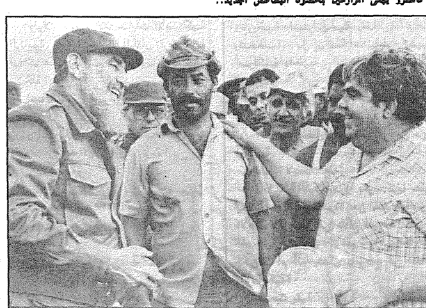
إن المعبر عن هذا الرأي من الكوبيين الامريكيين «هو اتريك بهلوبرا وهو أكاديمي يعمل في كلية الدراسات الدولية في جامعة ميامي ويشغل في الوقت نفسه منصب رئيس «حزب التنسيق السياسي الاجتماعي الديمقراطي» الذي يعمل في اوساط الكوبيين في المنفى، ويعد بينهم حزب المعتدلين. ويقول بهلوبرا ان تشديد الحظر على كوبا نقطة لصالح كاسترو.. **لايمكن اسقاط نظام اذا كان الناس مشغولين لمدة ٢٠ ساعة يوميا في التفكير في وسائل جلب الطعام. إذا كان شئ سيحدث في كوبا، فانه سيحدث فقط عندما تتحسن الاحوال.**

النقطة الوحيدة المشتركة في جدول أعمال المرشحين للرئاسة الأمريكية: ضرورة التخلص من نظام كاسترو.

وبين كل منتقدي كاسترو والثورة الكوبية- على اختلاف درجات عدائهم لهما، ومع اختلاف وجهات النظر بشأن كيفية التعجيل بنهايتهما- **هناك اجماع أن كاسترو أبقى كوبا والثورة الكوبية مستقلة في قراراتها ومواقفها السياسية في قضايا الداخل والخارج.. حتى الأوقات التي كانت كوبا فيها تعتمد على الاتحاد السوفيتي بصورة شبه تامة- اقتصاديا وماليا** وتكنولوجيا وأمنيا وسياسيا- على دعم موسكو/ نادرا ما اتهم منتقدو النظام الكوبي كاسترو بأنه كان خاضعا لموسكو يأتمر بأوامر الحزب الشيوعي السوفيتي أو ينتهج خطه السياسي في السياسات الداخلية والخارجية مصيبا ومخطئا على السواء. قيل في كاسترو كل ماقيل عن نظامه القمعي، عن انتهاك حقوق الانسان وعن ضآلة حيز الحريات السياسية والمدنية في ظل حكمه. عن غياب المعارضة في السياسة وفي الاعلام.. ولكن النقطة التي بقيت محرمة أو شبه محرمة، على ناقدي كاسترو، بمن فيهم وعلى رأسهم ناقدوه الأمريكيون، **كانت دائما تمسك كاسترو باستقلالية الادارة الكوبية وبالتالي، استقلالية القرار الكوبي.** وهم يدركون- وتكشف ذلك كتاباتهم طوال أكثر من ربع قرن- أن السوفيات لم يستطيعوا اخضاع كاسترو والثورة الكوبية لإدارة القرار السوفياتي.

لكن خصوم كاسترو الخارجيين والداخليين لايأخذون هذه النقطة الى مداها، الى نتائجها المنطقية انها تبقى بالنسبة اليهم مجرد دليل علي قوة شخصية كاسترو،ونزوعه القومي والوطني الشديد،وبالنسبة لبعضهم مجرد دليل على أن كاسترو مراوغ خطر. ومن ناحية أخرى على أن موسكو كانت دائما تبحث عن طريقة للتخلص من العبء الكوبي على كاهلها، لأنها كانت تتمنى زعامة كوبية أكثر استعدادا للرضوخ وأقل ميلا لنقد الخط

كاسترو يهنئ المزارعين بحصول البطاطس الجديد..



السوفيتي. الأمر الذى لم يكن كاسترو يتردد فيه فى أى مناسبة، دون أن يقلل ذلك من قوة انتمائه «الأممى».

ولعل إنكار الدلالات الحقيقة لاستقلالية كاسترو. رغم الظروف القاسية التى فرضتها عليه الولايات المتحدة- كان أمرا ضروريا لتبرير استمرار الولايات المتحدة فى سياسة الحصار ضد كوبا على الرغم من استمرار كاسترو فى تأكيد مودته للشعب الأمريكى واستعداده للتفاوض مع واشنطن على أى قضية تريدها دون التفريط فى استقلال كوبا وإرادتها وقرارها.

ولقد أدى تمسك واشنطن بسياسة العناد ضد كاسترو وزيادة معاناة الشعب الكوبى الى أكثر من ازمة خلال السنوات العشر الماضية داخل المؤسسة الدبلوماسية الامريكية وزارة الخارجية. **لقد أدرك كثيرون من الدبلوماسيين الامريكيين المحترفين ان الادارات الامريكية المتعاقبة تمارس سياسة ضد كوبا لاتبررها سياسات كاسترو الداخلية أو الخارجية.** وكان آخر وأشهر المعترضين على هذه السياسة الأمريكية - دبلوماسى أمريكى قضى فى منصب رئيس بعثة رعاية المصالح الأمريكية فى كوبا نحو عشر سنوات.. واستقال من السلك الدبلوماسى كلية عام ١٩٨٢ بسبب اختلافه مع ادارة رونالد ريجان آنذاك حول السياسة الخاطئة تماما التى تنتهجها ضد كوبا.

وقد كتب هذا الدبلوماسى الأمريكى- **واين سميث**- فى أعقاب خروجه من الخدمة مسجلا احتجاجه كتابا عن رؤيته الشخصية والدبلوماسية لسنوات كاسترو فى الحكم. وقد حمل الكتاب عنوان **«اقرب الأعداء الينا»**. ويقول سميث فى كتابه ان السنوات الثمان والعشرين السابقة (صدر هذا الكتاب عام ١٩٨٧) «كانت سنوات الفرص المهدرة نتيجة عناد الرؤوس الغلط فى واشنطن تجاه كوبا.. كلهم اساءوا فهم نوايا كاسترو وقتلوا كل الرغبات الدبلوماسية الأمريكية فى تغير هذه السياسة الخطأ..

واستند سميث فى هذا الكتاب على حوارات مستفيضة مع كثيرمن الشخصيات الأمريكية والكوبية... ومع **فيديل كاسترو** نفسه. وكان جزاؤه على المواقف التى عبر عنها فى معارضة سياسة واشنطن ضد كوبا ان نقل- وهو الدبلوماسى ذو الاقدمية والخبرة الطويلة إلى عمل إدارى بقصد إهانته.. الأمر



كاسترو يتفقد أدوات جراحية كوبية تستخدم فى العمليات .. لمواجهة الحصار

الذى أدى به الى الاستقالة. ولم يكن حظ كتاب سميث **«أقرب الاعداء الينا»** أو فر من حظ مؤلفه. فقد أحاطت به الأسوار التى تحيط بالأفكار والكتابات والصحف اليسارية فى أمريكا.. مع أنه لم يكن يساريا فى أى وقت ولا بأى مقياس.

لكن بعد سنوات قليلة من ذلك وقع الزلزال المفاجئ فى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى..وعلى مدى السنتين الاخيرتين والتوقعات بسقوط كاسترو تبدو طبيعية ومنطقية.. بل يظهر هذا السقوط كأنه **«حتمية تاريخية»** حين يستخدم اعداء الثورة الكوبية تعبيرا ماركسيا لوصف أفكارهم.

ولولا موسم الانتخابات الأمريكية الرئاسية. ولولا أن مشكلة البلقان تفرض ظلها الدائم على الوضع فى أوروبا. ولولا أن مشكلة العراق تغرى الادارة الامريكية باظهار قدراتها العسكرية مرة أخرى، ولولا عملية السلام فى الشرق الاوسط.. لكانت كوبا تحتل المكانة الأولى فى اهتمامات الولايات المتحدة فى هذه الأيام. فإن المساحة التى تفرد

المنطقة المحرمة على خصوم الثورة الكوبية: استقلالية القرار الكوبى.

للتحقيقات عن الأوضاع الراهنة فى كوبا والتى تتجه كلها نحو نتيجة واحدة تبدو لها مؤكدة هى أن كاسترو ونظامه يعيشان أيامهما الأخيرة،تفوق فى بعض الأحيان مايخصص للأوضاع الاقتصادية الامريكية. وتفوق فى كل الاحيان الأوضاع المتردية والخطرة فى روسيا والجمهوريات السوفيتية السابقة وفى دولة أوروبا الشرقية بعد سقوط الأنظمة الشيوعية.

فبالنسبة للولايات المتحدة بعد سقوط كاسترو فى كوبا أهم واثقل وزنا من سقوط كل أولئك الذين سقطوا من سور برلين إلى سور الكرملين.

وراء ذلك اعتبارات كثيرة جغرافية وتاريخية. استراتيجية وثقافية. عامة وشخصية.. بل إن ثمة اعتبارات كثيرة أمريكية داخلية.. انتخابية على وجه التحديد.

كم كان **جورج بوش** يتمنى أن يقدم للناخبين الأمريكيين قبيل موعد الانتخابات فى ٣ نوفمبر المقبل رأس كاسترو على حربة أمريكية.

فلماذا لايحدث هذا؟

لماذا لايزال كاسترو يقود كوبا على بعد أميال محدودة من قلاع الدولة الأعظم الوحيدة فى عالم اليوم؟

هل يتعلق الأمر بأمريكا..أم بكوبا؟ أم أنه يتعلق بالوضع فى القارة الأمريكية؟

للبحث بقية

روسيا.. بين التفكك ومظاهر الديكتاتورية وانتشار الإضرابات..

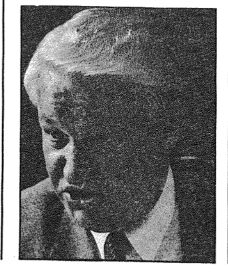
احمد الخميسي

بعد أن أدرك الناس ما يجري في روسيا، خاصة بعد بدء الإصلاحات الاقتصادية في يناير هذا العام، قدروا أن ما جرى قد جرى، وأن عليهم الآن أن يعيشوا بكل الطرق، **لأن الإنسان إذا لم ينتبه لما حوله قد يجد نفسه خارج دورة الصراع والبقاء عرضة للموت دون أن يعيره أحد أدنى اهتمام.**

وبعد أن كان الأطفال يختفون في الصيف من المدن ليصيفوا في معسكرات الدولة بأسعار رمزية، أخذوا يجتمعون الآن أمام البيوت بعد أن ارتفعت أسعار البطاقات والطعام **وبعد أن أصبح الاشتراك في المصيف ٢٧ ألف روبل بدلا من عشرين.**

وكف الناس عن استخدام المغاسل الحكومية وقلصوا استعمالهم للكهرباء والتليفون والمواصلات، وأخذت تنشأ ملامح نفسية جديدة، فشرع الباعة في الأكشاك الصغيرة والمحلات الخاصة ينحنون بأدب ويقولون للمشتري قبل أن ينصرف: شرفنا مرة أخرى من فضلك. نحن سعداء بزيارة سيادتكم لمحلنا المتواضع!. وهي عبارات غريبة على الروس الذين يتميزون بسمة فلاحية أقرب للفظاظة والبساطة والصدق.

وراحت تتشكل عند مداخل محطات المترو أسواق صغيرة، تزدحم بالأطفال الذين يبيعون البسكوت والخبز والكبريت، ويصيحون في المارة، ويطاردونهم بقولهم: جرب من فضلك بسكوت طازج، بعد **أن كان الناس يقفون للأطفال في الاتوبيسات، ويعتبرون أن المقاعد الأولى في المواصلات للأطفال الصغار**. وكان الباعة في المحلات الحكومية فيما مضى ينبهون المشتري لعيوب السلع، ويقولون له: تآكل النسيج هنا فلا تشتر هذا القماش. الآن يتفنن الكثيرون في خداع المشتري، ويبيعون الصابون الأصفر بعد أن يعجنوه في شكل قوالب طويلة على أنه جبن للأكل. وظهرت وسط الناس مختلف أشكال الاحتيال، وازدحمت الأسواق بلاعبي الثلاث ورقات الشهيرة لدينا، فيقف واحد ويحيط به مجموعة من المتعاونين معه ليتصيدوا سيء الحظ عابر السبيل. وأخذ يظهر في كل سوق. زيطه صانع العاهات، والسكير الذي يقوم بتنظيف المكان أمام الأكشاك لقاء خبز وقليل من الفودكا، ثم يرقص آخر كل ليلة على أنغام الموسيقى المنبعثة من كشك من أكشاك الموسيقى. **واحترف أغلبية الأطفال في الشوارع تنظيف السيارات وغسلها للبهاوات، بينما أصبح بعضهم يقتحم منتصف الشارع ليقوم بسرعة والإشارة مغلقة بتلميع زجاج السيارة.**



يلتمس ..سلطات مطلقة

أما رجال الميليتسيا (البوليس) الذين كانوا من قبل محط الأنظار ومركز السلطة في الشوارع، فأصبحوا مثل خفر الليل عندنا يتحكمون في أصحاب الأكشاك ليمنوا عليهم بعلبة دخان أو ربع زجاجة فودكا أو مائة روبل. وللمرة الأولى في تاريخ روسيا أخذ الباعة يبيعون السجائر القرط، الواحدة بعشرة روبلات من النوع الأجنبي، وبروبلين للنوع المحلي، بعد أن كان الروس يمضون في الشوارع ويستوقفون بعضهم البعض بمنتهى البساطة ليسألوا سجائر. فيأخذون ما يريدونه مجانا بأي كمية.

وانتشرت ظاهرة غريبة لم تكن مألوفة من قبل وهي التسليف والإقراض بفائدة شهرية بين المواطنين الروس، فالعشرة آلاف روبل ترد بعد شهر بزيادة ألفين عليها. ونشأت للمرة



الصراعات القومية تهدد الجميع

الأولى أيضا محلات لبيع الملابس المستخدمة المهترئة للأطفال والكبار،وأخذ الموسيقيون البسطاء يلازمون زوايا الشوارع فى المساء ليعزفوا لحنا روسيا،وقد وضعوا قبعاتهم على الأرض أملا فى النقود.ومع ذلك مازالت ملامح الماضى تتداخل مع الحاضر الوليد، وما زالت أكشاك كثيرة تحمل تسميات الماضى،فترى الكشك الذى يبع السجائر والخمور وأعلاه يافطة: **«اتحاد المنشورات»**،وكشكا يبيع الملابس المستخدمة،

وأعلاه يافطة «آيس كريم»،أو«صحف الدولة»،أو«كتب **للأطفال»**.ولكن الغالبية العظمى من التجار الصغار الجدد يبدلون الآن تلك اليافطات،وأخذ بعضهم ينتبه للمرة الأولى لأهمية تزويق وتزيين الكشك،خاصة تلك الأكشاك التى لاتغلق أبوابها ليل نهار،ولكن لأن التجارة أمر جديد على الروس،ولأن السلع كلها مستوردة،ولأن هناك شعورا بعدم الأمان بعد،**فإن الأكشاك كلها تحيط نفسها-رغم صغر الكشك-بأسوار حديدية تكفى للدفاع عن مدينة دمشق**،ولا يترك البائع إلا ثقبا صغيرا يحادث منه المشترى،ولايسلمه البضاعة-ولو كانت زجاجة بيبسى كولا-إلا بعد أن يتسلم النقود أولا،ويعدها،ويتأكد منها مرة أخرى،ثم يدفع له بالزجاجة عبر الثقب الصغير.لكن هذه المسألة فى أكشاك الشوارع فقط،أما المحلات فإنها تحتفظ عادة بحارس قوى من أبطال الملاكمة السابقين والمصارعين،ومع ذلك فإن السلع التى ملأت الأسواق فى موسكو كلها هى هى نفس السلع:السجائر المارلبورو،وبعض أنواع الملابس التى يرد معظمها من **الأسواق الصينية لأنها رخيصة،أو سنغافورة،أو سوريا.**

وأصبح بوسع الإنسان أن ينزل إلى وسط المدينة الساعة الثالثة فجرا،ليجد محلا مفتوحا يشترى منه ما يريد،وتتجمع حول تلك المحلات عادة فئة ليلية غريبة من رجال العصابات المخمورين،أو مندوبى المافيات التى تسيطر على الأكشاك وتفوز منها بخمسين بالمئة من صافى أرباحها كل شهر.

وفى النهار يمكن للإنسان فى أى منطقة أن يجد سوقا شعبية تشكلت بمرور الوقت،إما قرب أسواق الأكل والخضروات،أو عند محطات

رجال الصناعة يتحركون دفاعا عن المصانع الروسية

الاضرابات تشمل عمال المناجم والمدرسين والاطباء والفلاحين

المتروهات،أو فى بعض الأماكن المميزة بموقعها الواضح،ومازال البائعون لا يعرفون سعر السلعة بالضبط،ويمكنك أن تجد نفس علبة الدخان بمائة روبل،وبعد خطوتين بالضبط بمائة وخمسين ،وبعد خطوة بخمسين،ولذلك عندما يرى البائعون أنك تمر وأنت تحمل سلعتها،فإنهم يمدون رقابهم ليسألونك بكم اشتريتها؟،ويعدلون أسعارهم بناء على ماتقوله لهم!

وبمرور الوقت أخذ يظهر«الزبون» الدائم يتردد على هذا المحل بالذات،لأن صاحب المحل بشوش ويلاقيه بأهلا وسهلا،وأصبح الأذربيجانيون المقيمون فى موسكو يعرفون محلات الأذربيجان فلا يشترون إلا منها،والأرمن لا يشترون إلا من الإرمن،وظهر للعرب أيضا مقاه خاصة بهم عربية ،ومطاعم للأكلات السريعة كالفلافل والبسبوسة.

ومن حين لآخر،تمر فى وسط المدينة قافلة من الملابس الملونة لمجموعة من الرجال الحليقى الرءوس ،فإذا سألت عنهم قيل لك :أتباع بوذا يدعون لبوذا.

أما التليفزيون والإذاعة والصحافة فقد كفت تقريبا عن الهجوم على الماركسية والشيوعية،وأفاقت فئة كبيرة وخاصة القوميين الروس لمخاطر حقيقية تهدد روسيا بالإنقسام لعدة دويلات مشتتة،ونبه أدوارد فالودين الصحفى المعروف إلى أن ما **يجرى فى يوغسلافيا هو بروفة أخيرة قبل عرض مسرحية التمزق اليوغوسلافى فى روسيا.**

وقد أصبح التمزق الروسى احتمالا وشيكا،بعد مشكلة جزر **الكوريل** التى قرر يلتسن التنازل عنها بالفعل،وبعد انفصال **جمهورية الشاشان بقيادة جوهر دودايف** فى شمال القفقاز،ثم إصرار **تعارستان**-التى تقع على نهر الفولجا-على الإنفصال،والأغرب من ذلك أن جمهورية صغيرة تقع فى غرب سيبيريا هى **«توفا»** أعلنت عن أنها سوف تستقل،بزعامة **«الجبهة الشعبية»** وهى المرة الأولى التى يتبلور فيها مطلب انفصالى وسط الروس أنفسهم بسبب الأوضاع الاقتصادية وليس بسبب الاختلاف العرقى والقومى.

وتتضافر نفسية السوق وعبارات«شرفونا بزيارة أخرى من فضلكم»،مع مخاطر التفكك،ومع وضع اقتصادى متدهور تكاد فيه المصانع الكبرى كلها أن تتوقف عن العمل،**بينما يمارس الفلاحون اضرابا غير معلن فى هيئة خلاف مع الدولة على أسعار القمح،ويفضل الفلاحون أن يحركوا القمح(٩٠مليون طن) يعلف فى العراء عن بيعه بالأسعار التى تريد الدولة فرضها عليهم وهى سبعة آلاف روبل للطن..**

وقد أدى ذلك كله إلى ظهور نزعة واضحة لدى الحكم الروسى للاتجاه إلى التشدد،إذ **طالب الرئيس الروسى فى اجتماع للجنة الدستورية التابعة للبرلمان بالغاء مؤتمر نواب الشعب**(الصورة الموسعة من البرلمان التى تمتعت بحق إقرار السياسات العامة) ،كما شكل هيئة سلطوية جديدة هى **مجلس الأمن الروسى** الذى قال عنه سكوكوف رئيسه ضاحكا: **«إن صلاحياته تشبه صلاحيات المكتب السياسى سابقا»**،وطالب يلتسن أيضا بالنص على حقه فى إنشاء الهيئات التى يرى أنها ضرورية لإعادة تنظيم السلطة التنفيذية ،واقترح لإلغاء أى فيتو على قرار رئاسى الاكتفاء بواحد وخمسين بالمئة من؛أصوات البرلمان بدلا من ثلثى الأعضاء،والمفروض أن تدخل هذه التعديلات مع إقرار الدستور الجديد العام القادم.والمؤكد أن يلتسن سينجح فيما أراده،**وبذلك يتحول النظام الروسى من نظام برلمانى(وهو الأمر الواقع الآن إلى نظام رئاسى يتمتع فيه الرئيس بصلاحيات غير محدودة** وقد ترافق ذلك الاتجاه نحو التشدد مع دخول مجموعة من **ممثلى الجناح الصناعى العسكرى** إلى -أعلى مؤسسات السلطة بعد أن عين يلتسن ثلاثة نواب له من ذلك الجناح وهم **شوميكو،وخيجا، وتشيرناميردين**،وبعد أن تألف حزب للصناعيين هو حزب **«الاتحاد المدنى»** بزعامة **أركادى فولسكى.**

إن عبارة ألكسندر روتسكوى:«دولة ديمقراطية ولكن مع سلطة قوية»،تعد علامة على التحول فى اتجاه الحكم والذى تم بضغوط من الصناعيين الذين أكدوا أنهم قوة حقيقية مع خطوة رئيس البنك المركزى الروسى فيكتور جيراشينكو الذى **قرر إلغاء ديون المؤسسات الصناعية للبنك،وفتح قروض لتلك الصناعات تمكنها من التنفس بدلا من إغلاق أبوابها وتشريد عشرات الملايين من العمال.**

لكن هناك ظاهرة أخرى جديدة،فجنبا إلى جنب مع اتساع نطاق الإنهيار ومخاطر التفكك،ومع ميل الحكم لتشديد قبضته وتوسيع صلاحيات الرئيس،تتشكل حالة ثالثة خطيرة هى **لجوء قطاعات واسعة لسلاح الإضرابات** ،وكان عمال المناجم هم أول من استخدم ذلك السلاح،ثم أعقبهم **المدرسون** الذين أضرب منهم خمسة وعشرون ألف مدرس فى أبريل الماضى،ثم **الأطباء** فى مايو الماضى وبلغ عددهم ثلاثين ألف طبيب،ثم **الفلاحون** الآن الذين يقومون باضراب عن بيع القمح دون إعلان صيغة الاضراب،وأخيرا وللمرة الأولى اضراب مهندسى **الطيران** الذين يوجهون حركة الطائرات بسبب زيادة رواتبهم ،وهو الاضراب الذى يهدد بشل حركة الطيران فى مائة مطار داخل روسيا من أصل مائة وثلاثين مطارا.

إن الأزمة التى تدفع السلطة للتشدد،تدفع الحركة الشعبية أيضا للتشدد،ومع ذلك ينشأ فى الصراع بين القوتين سلوك جديد،ويسعى صغار التجار وهم يبتسمون للمشترين وينحنون أمامهم بأدب ،بينما يطارد الأطفال الصغار المارة بصيحاتهم:جرب من فضلك بسكوت طازج.

إن نفسية جديدة تتكون لدى السلطة نحو القمع،ونفسية جديدة تتكون لدى الحركة الشعبية نحو التجمع،ونفسية أخرى للذين قرروا أن يعيشوا بكل الطرق..فى انتظار حسم الصراع بين القوى المؤهلة لخوضه.

ظهور لاعبى الثلاث ورقات وصانعى العاهات فى شوارع موسكو

أطفال موسكو.. تحولوا إلى باعة جائلين بعد أن كانوا يتركون العاصمة الى المصايف

وثائق

النظام العالمى الجديد في وثائق الدولية الرابعة «التروتسكية»

ترجمة: عبد اللطيف حافظ اسماعيل

فى فبراير ١٩٩١ انعقد المؤتمر العالمى الثالث عشر للدولية الرابعة، وهى الدولية التروتسكية التى تأسست فى عام ١٩٣٦، وأصدر هذا المؤتمر ستة قرارات بالترتيب التالى:

١- قرار حول الوضع العالمى «نظام جديد» ام اضطراب عالمى؟

٢- قرار حول الاتحاد السوفيتى.. تفكك النظام البيروقراطى والنضال من أجل الديمقراطية الاشتراكية

٣- قرار حول اوربا الرأسمالية. ١٩٩٢: مشاريع بورجوازية وآفاق عمالية.

٤- قرار حول امريكا اللاتينية التحديات الاستراتيجية لليسار الثورى

٥- قرار حول كفاح النساء فى الدول الاستعمارية عشر سنوات من النضال النسائى ومحاور التدخل

٦- قرار حول كفاح النساء فى امريكا اللاتينية وضع ودينامية الحركات الجماهيرية والتيارات النسائية.

وقد نشرت الدولية التروتسكية هذه القرارات الستة- فضلا عن النداء الذى اصدرته من أجل «مناضل» دولى جديد، وكذلك الاتجاه الذى يعبر عن يسار هذه الدولية- فى مجلتها ربع السنوية العدد ٤٠/٤١، ابريل/يونيو ١٩٩١، فرنسا.

وقد حفزنا على الشروع فى ترجمة أهم هذه القرارات ان احداث شرق أوربا والاتحاد السوفيتى التى انهالت كالمطارق والصواعق على الرؤوس والعقول منذ خريف ١٩٨٩ وحتى نهاية ١٩٩١، قد سببت بلبلة هائلة فى فكر القوى التقدمية جميعا، وفرضت على الساحة من جديد الفكر التروتسكى الى جانب فكر الدولية الثانية وفكر اليسار الجديد والمراجعة الجديدة.

واذا كان المترجم لايمت بصلة الى التروتسكية ، ففى ظنه انه لم يعد مفيدا او مجديا تجاهل هذا الفكر فى ظل الظروف الراهنة، خاصة وأن الرجل أى ليون تروتسكى كان أول من تصدى لفضح الظاهرة الستالينية وتأكيد سيطرة البيروقراطية على الدولة السوفيتية والتنبوء بمخاطرها على الاشتراكية منذ اكثر من نصف قرن فى كتابه «الثورة المغدور بها»، ومن ثم لم يعد هناك مناص من أن يطرح للنقاش الواسع والحامى فكر كافة الفصائل الماركسية بهدف التوصل الى بلورة فكر مشترك يكفل على المستوى الدولى صياغة استراتيجية جديدة للثورة الاشتراكية العالمية فى مواجهة الاستراتيجية الجديدة القديمة لانقضاض الامبريالية العالمية على البلدان الفقيرة والبلدان الاشتراكية سابقا فى آن معا، والتصدى لممارسات الحكومة الدولية التى قاموا بتشكيلها فى مؤتمر قمة دول مجلس الأمن بمبادرة بريطانية وبرياسة امريكية قد يطول أجلها أو يقصر تبعا للنمو غير المتكافئ للقوى الرأسمالية واشتداد الصراع فيما بينها على تولى مركز الصدارة والقيادة، وبعضوية الاربعة الدائمين الباقين والعشرة المناوبين المطوعين، وبهدف «إقامة نظام عالمى تزعم فيه بعض البلدان التحدث باسم المجتمع الدولى، وتدعى لنفسها الحق فى حكم العالم بتسلط من أجل أن يسوده نظام استعمارى يصمه الإضرار بحقوق الشعوب فى التطور والسيادة» كما يقول بحق تقرير المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعى الفرنسى، وتقسيم العالم الى حكام امبرياليين ومحكومين مقهورين، باسم شرعية دولية زائفة تدعى حفظ السلام بل وصنعه، بينما هى فى الواقع تصادر بالكامل حقوق السيادة الوطنية للشعوب على اراضيها وثرواتها وتتحكم فى سياستها ومصائرها بما تصدره من القرارات المجحفة، ويتم هذا كله برعاية الامم المتحدة وفى كنفها وتحت غطائها، بما يحولها الى اداة طيعة فى ايدى هذه الحكومة الامبريالية لاملاء أوامرها وفرض ارادتها وشروطها، وها هى الجارة الشقيقة ليبيا تقع- بأعتراف الجميع يمينا ويسارا- فريسة لتلك الحكومة فى أولى ممارساتها الرسمية، ومن بعدها سوف يحل الدور على سوريا ثم السودان وماخفى كان اعظم، ما لم تسارع الحركة الشيوعية الدولية الى النهوض من سقطتها وتوحيد فكرها وصفوفها، متحالفة مع فقراء العالم أجمع فى مواجهة هذا الخطر الماحق.

المترجم

الانعطافة الكبرى «نظام جديد» أم اضطراب عالمى

أولا: انعطاف فى التاريخ العالمى

ان انهيار نظم اوربا الشرقية البيروقراطية، وزلزلة البيروقراطية السوفيتية* حتى الاعماق، واعادة توحيد المانيا، وحرب الخليج، هى جميعا علامات على انعطافة كبرى فى التاريخ العالمى. هكذا ينتهى النسق الذى انتصر وساد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ونهاية هذا العصر تعنى بداية مرحلة اضطراب عام، وبصفة خاصة فى المناطق التى تتوازن فيها بقدر ما القوتان المسيطرتان:فى الشرق الاوسط وشبه القارة الهندية وجنوب شرقى اسيا.

ومن جانب آخر فإن اختزال الاتحاد السوفيتى إلى مستوى القوة الاقليمية يمكن ان يؤدى إلى احتدام التوترات الامبريالية البينية بهدف ضمان مركز القيادة الدولية، ومن الان فصاعدا لن تجد الولايات المتحدة واوربا واليابان ايديها حرة فى مناطق نفوذها التقليدية فحسب، وانما ستجدها ايضا طليقة من القيود فى اقامة سيطرة كولونيالية جديدة على مستوى الكوكب برمته.

ومن جراء التطور العاصف للقوى الانتاجية الذى تحقق بالافقار المتزايد للعالم الثالث فى العقد الاخير، فاقمت الرأسمالية من تناقضات الاقتصادات المغلقة والمخططة بيروقراطيا، وخربت تلك الآمال التى أعلنها خروتشوف عن «اللحاق بالمجتمعات الغربية وتجاوزها»، وانهيار الانظمة البيروقراطية بفعل صحوة عمال وشعوب هذه البلدان وبتأثير ضغوط السوق العالمية ايضا، انما يتحول فى اول الامر لصالح الامبريالية: فإسقاط الديكتاتوريات وإن كان يعتبر نصرا للمضطهدين الا أن تأكيد اتجاهات استعادة الرأسمالية انما ينزل الهزيمة بالمصالح التاريخية للمستغلين، ومع ذلك فإن هذا الانتصار للامبريالية لا يتيح لها خلاصا حقيقيا من موجة الركود الطويلة والازمة الاقتصادية التى حلت بها منذ منتصف السبعينات، وفى سبيل هذا الخلاص سوف يتوجب على رأس المال أن يعيد فتح افاق وأسواق جديدة ذات أبعاد اكثر أهمية من أوربا الشرقية وحدها وان كان قد اخذ يصطدم الان بعقبات كبرى.

الطموحات المحبطة

أن وجود ديكتاتوريات اوربا الشرقية البيروقراطية كان يشكل بالنسبة للرأسمالية عاملا أكيدا لإحباط الطموحات الاشتراكية فى البلدان المتقدمة، ومن ثم فان سقوط هذه الديكتاتوريات يفتح آفاقا جديدة، وإذا كانت الثورة الروسية- لكونها خبرة «تأسيسية» تعتبر دائما أسهاما تاريخيا وبرنامجيا ضروريا لمشروع تحول اشتراكى حقيقى، فأنها لم تعد تمثل المرجع الاستراتيجى المركزى لثوريى العالم كله.

هذا ويجمع برنامج تأسيس الدولية الرابعة بين الخبرة البلشفية للثورة الروسية وخبرة الكفاح ضد التحلل الستالينى لاول ثورة اشتراكيةمنتصرة، ويظل هذا الانجاز ضروريا ولكنه لم يعد كافيا، ذلك أن فشل اقتصاد الاوامر البيروقراطية الى جانب دروس الكفاح الثورى الأخيرة من بولندا الى نيكاراجوا، فضلا عن قوة التطلعات الديمقراطية على المستوى العالمى، انما تسمح الآن باعداد البرنامج الذى يوضع موضع التنفيذ من اجل ان يكتسب المشروع الاشتراكى الجاذبية والمصداقية.

ان آفاق الديمقراطية التى لم تقيد حق الانتخاب ولا اللعبة البرلمانية والتى توحد المواطن والمنتج معا بالمشاركة الكاملة فى اتخاذ القرارات والاشراف الكامل على تطبيقها، انما تترجم تطور المجتمعات التى لم تعد فيها الديمقراطية الاوسع نطاقا مجرد شرط للعدالة فحسب وانما اصبحت شرطا للفعالية الاقتصادية ايضا، فالمجتمعات التى يتزايد تعقدها اكثر فأكثر لايمكن ادارتها بنظام للمركزية الاقتصادية واحتكار المعلومات بما يختزل الديمقراطية ويقصرها على المجال السياسى وحده. ان الادارة الذاتية المعممة تؤكد نفسها باعتبارها البديل الاشتراكى للستالينية، وفهم هذه الآفاق للديمقراطية باعتبارها أسلوبا للتنظيم الكلى واللامركزى يجعلها وحدها القادرة على الرد على البيروقراطية تماما كردها على دكتاتورية السوق، وسوف يكون البرنامج الثورى لعصرنا جمعا للخبرات الجديدة للمستغلين والمضطهدين على المستوى الدولى، كما ستسهم الدولية الرابعة بنصيبها من الخبرة والاستمرارية النظرية والسياسية المكتسبة من خضم هذا النضال.



تروتسكى

إنتفاضة تاريخية

فى عام ١٩٨٩ وبعد عقود من القمع والشلل، قامت جماهير شرق اوربا فجأة بانتفاضة على مسرح التاريخ، غير أن عام ١٩٩٠ شهد الأمبريالية وهى تندفع من خلال الثغرة وتسجل نقاطا فى هذه المنطقة وتحقق نجاحا مدويا بابتلاع ألمانيا الاتحادية لالمانيا الديمقراطية، واستغلت الامبريالية الامريكية ضعف البيروقراطية السوفيتية وتعاونها المكشوف فى التدخل بكثافة فى الخليج العربى الفارسى من أجل فرض مفهومها للنظام العالمى الجديد . هذه التطورات المتناقضة تترجم التغيرات التى بدأت قبل اضطرابات أوربا الشرقية بوقت طويل.

١- فمنذ منتصف السعينات تزايد التفاوت بين الاتحاد السوفيتى ودول أوربا الشرقية من جانب والدول الاستعمارية من جانب آخر ولصالح الدول الاخيرة فى ميادين انتاجية العمل وطاقات الابداع الاقتصادى وإعادة الانتاج الاجتماعى الموسع ،فافلاس اقتصاديات أوربا الشرقية المخططة بيروقراطيا انما هو عاقبة أزمة هيكلية ، ذلك أنه منذ الانجاز الذى تحقق فى مرحلة التراكم الكثيف عجز هذا النظام عن التنافس مع الدول الامبريالية فى ميدان الانتاجية ، ومنذ منتصف السبعينات - وبدلا من التناقص- تعمق التفاوت من جديد لصالح الدول الاستعمارية.

٢- وفى هذه الدول الاستعمارية عانت الحركة العمالية -دون أن تتكبد هزيمة تاريخية- من هزائم جزئية كانت كافية لأن تسمح للبرجوازية بأخذ زمام المبادرة.

٣- وبأعينهم شاهد ملايين العمال ما جلبه إفلاس الستالينية من أضرار لمصداقية **المشروع الشيوعى بوصفه مشروعا لمجتمع بلا طبقات** وباعتباره استراتيجية ثورية للوصول الى هذا المجتمع .

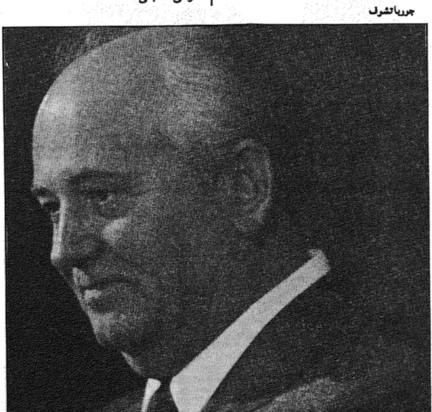
٤-والاشتراكية الديمقراطية هى أيضا قد أفلست فى ادعائها تأكيد التحول الاصلاحى الريكالى للمجتمع، طاعنة بذلك مصداقية المشروع الاشتراكى ذاته.

ان التوحيد الامبريالى لالمانيا، والسقوط الانتخابى لجبهة الساندنيستا وتطور الوضع فى أمريكا الوسطى ، والمفاوضات بشأن جنوب أفريقيا والتهديدات الموجهة الى كوبا، وتهميش الخيارات الاشتراكية المستقلة فى الانتخابات الاولى بأوربا الشرقية ، والنشاط الضعيف للحركة العمالية بالولايات المتحدة واليابان، والموقف الدفاعى لهذه الحركة فى أوربا الغربية، انما توضح جميعا ذلك التدهور فى موازين القوى، **وعلى جبهات عديدة من صراع الطبقات الدولى تراجعت الحركات الثورية الى مواقع الدفاع،** ومع ذلك فلا شىء تدعم ولا استقر هذا ولم يتم حل أزمة التوجه الامبريالى ، **فمشروع استعادة الرأسمالية فى بلدان أوربا الشرقية أو الاتحاد السوفيتى أو الصين يصطدم بعقبات اقتصادية واجتماعية وسياسية كبرى،** وموجة الركود الاقتصادى الطويلة التى بدأت منذ أوائل السبعينات لم يتم تجاوزها او السيطرة عليها ، وتدهور الاوضاع فى البلدان التابعة يضع الانفجارات الاجتماعية علي جدول أعمال اليوم.

انه إذن الاضطراب العالمى -وليس النظام العالمى الجديد- الذى يوضع على جدول اعمال اليوم، وهذا الاضطراب يعلن عن مجابهات كبرى يتوقف حسن عواقبها على قدرة الحركة العمالية على كسب استقلالها من جديد فى مواجهة البرجوازية والبيروقراطية ، واعادة تنظيم صفوفها وتحديد مشروع لها يستخلص الدروس من الاخفاقات الكبرى لهذا القرن، ولكن الطريق المسدودة امام السياسات الاصلاحية فى البلدان الرأسمالية والافلاس الذي حاق بالنظام البيروقراطى، ينتهيان الى وضع كل مشروع اشتراكى موضع الشك، وهذا الفقدان للمصداقية لا يحول دون الانفجارات الاجتماعية ولا التعبئة الديمقراطية ولا نضال المقاومة ، ولكنه يكبح بلورة هذه الطاقة الاجتماعية حول مشروع ثورى جديد للتحول الاجتماعى، ويلقى بثقله على تشكيل الوعى الطبقى.

دعوة للفصائل الماركسية لحوار حول استراتيجية جديدة للثورة الاشتراكية

جوروباتشوف



حرب الخليج

للمرة الاولى منذ حرب فيتنام أقدم الاستعمار الامريكي على المخاطرة بتدخل عسكري كثيف، وفي سبيل ذلك استفاد بمساندة فعالة من القوى الاستعمارية الاخرى، وتغطية من المؤسسات الدولية ، ودعم من الطبقات الحاكمة العربية، وتعاون مباشر من البيروقراطية السوفيتية والصينية للمرة الأولى في مثل هذه الحالة.

ان المراهنات على اختبار القوة عديدة من جانب الامبريالية، والمقصود منها:

١- تأمين سيطرة قوية على منابع امدادات البترول وحماية بعض الدول ومن ثم فإن خاصية الدوران المباشر للبترودولارات في الاقتصاديات الامبريالية تصبح ضرورية اكثر منها في اي وقت مضى، وبصفة خاصة فيما يتعلق باحتياجات تمويل عجز الميزانية الامريكية ، وكذلك تمويل الاستثمارات المطلوبة لاعادة الرأسمالية إلى أوربا الشرقية.

٢- اعادة تنظيم الجهاز العسكري الامبريالي، ومنحه شرعية جديدة، واعادة توجيهه نحو البلدان التابعة

٣- سحق نضال التحرر الشعبي في مهده، بل سحق مجرد طيف المقاومة الشعبية او القومية لبورجوازيات العالم الثالث الساعية لانتزاع نصيب في اعادة التنظيم العالمي من اجل توسيع رقعة نفوذها الاقليمي بما يضر بالمصالح الامبريالية.

٤- واخيرا وبصفة خاصة موازنة الامبريالية الامريكية لتدهورها الاقتصادي بتفوقها العسكري في مواجهة المنافسين اليابانيين والالمان ، ملحة في مطالبتهم ومطالبة شركائها البترولين في الخليج بتمويل مجهودها العسكري ومجهود جندها الاضافيين من العالم الثالث، هذا فضلا عن المطالبة بمزايا تجارية.

هذه العملية لا تتم بلا مخاطر للامبريالية نفسها ، اذ يمكن ان تضرم حريقا اقليميا ذا عواقب عالمية، واذا كانت ازمة الخليج لا تشكل سببا لركود جديد اوضحت المؤشرات عن وجوده الملموس من قبل في الولايات المتحدة وبريطانيا ، فان الازمة مع ذلك تقيم الدليل على الهشاشة الهيكلية للاقتصاد العالمي ، وتكذب الادعاءات بالانتصار على الازمة الاقتصادية والخروج منها. ان هذه الحرب تخاطر باشعال النيران في المنطقة كلها دون تقديم حل سريع وشامل.

وان حربا طويلة في الخليج سوف تضعف القوى الاكثر تورطا فيها ، وتقسم الجبهة الداعية للحرب، وتؤجج المنافسة بين الامبرياليات بحثا عن قيادة جديدة والنتائج المترتبة على هذه الحرب والجهود المبذولة لفرض نظام عالمي جديد يمكن ان تطلق موجة جديدة من النضال المعادي للامبريالية في البلدان التابعة كما وان عمليات التعبئة الأولى ضد الحرب في امريكا والعديد من دول الجبهة، من اجل انسحاب القوات من الخليج، قد دللت على امكانيات قيام حركة قوية مناوئة للحرب.

تفكك وتحول

١- ان سقوط الدكتاتوريات البيروقراطية في اوربا الشرقية واضطرابات النظام السوفيتي، انما شكل الحدث السياسي الاكبر منذ الحرب العالمية الثانية والثورة الصينية، فلم ترحم الازمة المعممة للنظام البيروقراطي بلدا واحدا من البلدان المعنية، معلنة افلاسه التاريخي.

لقد تحررت طاقة اجتماعية هائلة بفعل الانتفاضات الشعبية المعبرة عن التطلعات الديمقراطية والرافضة للنظام القائم على الامتيازات والقمع في المانيا الديمقراطية وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا، وهي تعني بداية ثورة ضد البيروقراطية .

وبحثا عن حل- بطريق الاصلاحات- لجمود المجتمع السوفيتي ومخاطر الانفجارات الاجتماعية في بولندا، توقفت سياسة جورباتشوف في منتصف الطريق، فالجذور الاجتماعية لازمة السيطرة البيروقراطية ولمحاولات الاصلاح **انما تكمن في تناحر البيروقراطية والبرولیتاريا في أحشاء تلك المجتمعات**،كما أن الادارة البيروقراطية التي تعبر عن الشكل الذي اتخذه الاستغلال في هذه المجتمعات انما تدخل في تناقص مع التطور الثقافي والفني والاجتماعي، وتضع على جدول اعمال اليوم محاولة تغيير اسلوب السيطرة.

الاسراع بالانفجار

لم تستطع البيروقراطية اذن ان تقدم منطلقا جذابا لآمال الشعوب في أن تعيش حياة افضل، وكانت محاولتها في تخطي الازمة السياسية امام اعادة تشكيل الرأي العام وامام اشكال مستقلة من التنظيم السياسي، والتخلي السوفيتي الذي بدد المخاوف من تدخل عسكري في شرق اوربا، كل ذلك قد اسهم في الاسراع بالانفجار.

لقد فقدت التوازن الدولي دون ان يبدو في الافق توازن جديد، والازمة ليست ازمة بلدان الشرق وحدها ولكنها ازمة علاقات القوى الكلية التي اقيمت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ولقد بدأت هذه الازمة وهي قادرة على تفجير ازمات قومية واجتماعية عميقة. هذا وقد تمخض المزيد من المراهنة على سياسة التعايش السلمي مع الاستعمار عن مفاوضات شاملة حول الصراعات المسماه بالاقليمية للإضرار بالقوى الثورية .

٢- هذه الاضطرابات تغذي بعض الاتجاهات في قلب الحركة العمالية الدولية ، فالاشتراكية الديمقراطية تلعب مؤقتا جزءا من الدور الطارد الذي تلعبه الدكتاتوريات البيروقراطية ،غير انها تميل الى الظهور بمظهر الضامن«لطريق ثالث» هو طريق الرأسمالية الديمقراطية والمعتدلة، وازمة «الحركة الشيوعية الدولية» تصل الى نقطة حرجة، فالقاعدة الاجتماعية للاحزاب الشيوعية

لم تعد الثورة الروسية تمثل المرجع الاستراتيجي لثوري العالم كله

حرب الخليج الثانية أعادت تنظيم الجهاز العسكري الامبريالي.. وأعادت توجيهه للدول التابعة

التقليدية قد اصابها التآكل، وعلاقات هذه الاحزاب بالبيروقراطية السوفيتية قد انفصمت عبر ازمات كثيرة، والعديد من التنظيمات والتيارات المنفتحة ذات التاريخ والخبرة المتميزة تبحث عن طريق سياسي مستقل عن الستالينية والاشتراكية الديمقراطية، فتدين القمع الذى يمارسه تين آن مين، وترحب بسقوط حائط برلين،وتساند الثورة الكوبية مساندة نقدية، وتتخذموقفا معاديا للامبريالية والبيروقراطية لا انفصام فيه بينهما.

ان البلورة الايجابية لهذا التشكيل تظل فى الوقت الراهن قاصرة ومبعثرة ، ولكن ظهور معارضة اشتراكية ودولية فى بلدان الشرق يمكن ان يبعث هبة جديدة.

٣- والستالينية لم تكن مجرد التفاف بسيط حول طريق محدد سلفا للتاريخ، ذلك ان اشباحها تطارد الحاضر وفظائعها تلقى بثقلها علي كاهله، ومشروع التحرر الاشتراكى تكتنف العقبات مصيره، والكلمات ذاتها لم يعد لها نفس معناها ولا نفس وعودها كما كان لها فى بداية القرن بالنسبة للاغلبية الساحقة من العمال، فالشعوب الرافضة للستالينية لا تعبىء صفوفها ضد الدكتاتورية الشمولية ومن اجل الحريات الديمقراطية فحسب، ولكنها تعبر ايضا عن مشاعرها ازاء ذلك الاخفاق الاقتصادى والاجتماعى، ولا ترى من الرأسمالية سوى الانجازات التى تحققت فى الدول الاستعمارية الكبيرة.إننا لم ننته بعد من دفع الثمن ، وعلينا أن نعيد صياغة الذكرى والامل.

الخبرات المتراكمة

وتبدأ الثورة السياسية بالمطالب الديمقراطية (الانتخابات الحرة- التعددية الحزبية - الاستقلال النقابى- حرية التعبير - حق تقرير المصير للقوميات) الشائعة بين القوى التى تناضل من اجل الديمقراطية الاشتراكية وتلك التي تريد اعادة الرأسمالية، ولكن الطريقين يختلفان ، ليس من حيث المضمون الاجتماعى للنضال فحسب وانما من حيث مفهوم الديمقراطية ذاته.

ا) اسقاط البيروقراطية يحرر تيارات متناقضة ، والخبرات المتراكمة-ابتداء من عصيان هولندا والمجر عام ١٩٥٦ حتى مؤتمر«تضامن» عام ١٩٨١ مرورا بأحداث تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨- تجعلنا نتصور ان القاعدة الاجتماعية للملكية الدولانية[ملكية الدولة] انما تدفع بدينامية الادارة الذاتية والديمقراطية الاشتراكية ضد منطق اعادة الرأسمالية .

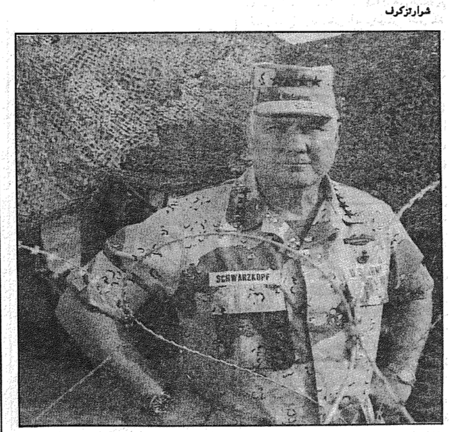
ب] غير ان هذا الامل لا تؤكده التطورات الراهنة ، ففى معظم الحالات [باستثناء بولندا وحركات الاضطراب فى الاتحاد السوفيتى] يعبىء العمال صفوفهم حول مطالب الديمقراطية السياسية باعتبارهم مواطنين وليس باعتبارهم حركة عمالية مستقلة واشكال التنظيم الذاتى ظلت اكثر جنينية من تلك التى ظهرت عام ١٩٥٦ فى مجالس العمال المجريين وهذه التى عبر عنها موتمر«تضامن» عام ١٩٨١ ونواة الحركة الاشتراكية المضادة للبيروقراطية كما ظهرت فى المجر عام١٩٥٦ وفى تشيكوسلوفاكيا قد كممت افواهها بأيدى القمع البيروقراطى، والموقف اليوم يتميز بحدية التيارات الثورية وضعف التيارات الاشتراكية أو حتى الكلاسية.

ج) ورغم ان اضراب الجماهير فى اغسطس ١٩٨٠ وتأسيس منظمة«تضامن» قد فتحا الطريق امام الحركات الجماهيرية المعادية للبيروقراطية الاان العزلة النسبية للعمال البولنديين ونزع سلاحهم السياسى قد مكنا البيروقراطية من انزال العقاب بهذه الحركات من خلال فرض حالة الطوارىء وهذه هزيمة جزئية ، وهى وان كانت غير متكافئة لسحق الحركة الاجتماعية الا انها كافية لتفتيتها ، ومن ثم تحطيم ديناميتها والقاء عبء ثقيل على كاهل التطور السياسى لقوى المعارضة فى مجمل بلدان الشرق.

د) تشكل المطالب الوطنية والديمقراطية للقوميات جزءا متكاملا من الثورة ضد البيروقراطية، وهى تعبر عن الحقوق المشروعة للشعوب التى خضعت قرونا للطغيان، ولكن ديناميتها الحالية تشهد بعجز الحركة العمالية عن تجسيد حل شامل وفتح طريق اشتراكى ودولى فى خضم الازمة التى تجتاح هذه البلدان .

هـ) ان التيارات المؤيدة لعودة الاقتصاد الرأسمالى -رغم تنافرها- انما تمسك فى هذه الساعة بزمام المبادرة ، ولكن تطور الاحداث بين «تضامن» التى تنظم الاضرابات وبين الحكومة التى تساندها هذه المنظمة، ومسار التيارات السياسية مثل تيار ك.و.ر. ،ونتائج

شوارتزكوف



الانتخابات فى جمهورية المانيا الديمقراطية، كلها مؤشرات على تغيير الوضع.

٤- والوضع الذى يتطور منذ عام ١٩٨٩ فى ا وربا الشرقية انما تكمن اصوله فى الأزمة الهيكلية للمجتمعات التى سيطرت عليها البيروقراطية، كما تكمن ايضا فى الظروف الدولية التى سادت خلال الثمانينات ، فالنظام الذى اقامته البيروقراطية قد دلل على عجزه عن التنافس مع الدول الرأسمالية الكبرى فى مجال تطور القوى الانتاجية ، والفوضى الاقتصادية تظهر فى هذا النظام كنتاج مباشر للسلطة البيروقراطية، ومنذ رفع لواء المطالب الديمقراطية التى اشرنا اليها سلفا، اخذت المناهج المنطقية المختلفة تعبر عن رؤيتها للحل الشامل: ديمقراطية اشتراكية ام تكامل فى احضان الرأسمالية الغربية، وهذا الاختلاف ينعكس على مفهوم الديمقراطية ذاته:فاما توسيع سلطات المواطنين المنتجين فى كافة المجالات وفى اطار نظام للادارة الذاتية المعممة او قصر هذه السلطات على برلمانية منتحلة من المؤسسات البرجوازية فى الغرب، تسلم المجال الاجتماعى كله لشهوات قوى الرأسمالية والمافيات التى خرجت من صفوف البيروقراطية.

ومنذ عصيان بولندا والمجر فى ١٩٥٦ حتى تأسيس منظمة «تضامن» فى ١٩٨٠ مرورا بربيع براج في ١٩٦٨، تبدو فى الافق دينامية تنظيم ذاتى وبزوغ جزئى للحلول الاشتراكية والمطالبة باصلاحات للسوق واستقلال ذاتى للمشروعات تندمج معا فى طموح مشوش الى اشتراكية ذاتية الادارة ، واليوم وازاء الكارثة الاقتصادية من جانب ودينامية الرأسمالية الغربية من جانب آخر **تنساق هذه المطالب وراء أفكار وهمية عن السوق وفضائله**، هذا بينما التطور المركب وغير المتكافىء، للرأسمالية على المستوى الدولى سوف يؤكد استحالة لحاق اوربا الشرقية بمستوى تطور الغرب، فهذه البلدان تستطيع ان تأمل-تحت افضل الظروف- فى تطور نسبى وتابع، ثمنه بطالة بالجملة وتزايد سريع للفوارق الاجتماعية.

الازمة البيروقراطية

١- من الخطأ أن نحكم على تطور احداث الاتحاد السوفيتى من خلال ذكريات السنين المسماه بسنوات«الركود» فى نهاية عصر برجنيف، اذ أن سنى ستالين هى سنوات التحول الجبار تماما كما تحقق تحت نير الدكتاتورية البيروقراطية، وهذا التحول تميز من أصله بتشوهات البناء الاشتراكى «فى بلد واحد»، وتولدت عنه- تحت سياط البيروقراطية وفى عجلة من الزمن- أهوال التراكم الاولى. ان الطبيعة البيروقراطيةوالاستبدادية للتخطيط-شأنها شأن محاولات الاصلاح- كانت دائما كابحا نسبيا لتطور القوى الانتاجية كما أنها عظمت تكلفته الاجتماعية ، غير أنها سمحت فى فترة ما بتطور سريع للقوى الانتاجية ونمو اقتصادى شاسع، ودعم سلطان البيروقراطية على هذه الركيزة.

٢- بعد هذه المرحلة الاولى للتراكم والتصنيع الثقيل وتنويع الانتاج، يكتسب تحسين مستوى التوزيع والاستهلاك أهمية متزايدة ، لكن المحافظية البيروقراطية وغيبة الديمقراطية ومنطق بناء الاشتراكية فى بلد واحد أو معسكر واحد،كلها تشكل العقبات أمام التطبيق المعمم للابتكارات التكنولوجية الحديثة، ومن ثم ينتهى الكبح اخر الامر الى طريق مسدود. ومنذ منتصف السبعينات تدهورت معدلات النمو بشكل ملحوظ فى مجمل الاقتصاديات المخططة متمشية فى توازى مع الازمة فى الدول الاستعمارية، وقد فاقم من الوضع هبوط اسعار المواد الاولية. وبينما اسهمت التسهيلات الائتمانية خلال السبعينات فى المحافظة على مستوى الاستهلاك طوال عقد بأكمله، تفجرت أزمة المديونية التى كانت مستترة فى البداية، فارضة-تحت عصا صندوق النقد الدولى- سياسات التقشف فى أوربا الشرقية [وقد تمخضت عن نتائج درامية فى رومانيا] ، وفوق ذلك كانت ميزانيات الاتحاد السوفيتى وبلدان الشرق مرهقة بالاعباء الثقيلة لسباق التسلح.

وقد ردت البرجوازيات الامبريالية على الازمة بالبحث عن مكاسب جديدة بزيادة الانتاجية واستخدام التكنولوجيا الحديثة، وكان ثمنها بطالة هيكلية بالجملة أما الاقتصادات المخططة بيروقراطيا فقد تمسكت على العكس من ذلك بالابقاء على ضمان حق العمل.

٣- ورغم وجود البطالة فيما بين الانتقال من عمل الى اخر ، ظلت هذه المجتمعات تتميز بضمان حق العمل وبالطبيعة اللاسوقية لقوة العمل ونقص اليد العاملة، وتوزيع السلع والخدمات الاساسية بأسعار منخفضة، كما تميزت ايضا بدخول لا علاقة لها الى حد كبير بالعمل المبذول فعلا.

وقد عبر مجمل هذه السمات عن نقص بالغ فى آليات السوق وعن سيطرة البيروقراطية فى آن معا. وما كان لتلك الانجازات ان تصير مرضية وقد لفمتها بشدة الطفيلية البيروقراطية [التوظيف السىء، التبديد، التنظيم البيروقراطى للعمل، التوزيع المحمل بأعباء الامتيازات والفساد] ، ومن ثم اصبحت انجازات نسبية بالمقارنة بالانهيار الاقتصادى العام والفساد المستشرى فى قطاع التوزيع والأضرار البيئية ، هذا فضلا عن ان شح الأدوية وسوء نوعية العلاج وذلك الضمان لحق العمل يضعان العراقيل امام اعادة بناء الرأسمالية.

ان المكاسب الاجتماعية لما بعد الحرب[التعليم، الصحة ، الاسكان] قد عانت من الركود ومصاعب الميزانية، ونجم عن ذلك تخلف فى ظروف الحياة كان الاحساس به اشد وطأة اذا قورن بظروف الحياة فى البلدان الرأسمالية الاكثر ثراء فى اوربا الغربية، كما نجمت عن ذلك أيضا أزمة فى شرعية السيطرة البيروقراطية. هذا الانحطاط الاجتماعى كان يلقى بثقله على عمال اوربا الشرقية وعلى ثقتهم بأنفسهم وقناعتهم بقدرتهم علي حل مشاكل مجتمعاتهم من خلال المقرطة الاشتراكية وعن طريق هياكل الملكية الدولانية. وقد زادت هذه النتائج من الاحساس بالمأزق الناشىء عن اخفاق الاصلاحات الاقتصادية السابقة وقمع محاولات الانتفاض ضد البيروقراطية .

٤- ذهبت أدراج الرياح الآمال العظام لحقبة جورباتشوف وتبددت وعوده باللحاق بمستوى انتاجية الدول الاستعمارية وتجاوزه قبل نهاية القرن، وتضائل اكثر فأكثر صدق الآفاق المستقبلية عن اعادة هيكلة الروابط الاقتصادية بين دول الكوميكون، وتعمقت من جديد الهوة التي كانت قد تناقصت بعد الحرب بين البلدان الرأسمالية المتقدمة وبلدان الاقتصاد المخطط، وبدت انجازات«الاشتراكية الموجودة حقا» نسبية وأقل واقعية ، ولم يعد فى الامكان حمايتها او الدفاع عنها بنظام التخطيط المعمول به، وانما بتطويرها النوعى والغاء الامتيازات البيروقراطية وتأسيس الاشراف الديمقراطى على الانتاج والتعمير الحضرى والبيئة وكافة الجوانب الرئيسية لعملية اعادة الانتاج الاجتماعى.

---

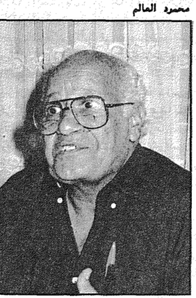
* صدر هذا التقرير قبل احداث أغسطس١٩٩١ ،وما تلاها من تطورات أدت الى انتهاء وجود الاتحاد السوفيتى من الخريطة العالمية (اليسار)

قضايا فكرية

سبعون عامًا على الحركة الشيوعية المصرية

تاريخ لم يزل ينبض بالحياة

في افتتاحية العدد الجديد من سلسلة كتاب «قضايا فكرية» يشير المشرف على تحرير العدد ، محمود أمين العالم. إلى أن نقطة البداية في التعامل مع حركة التاريخ هي «الاجتهاد في معرفة خصوصية هذه الحركة، معرفة عقلانية نقدية علمية، تسعى


محمود العالم

للإحاطة بمختلف عواملها ومعطياتها الفعلية».

وإذا كان التاريخ «الرسمي»، الذي يتم تدبيجه بمعرفة الأجهزة الحاكمة، لا يأخذ في اعتباره سوى إنجازات الحاكمين، ولايقف بباب الفقراء، والمطحونين والمستضعفين- على حد قول أحمد الرفاعي في شهادته الواردة بالعدد- فإن قضايا فكرية تسهم في كتابة التاريخ الحقيقي للوطن حيث تضئ منطقة طالما حاول صانعوا التاريخ الرسمي طمسها، وترفع إلى دائرة الضوء رجالا ونساء ناضلوا في صمت دون ضجيج ضد كافة أشكال القهر والاستغلال في مصر.

ليس من شك في أن القائمين على «قضايا فكرية» قد واجهوا صعوبات شديدة في عرض تاريخ الحركة الشيوعية المصرية، بكل ثرائه، على صفحات العدد المحدودة (٤٦٠ صفحة). فما بالك بإعادة عرض ماتضمنته قضايا فكرية من دراسات على صفحتين أو ثلاث. على أية حال، سنكتفي فيمايلي بالإشارة إلى عدد من المقالات الواردة بالعدد تاركين للقارئ مهمة البحث عنه والاطلاع المتأني على مواده.

رؤى الشيوعيين، ومواقفهم، وتوجهاتهم السياسية

تتوزع على صفحات قضايا فكرية عدة مقالات تناقش ، بالعرض والنقد، الرؤى الأساسية للشيوعيين المصريين في مختلف القضايا المحلية والعربية والعالمية على مدار العقود السبعة الأخيرة. وتستهل المجلة موادها بمقال يعرض فيه د. رفعت السعيد الخطوط الرئيسية لتطور الحركة الشيوعية المصرية عبر سبعين عاما، كنوع من النظرة الإجمالية، ثم تعود فتفصل هذا التاريخ وتناقشه باستفاضة أكبر وعبر مراحله المختلفه في بقية المقالات.

يبدأ د. عاصم الدسوقي بدراسة الحزب الشيوعي المصري في العشرينيات والثلاثينيات. ويشير إلى أن الحزب قد صاغ برنامجه الأول (١٩٢٣) بشكل عنيف ومعاد بوضوح لكبار ملاك الأراضي الزراعية، كما كان ذلك البرنامج صريحا في معاداته للوجود الانجليزي في مصر والسودان، أما على المستوى الاجتماعي فكان منحازا بصفة خاصة لجانب الطبقة العاملة بجناحيها الصناعي والزراعي. الا أن د.دسوقي يأخذ على البرنامج أنه لم يكن بنفس الوضوح في عدائه لاصحاب المشروعات الصناعية والتجارية. وفي معرض مقارنة ذلك بالبرنامج الثاني للحزب الشيوعي (١٩٣١)، يلاحظ د. دسوقي أن الحزب في برنامجه الجديد أصبح أكثر وعيا بمبدأ حق تقرير المصير للشعوب، وندائه بالنضال من أجل إقامة وحدة

عربية شاملة. ومن الجديد الذى أتى به البرنامج، مطلب فصل الدين عن الدولة.. ويبرر د. دسوقى للحزب موقفه المتشدد والعنيف من البرجوازية الوطنية، برغم تعارض ذلك مع قرارات ومبادئ الدولية الثالثة فى المؤتمر الرابع للكومنترن التى دعت إلى التحالف مع البرجوازية الوطنية والارستقراطية العقارية، فهذه المبادئ، وإن كانت مقبولة على الصعيد النظرى، الا انها، كما يرى د. عاصم الدسوقى، كانت صعبة التحقيق على المستوى العملى فى مصر، ذلك أن البرجوازية المصرية كانت متحالفة بحكم شروط الاستثمارات والامتيازات مع القوى الاستعمارية، ومن هنا كان الموقف الذى أخذه الحزب الشيوعى المصرى نابعا من خصوصية الوضع فى مصر.

بموازاة ذلك يدرس أمين عز الدين توجهات الحزب الاشتراكى المصرى (١٩٢١) مجددا الفكر حوله، حيث يقوم بتوضيح مايميز هذا الحزب عن الأحزاب السياسية السابقة عليه والمعاصرة.له ثم تأتى دراسة أشرف حسين التى يحلل فيها مضمون مجلة الضمير، لسان حال منظمة «طليعة العمال» الشيوعية فى الأربعينيات، ومن خلال التحليل يعرفنا أشرف حسين بموقف المنظمة من مختلف القضايا المثارة آنذاك. ثم يعود عمر الشافعى ليمر على تاريخ الحركة الشيوعية مرورا نقديا لكى يمثل صوتا آخر فى الحوار الدائر على صفحات المجلة.

ينتهج محمد يوسف الجندى نهجا آخر فى تناوله لتاريخ الحركة الشيوعية المصرية، فهو لايعرض لحزب أو مرحلة بعينها، وإنما يمضى إلى بحث التوجهات الأكثر أساسية فى تاريخ الحركة الشيوعية، مذكرا بالقضايا التى كانت محل خلاف بين الفصائل المختلفة على مر تاريخها، مثل قضايا التمصير، التعميل، النظرية، الوحدة، الجبهة، الأممية، الدين... الخ ، ويميز فى هذا كله بين تيارين أساسيين: التيار الموضوعى، والتيار الانعزالى. وإذا كان عرض الجندى لبعض هذه القضايا، خاصة التى تمثل أركانا رئيسية فى الفكر الماركسى، لن تثير خلافا بين القراء المهتمين، الا أن هناك قضايا سياسية أخرى لم تزل تلقى بظلها على اللحظة الراهنة، ومن ثم ستجد من يختلف مع طرح الجندى حولها، مثل قضية الجبهة والتحالفات (خاصة تحالف بعض التيارات الماركسية مع النظام الناصرى)، أو الأممية.

على مستوى آخر، وبدرجة أكبر من



التحليل، ودرجة أقل من السرد التاريخى، جاءت بعض الدراسات التى تتناول موقف الشيوعيين المصريين من قضايا النضال الوطنى (القضية العربية، القضية الفلسطينية)، وقضايا الصراع الاجتماعى ، و الشروط الذاتية للحركة (الوحدة والانقسام- حل الحزب..) وليس من المتاح هنا استعراض تلك المقالات، رغم أهميتها، حيث نخشى أن ننزلق إلى ابتسار وجهات نظر المؤلفين. لكن الإشارة واجبة إلى أن حساسية القضايا المطروحة كانت تستلزم فتح المجلة أمام أكثر من تيار شيوعى ليعبر عن رأيه، أذ لازالت تلك القضايا تثير خلافات عميقة، بل يعتبر تمايز الرؤى فيها أحد أهم الأسباب وراء تعدد تيارات الحركة الشيوعية الحالية فى مصر.

الماركسية فى الفكر والابداع

لاتتوقف فعالية الفكر الماركسى عند حدود النضال السياسى بمعناه الضيق، وإنما تتجاوز ذلك إلى التأثير فى مختلف مجالات المعرفة. حيث تمثل الماركسية إحدى الروافد الأساسية للفكر الحديث، تعطى لبقية الروافد وتأخذ منها فى حركة جدل حى نشط ومثمر. ولقد حاول كتاب هذا العدد من قضايا فكرية تحرى تأثيرات الفكر الماركسى فى مختلف مجالات العلوم الإنسانية فى مصر. الفلسفة ،الفكر الاقتصادى، علم الاجتماع ، النقد الأدبى.. كما تناولوا أيضا دور الماركسيين فى المؤسسات الثقافية وما أبدعوه من تطبيقات نوعية متميزة لرؤاهم، وكذلك ممارساتهم بشأن تطوير تلك المؤسسات بحيث تصل منتجاتها إلى الفئات الاجتماعية والشعبية الواسعة

شهادات صناع التاريخ

فى قسم من أكثر أقسام الكتاب حيوية، يعرض بعض مناضلى الحركة الشيوعية المصرية تجاربهم، ويسجلون خبراتهم لقراء ربما لم يعرفوا يوما بوجود هؤلاء المناضلين بينهم. فيتحدث أحمد الرفاعى عن دور الشيوعيين المصريين فى معركة القنال (١٩٥٦)، ويسجل أحمد طه ومحمد شطا خبرة العمل وسط العمال المصريين، ثم تأتى الوثائق لتسجل أكثر اللحظات مأساوية فى تاريخ الشيوعيين المصريين، لحظة حل الحزب بكل ماأحاط بها من ملابسات.

أخيرا، فإن الكتابة عن التاريخ تختلف عن المشاركة فى صنعه، وقراءة الأحداث بعد وقوعها تظل قاصرة، مهما حاول القارئ تمثلها والتفاعل معها، عن أن تبلغ العمق الانسانى بكل زخمة وحرارته. لكن قضايا فكرية، استطاعت أن تعيد الينا بعضا من حرارة أحداث انقضت تمهيدا للمشاركة فى أحداث ستأتى.

لينين.. بؤرة الجدل هذه الأيام "٢"

فى العدد الماضى من «اليسار» قدم الزميل أحمد الخميسى أحد موضوعات كتاب «لينين بؤرة الجدل هذه الأيام» الذى أعدته مجموعة من المفكرين وأشرفت على إصداره السيدة «ج.س. فولكوفا» وصدر عن دار نشر المؤلفات السياسية بموسكو، وشارك فى تأليفه مجموعة من الباحثين الذين كانوا يعملون بمعهد الفكر الماركسى التابع للحزب قبل حل المعهد والحزب. وكان الموضوع الذى عرض فى العدد الماضى من اليسار يدور حول اللينينية والستالينية. وفى هذا العدد يقدم الخميسى عرضا للمقال الثانى من الكتاب حول «التعددية الحزبية»

اللينينية بين التعددية الحزبية وديكتاتورية الحزب الواحد

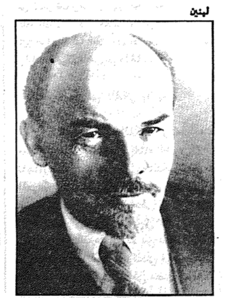
ترى ماهو الموقف الحقيقى للينين من التعددية الحزبية، خاصة أن الكثير مما كتبه لينين كان محظورا، وكان المنشور منه يتعرض للحذف والاختصار؟.

يقول «لهيتنبرج» ردا على ذلك:

– لم يكن موقف لينين من التعددية الحزبية ذا دلالة واحدة، فقد تبدل ذلك الموقف وفقا للظروف التاريخية المحددة. وعلى سبيل المثال وقف حزب البلاشفة– قبل ثورة فبراير ١٩١٧– مع انتصار الثورة البرجوازية الديمقراطية على أساس برنامج الحد الأدنى، وبالتالى كان البلاشفة يقفون مع التعددية الحزبية التى تعد من سمات المجتمع البرجوازى المتحضر. ومع ذلك يشهد تاريخ العلاقات بين البلاشفة والمناشفة والاشتراكيين الثوريين– ناهيك عن ممثلى الأحزاب البرجوازية– على أن العلاقات بين تلك القوى المختلفة كانت فى أغلب الأوقات بعيدة عن التسامح والوفاق. بل واتسمت فى أغلبها بالتعصب المتبادل والمواجهة.

وشهدت فترة ماقبل ثورة أكتوبر حالات من العمل المشترك بين البلاشفة والمناشفة والتنسيق بينهم فى مجالس السوفيتيات والنقابات والإثراء الفكرى المتبادل بينهم الذى انعكس فى الوثائق البرنامجية لكل من الجانبين. وطرح البعض فكرة إقامة تكتل يضم كافة القوى ذات التوجه الاشتراكى. وبذلك الصدد كتب الاشتراكى الثورى

لينين



«كارنولمعش» من سجن «شلهسيربورج» عام ١٩٠٥ يقول: «بلغتنى منذ فترة الأنباء الخاصة بنجاح وتقدم الحزب الاشتراكى الثورى فى نضاله، الحزب الذى جسد فى برنامجه كل طموحى وآمالى. وعلمت فى نفس الوقت بألم شديد عن الخلافات بين الحزبين اللذين يمثلان الاشتراكية فى روسيا. أيها الرفاق الأعزاء. ابحثوا فى برامجنا عما يقودنا الى الوحدة، فهذا أفضل من التركيز المتعنت على خلافات لن يحسمها إلا المستقبل».

ووضع البلاشفة فى اعتبارهم إمكانيات التعاون المشترك من الناحية التكتيكية مع الأحزاب ذات التوجه الاشتراكى، وعلى سبيل المثال كان لينين يرى فى أوائل سبتمبر ١٩١٧– قبل الثورة بشهر– أن اتحادا بين البلاشفة والمناشفة والاشتراكيين الثوريين من شأنه استبعاد احتمال الحرب الأهلية. وفى نفس الشهر اعتبر «الاجتماع الديمقراطى» أن مهمته الرئيسية هى زحزحة السلطة فى اتجاه تشكيل حكومة اشتراكية بحت، وفى المؤتمر الثانى للسوفيتيات عرض البلاشفة على المناشفة والاشتراكيين الثوريين اقتسام السلطة معهم، لكن الاخيرين رفضوا برنامج السلطة السوفيتية ودخول الحكومة وانسحبوا مفضلين تكتيك الانتظار. وكان ذلك بسبب الخلافات فى فهم «الديمقراطية الثورية» التى قصد بها البلاشفة «السوفيتات» فقط، وأراد بها المناشفة والاشتراكيون الثوريون الإدارات الذاتية المحلية، والتعاونيات،

والنقابات إلى جانب السوفيتات. وسرعان ماغير الاشتراكيون الثوريون موقفهم فى ١٧ نوفمبر ١٩١٧، ودخل ممثلهم «كوليجاييف» مجلس مفوضى الشعب، بصفته مفوضا لشئون الزراعة، وفى ٩ ديسمبر أصبح ستة من الاشتراكيين الثوريين اليساريين مفوضين للشعب (أى وزراء) ، وفى اللجنة التنفيذية المركزية لعموم روسيا والتى ترأسها سفيردلوف فى ٢١ نوفمبر ١٩١٧ دخل (٦٢) بلشفيا، و(٢٩) اشتراكيا ثوريا، و(٦) من المناشفة الامميين، و(٣) من الاشتراكيين الاوكرانيين، وكذلك اشتراكى ثورى واحد متطرف.

وكان يمكن للتجربة الاشتراكية فى روسيا ان تمضى فى طريق آخر، عبر حكومة إئتلافية – لم تستمر للأسف الا لعدة أشهر– وعبر طريق تكتل حزبى من مجموعة من الأحزاب الاشتراكية يستبعد بدوره نظام الحزب الواحد.

ويميل البعض اليوم لاتهام لينين والبلاشفة بأنهم السبب فى فشل تلك التجربة، وقد وجهت هذه الاتهامات للحزب منذ نوفمبر ١٩١٧، وكتب لينين فى معرض رده عليها يقول: «يتهموننا بأننا عنيدون، لانعرف المصالحة، ولانود أن نتقاسم السلطة مع حزب آخر. ولا أساس للصحة لكل ذلك».

ولكن لماذا سد الطريق أمام تجربة الائتلاف الحزبى؟ ودفعت البلاد الى طريق الحزب الواحد؟.

هذه قضية تحتاج الى دراسة جادة توفيها حقها من البحث بمساعدة الوثائق والارشيفات. ومع ذلك يمكن القول منذ الآن أن الحكومة الاشتراكية الائتلافية لم تر النور بسبب من أخطاء جميع الأحزاب التى وقفت حينذاك موقفا متشددا دون مهادنة بالنسبة للقضايا الرئيسية.

وفيما بعد اتسمت مرحلة «الشيوعية العسكرية» بطابع من الملاحقة والتنكيل بممثلى جميع الأحزاب التى وقفت ضد السلطة السوفيتية على نحو صريح، كما كانت الحرب الاهلية (١٩١٨) قد باعدت مابين البلاشفة من جهة والمناشفة والاشتراكيين الثوريين من جهة أخرى، فوجدوا انفسهم فى خندقين متقابلين.

وفى خريف ١٩٢٠ خفف البلاشفة من تشددهم ازاء المناشفة والاشتراكيين الثوريين، وسمح لهم باصدار مجلة «زناميا» (الراية) الناطقة باسم الاشتراكيين الثوريين اليساريين، ومجلة «نارود» (الشعب) التى كانت تصدرها مجموعة أقلية حزب الاشتراكيين الثوريين، ودعى ممثلو المناشفة والاشتراكيين الثوريين للمشاركة فى أعمال المؤتمر الثامن للسوفيتات فى روسيا.

لكن تمرد «كرونشتادت» وانتفاضات الفلاحين أدت مرة أخرى لتصعيد التنكيل والملاحقة للمناشفة والاشتراكيين الثوريين.

وفى نفس الوقت اعترف لينين فى المؤتمر العاشر للحزب الشيوعى الروسى– فى مرحلة السياسة الاقتصادية الجديدة– بمشروعية وامكانية التعددية الحزبية، انطلاقا من أن تعدد اشكال الملكية وتعددية المصالح الاقتصادية فى تلك المرحلة لابد أن تجد انعاكسا لها فى التعددية السياسية. وبذلك الصدد قال لينين فى ذلك المؤتمر: «مما لاشك فيه أن أى تطور للعلاقات البرجوازية الصغيرة سيولد أحزابا سياسية كانت تتشكل فى روسيا منذ عقود، ونحن نعرف ذلك جيدا. وليس لنا هنا أن نختار هل سنسمح أم لا بتطور هذه الاحزاب، ولكن لنا أن نتخير فى حدود معينة بين أشكال تمركز هذه الاحزاب وتوحيد نشاطاتها».

وفى يناير ١٩٢٢ عاد لينين مرة أخرى لفكرة التعددية الحزبية فى مخطط لمقالة له بعنوان «مذكرات كاتب اجتماعى»، لكن هذه المقالة لم تكتمل على أية حال. ولكن قراءة الخطوط كافية للقول بأن لينين كان يفكر فى إضفاء الشرعية السياسية على حركة المناشفة آملا فى انشاء «جبهة مشتركة» مع ممثلى الديمقراطية البرجوازية الصغيرة. ولعل لينين كان يخطط لهذه المقالة ردا على اقتراحات كاريل راديك الداعية لإكساب الحزب المنشفى شرعية. واذا كانت المقالة لم تكتمل، فان لينين فى الواقع رفض اقتراح «كاريل راديك» فى مذكرة كتبها لينين لفيتشيسلاف مولوتوف وأعضاء المكتب السياسى، وبدلا من إضفاء الشرعية على المناشفة اقترح لينين:

١– التنديد بكاريل راديك لأنه لين العريكة مع المناشفة

٢– تصعيد الملاحقات ضد المناشفة وتوصية محاكمنا أيضا بتصعيدها.

لقد تغذى عدم التسامح إزاء المناشفة والاشتراكيين الثوريين من صراع تلك المجموعات ضد السلطة السوفيتية. وقد حافظ لينين على هذا الشعور تجاه تلك المجموعات حتى آخر أيامه. وفى مقالته «حول مهام مفوضية الشعب للعدل فى ظروف السياسة الاقتصادية الجديدة» طالب لينين بتصعيد الملاحقات ضد الأعداء السياسيين للسلطات السوفيتية وخاصة المناشفة والاشتراكيين الثوريين، والقيام بذلك وفقا لنظام سريع ثورى ومناسب، مع ضرورة إجراء عدد من المحاكمات النموذجية من حيث سرعتها وشدتها.

المقتطفات التى استشهد بها «فيتنبرج» مأخوذة عن المؤلفات الكاملة للينين بالروسية، من المجلد ٣٥ص٧٥، المجلد ٤٤ ص ٥٠٤، و٥٠٥، والمجلد ٥٤ ص ١٤٨، والمجلد ٤٤، ص ٣٩٦، حسب تسلسلها فى هذه المقالة.

---

* *

ويناقش «أ. سوروكين» نفس القضية قائلا:

–« لم يكن من شأن لينين أن يتناول أية قضية تناولا ذهنيا مجردا، بما فى ذلك القضية موضع البحث: أى التعددية الحزبية والموقف منها. ولذلك فمن الضرورى هنا مراعاة مجمل أفكار لينين بصدد هذه المسألة. ومن المعروف ان لينين ربط التطور التقدمى للمجتمع بنشاط حزب الطبقة العاملة. وجرت الإشارة من قبل الى أن لينين– قبل ثورة أكتوبر– كان يؤيد إقامة نظام الديمقراطية البرلمانية بتعدديتها السياسية. وقد اعتبر لينين– انطلاقا من أن إقامة ديكتاتورية البروليتاريا هى المهمة المباشرة للثورة الاشتراكية– أن البروليتاريا المنظمة فى السوفيتات بقيادة الحزب هى التى تمارس تلك الديكتاتورية. ويكاد الحديث عن «الدور القيادى» للحزب أن يكون قاسما مشتركا لكل أعمال لينين النظرية التى كتبها بعد ثورة أكتوبر. وفى يوليه ١٩١٩ فى المؤتمر الأول للعاملين فى التربية والتعليم بروسيا، خاطبهم لينين بقوله: «عندما يتهموننا بديكتاتورية الحزب الواحد فإننا نقول لهم «نعم» لديكتاتورية الحزب الواحد، اننا نقف على هذه الأرضية ولن نخرج عنها».

ومما لايخلو من مغزى هنا أن لينين علل رفضه التعاون مع حزبى المناشفة والاشتراكيين الثوريين بتردد وتذبذب الحزبين لصالح البرجوازية، ولم يكن تمرد «كرونشتادت»

ولا انتفاضة انطونوف هو ماجعل لينين يتمسك برأية المذكور فى ظروف مختلفة جديدة. ذلك أن لينين فى خريف وشتاء عام ١٩٢٠ فى ظل الحرية النسبية للحياة السياسية الداخلية كان يصف المناشفة والاشتراكيين الثوريين بقوله أنهم: «عملاء للامبريالية العالمية سواء أكان ذلك بمحض ارادتهم أم بدونها، وبوعى أم بدون وعى». كما أنه أكد أكثر من مرة على فكرة أن وحدة الطبقة العاملة لايمكن تحقيقها الا بحزب ثورى ماركسى ومن خلال صراع لاهوادة فيه ضد الأحزاب الأخرى كافة».

فما الذى جعل لينين يتمسك بهذا الموقف؟.

من الواضح أن التجربة السياسية السابقة الخاصة بأحداث أواخر ١٩١٧ قد ساهمت بقسط كبير فى بلورة ذلك الموقف، والمقصود **رفض الزعماء المناشفة والاشتراكيين الثوريين القبول بحل وسط بعد قمع تمرد كورنيلوف، وانسحابهم من المؤتمر الثانى للسوفيتات، ثم رفضهم بعد ذلك الاتفاق لاقامة حكومة اشتراكية ائتلافية.** قد تكون هذه الأحداث هى التى أقنعت لينين نهائيا باستحالة الحوار البناء مع المعارضة فى إطار الديمقراطية البرلمانية وهيئتها الأساسية حينذاك أى المجلس التأسيسى. نعم..لم يبد خصوم البلاشفة من المرونة والبصيرة السياسية القدر الكافى، ولكن بوسعنا أن نقول نفس الشئ أيضا عن البلاشفة. **فقد كان الحل الوسط الذى اقترحه البلاشفة يشترط الاعتراف القاطع من الأحزاب الأخرى بالسلطة السوفيتية، والتحولات الاشتراكية التى تمت حينذاك.** وفى اعتقادنا أن مثل هذه السياسة لم يكن لها أن تشكل قاعدة متينة لعهد طويل من الوفاق مع أحزاب اعتبرت أن التحولات الاشتراكية فى ظروف روسيا كانت سابقة لأوانها، **وكان الاتفاق مع البلاشفة يعنى أن تتخلى تلك الاحزاب عن مبادئها البرنامجية وأن تفقد وجهها السياسى المتميز.** وفى الواقع فإن اقتراح البلاشفة لم يكن تنسيقا بين مصالح مختلف الفئات الاجتماعية عبر حلول سياسية وسط، ولكن إخضاع البعض لمصالح البعض الآخر. ولذلك لم تكن صدفة أنه حتى الاشتراكيين الثوريين اليساريين الذين دخلوا مجلس مفوضى الشعب سرعان ما خرجوا من تكتلهم مع البلاشفة. ولعله ينبغى الاعتراف بأن البلاشفة بالغوا لحد ما فى قدرة حزب واحد على أن ينعكس ويجسد مصالح أغلبية السكان بخطه السياسى. وقد كان لينين يدرك بالطبع أن أحزابا جديدة قد تنشأ نتيجة للظروف المتولدة عن السياسة الاقتصادية الجديدة (نيب) والتى تتضمن الإقرار بوجود مصالح متناقضة داخل المجتمع ، **ولكن من المبالغة أن نستنتج من ذلك أن لينين اعترف حينذاك بامكانية ومشروعية التعددية الحزبية.** لقد تبقت خطوة واحدة نحو ذلك الاعتراف..لكنها لم تحدث. وقد أكد لينين فى المؤتمر العاشر أنه لايمكن السماح للمناشفة والاشتراكيين الثوريين بممارسة أعمال فعلية الا فى مجالى الشئون الاقتصادية والتعاونيات، وحتى ذلك لابد أن يتم تحت: «مراقبة وتأثير الشيوعيين المنظم».

ومما لايخلو من مغزى أيضا أن الاقتراحات التى تقدم بها عدد من رجال الحزب مثل **«فاردين» و«أوسينسكى» و«مياسنيكوف»** بشأن إشاعة الديمقراطية فى النظام السياسى داخل البلاد والسماح بنشاط الأحزاب المعارضة بشكل أو بآخر، وضمان حرية الصحافة، أن كل ذلك قد قوبل برد سلبى من لينين، ومما يشير الاهتمام مضمون الرسالة التى بعث بها لينين الى **«مياسنيكوف»**، فقد وافق لينين معه على ضرورة استبدال شعار «الحرب الاهلية» بشعار «السلام الأهلى»، **لكنه رفض رفضا قاطعا القبول بشعار «حرية الكلمة»** التى لم تكن تعنى بالنسبة للينين الا تسهيل مهمة العدو، بينما على حد قوله: **«اننا لانريد أن ننتحر، ولهذا لن نقدم على ذلك».**

وفى فترة الاستعداد لمؤتمر «جنوا» كتب **«تشيتشيرين»** فى إحدى رسائله للينين يسأله: «إذا كان الأمريكان يلاحقوننا كثيرا ويطالبوننا بالهيئات البرلمانية التمثيلية، أفلا تعتقد أنه بإمكاننا إدخال تعديل صغير على دستورنا مقابل تعويض محترم؟». وردا على ذلك وضع لينين تحت كلمة: «بإمكاننا» أربعة خطوط، ووضع على هامش الصفحة ثلاث علامات تعجب، وكتب: «جنون»!.

وفى المؤتمر الحادى عشر المنعقد فى مارس ١٩٢٢ جزم لينين بقوله: «إننا نسمع بالرأسمالية ولكن ضمن الحدود التى يحتاجها الفلاح، هذا أمر ضرورى لايستطيع الفلاح من دونه أن يحيا أو يدبر اقتصادياته، ولكن الفلاح الروسى يستطيع أن يحيا من دون دعايات المناشفة والاشتراكيين الثوريين».

وبالرغم مما سقناه من شواهد وأمثلة، **فإننى أعتقد أنه من غير المقبول اتهام لينين بالتعسف المطلق.** ذلك أن نظرة على مجمل أقواله تدل على إدراكه لإمكانية وفائدة اختلاف الآراء، وتعدديتها داخل الحزب. ومن المعروف أيضا أن لينين لم يربط بين رفضه للمواقف التكتلية عام ١٩٢١، وبين رفضه لمناقشة أهم المسائل الخلافية. وعلى العكس فقد نظم لينين اصدار مختلف النشرات لمناقشة القضايا الخلافية، ودافع عن حقوق الأقلية الحزبية، الخ.. ولا يجب هنا أن ننسى أيضا مرحلة «اطلاق الحريات» فى النصف الثانى من عام ١٩٢٠ ومطلع عام ١٩٢١ حين تم توسيع حدود النشاط الحزبى المكشوف للمناشفة والاشتراكيين الثوريين اليساريين، وأقلية حزب الاشتراكيين الثوريين التى انشقت عن الاشتراكيين الثوريين اليمينيين. أيضا فإنه فى نوفمبر عام ١٩٢١ تم السماح بنشاط دور النشر الخاصة، وفى فبراير ١٩٢٢ أجريت تعديلات فى اللجنة الاستثنائية لعموم روسيا، قيدت بشكل ملحوظ صلاحيات ونشاط هيئة الأمن الجديدة.. وفى ربيع ١٩٢٢ تم إقرار القانون المدنى لروسيا الذى عزز الشرعية فى البلاد. **أما الإجراءات المتشددة داخليا فإنها لم تتخذ إلا بعد تدهور الأوضاع الاقتصادية وتفاقم الأزمة السياسية.**

أخيرا، من الضرورى الإشارة الى أن لينين كان يتناول قضية التعددية الحزبية بصورة مستمرة.. **وأنه- وهو سياسى ينطلق من الممارسة العملية- كان يقر بتنوع وتعدد المصالح، ومن ثم كان يمكن للاعتراف بالتعددية الحزبية أن يكون الخطوة التالية للينين، لكن متسعا من الوقت لم يكن قد تبقى أمامه، فظلت أبحاثه النظرية المنهكة- فى أعماله الاخيرة- غير مكتملة فيما يخص جملة من المواقف والقضايا.**

المقتطفات التى استشهد بها «سوركين» من المجلدات الروسية رقم (٤٢) ص ٢٩٤، والمجلد نفسه، ثم المجلد (٣٩) ص ١٣٤، والمجلد نفسه ص ١٧٣، ثم نفس المجلد، ثم المجلد (٤٣) ص ٧٥، ثم نفس المجلد، ثم المجلد (٤٤) ص ٧٩، والمجلد نفسه، ثم المجلد (٤٥) ص ١٢٠، حسب تسلسلها فى المقالة.

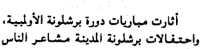


بعد برشلونه

التليفزيون جاهز.. للعودة إلى الماضى



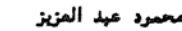
ماجدة موريس



أثارت مباريات دورة برشلونة الأولمبية، واحتفالات برشلونة المدينة مشاعر الناس ،فأدمنت التليفزيون، وغضبت عليه فى الوقت نفسه..

ومن الصعب أن يجسد جهازما الشئ ونقيضة كما يحدث مع جهاز التليفزيون المصرى فى علاقته بالمشاهد، والسبب طبيعة هذه العلاقة، وظروفها التاريخية التى جعلت التليفزيون جهاز الجماهير العريضة الذى تطل من خلاله على الحياة التى لاتعيشها. فهو هنا بمثابة قوت الفقير.. الثقافى والفنى والإعلامى. إذا صح هذا التعبير. فالفقراء فى مصر كما يسدون حاجاتهم الغذائية بأغذية معينة، محدودة، يزداد التركيز عليها مع كل زيادة فى الاسعار، فإنهم أيضا يسدون حاجاتهم الترويحية ويمارسون «شوفان» الدنيا من خلال التليفزيون فقط، فهو الغذاء الثقافى الفنى الوحيد المتاح بعد أن ارتفعت أثمان دور العرض السينمائى، والمسرحى، وارتفعت حتى أسعار كازينوهات الدرجة الثالثة، واختفت شواطئ النيل وراء أردية طبقية لهذه الفئة أو تلك، بالإضافة إلى اشتعال أسعار الكتب والمطبوعات..

وقد أصبح الدافع للمشاهدة مثله مثل غريزة الأكل، وحب البقاء، فهو يتغلب عادة على حالة الغضب من التليفزيون لبرامجه الرديئة فيواصل الناس المشاهدة هروبا من أشياء أخرى، وأحيانا مايجدون فيما يرونه تسرية حقيقية، ولكن غالبا مايكون الحصاد قليلا. والتالف كثير، فإعلانات التليفزيون وبرامجه التافهة وافلامه المعادة (التى يتم



محمود عبد العزيز



صفوت الشريف



تجديدها للمرة الألف) هى الصنف الغالب، أما الجديد الباعث على الفرح فهو قليل بالفعل،

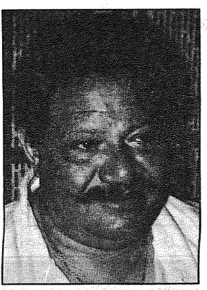
ومنذ بداية هذا العام مثلا فإن القليل الجيد لم يتجاوز ثلاثة أعمال درامية أو ربما أربعة(**ليالى الحلمية- رأفت الهجان- لايزال الحب مستمرا- طعم الأيام**)، وبرنامج واحد جديد استطاع جذب قطاعات من الناس إليه بفعل الطرافة، والاحتياج وهو (**كلام من ذهب**) ولأنه خاطبهم- أى مقدمه، -بأسلوب مختلف، فيه قدر من الإنسانية رغم إنه فى النهاية يصب فى خزانة المعلن الذى يموله، الدعاية والمشاعر معا، وهو بذلك أثبت أنه اذكى معلن ظهر فى تاريخ التليفزيون، لأنه حول مشاعر الناس واهتمامها فى آن واحد لترويج سلعته، عكس المعلنين الآخرين الذين يبيعون السلعة باستخدام عبء الإعلان، الاستفزازى فى أحيان كثيرة، على كاهل المشاهد.

قوى.. ولا أنياب

ومن جانب آخر، فإن التليفزيون يبدو منحازا للمعلن ويسير على سياسة تشعر المشاهد بأن دوره اكثر هامشية مما يتوقع. فإلى جانب زيادة الإعلانات الرهيبة ودخولها وسط « تيتر» البرنامج وبدايته بشكل ثابت فإن التليفزيون لايقدم أى برنامج لحماية المستهلك من عيوب السلع، وليست له آية علاقة بترشيده فى غابة الأسعار، ومبدأه الثابت هو الانسحاب من أمام آية قوة حقيقية تتكون فى هذا البلد، ومحاولة كسب ودها وإعلان الخضوع التام لها، بداية بالقوة التى ينطلق منها هو نفسه، **المؤسسه الحاكمة**، وتدريجيا مع كل القوى التى تنمو فى ظلها . وقد فرش الأرض ورودا **لشركات توظيف الاموال** حتى أصبحت كأنها المصارف الشرعية واعتقد الناس أن كل هذه

لوسى وماجدة زكى — آثار الحكيم من ابطال ليالى الحلمية





يحيى الفخرانى



إلهام شاهين



المساحات المفروشة لها على شاشته ماهى إلا دلائل الشرعية. والآن يحدث هذا مع شركات الإعلانات الأخرى، لكن بالقدر المناسب لإمكانياتها المالية، ويحدث هذا مع كل القوى الموجودة ولها انياب، رجال الاعمال أصبح لهم ناد فى التليفزيون، والمتطرفون أصبحوا ينفذون من بين برامج عديدة، ووصل أحدهم حتى الشاشة من مسجد التليفزيون ليعلن للناس **أن الغناء والفن حرام وكفر.**

ولايمكن أن يصدق الكثيرون أن ما يدور على الشاشة هو عكس ماتريده الحكومة ،حتى وإن اعلنت عزمها على مكافحة الإرهاب وغول التطرف، لأن مايحدث يعنى شيئا من أثنين ، إما أن الحكومة لاتسيطر على تليفزيونها رغم أنها ترفض بشدة مشاركة أى جهة أخرى فى إدارته ويقاتل وزيرها **صفوت الشريف** ضد أى مشروع لإدخال تليفزيون خاص فى مصر، وإما أنها -أى الحكومة- لاترى التليفزيون إلا ساعة نشرة الأخبار فقط لترى نفسها فيها وتعرف أن كل شئ تمام وأن الأمن مستتب.

وربما لهذه الأسباب كلها شعر المشاهد بأنه تخلص من عبء ثقيل مفروض عليه المشاركة فيه (لأنه لابديل) بالانتقال إلى برشلونة ومباريات البطولة بين البشر بعضهم وبعض والقدرات الخارقة التى تختلف بالضرورة عن قدرات «رامبو» «ووركى» الخرافية فمن بين ميزات الألعاب الأولمبية التى تابعها المواطن التأكيد على قيمة البشر وأهميتهم فى صنع التفوق وفى تحقيق المجازات فى الحاضر والمستقبل ورؤية هذه الإنجازات بالعين المجردة. فهل هناك «دحض» لأفكار العودة للماضى والتقوقع فى أحضانه أكثر مما يحدث فى الملاعب المفتوحة، وتحت عين وبصر مئات الملايين فى العالم، لقد رأى المواطن المصرى فى الأولمبياد صرخة تحذير له شخصيا من السقوط فى براثن الماضى والنظر إلى الخلف، وما ثورته على تخلف الفرق المصرية إلا ثورة على النظام الاجتماعى كله الذى لايسمح بنمو الابطال فى بلد لم تنضب فيه البطولة قط فى تاريخه كله، وقد ساهم التطور الكبير فى أجهزة النقل والاتصال وفى تقنيات التليفزيون، فى تقديم رسائل أكثر وضوحا مما نقدمها أحيانا من ملاعب مصر، أما الفريق الذى تولى الاخراج والتصوير فقد استطاع التعبير عن وحدة كل شئ، الرياضة والفن والروح الانسانية من خلال الربط والانتقال بين الملعب والمشاهد والمزج والتأمل، والتوقف عند لحظات المحاولة والإعادة وإبراز مشاعر الإخفاق والامل والنجاح.. إنها سيمفونية حقيقية دارت أمام عيوننا ، فى بيوتنا ، لتخرجنا كلية من القصص الركيكة والإعداد والتقديم والإخراج، التى تسجل عادة فى أوستديوهات، ويتدخل فيها الرقيب بحذف مشاهد، أو حتى جمل على السنة ضيوف البرنامج، ويصبح الانجاز الوحيد فيها- غالبا- هو انها نفذت وقدمت لنا بفعل ظروف العمل اللا إنسانية التى يعرفها كل من يعمل برنامجا فى التليفزيون، ومن هنا سارعت مديرات القنوات ومديروها إلى الإعلان عن مفاجآتهم السارة لنا قبل نهاية مباريات برشلونة بأيام.. وكانت المفاجأة هى مزيد من الأفلام ومقاطع المسرحيات القديمة.. لقد اعتقدوا أن الماضى ممكن أن يغنى عن الحاضر والمستقبل.. كل الوقت..

فيلم "أحلام في فراغ" لعمر القطان

فلا ماتت أحلام البسطاء!

أحمد يوسف

سوف تظل فى ذاكرتك طويلا «بطلة» الفيلم التسجيلى «أحلام فى فراغ»، لأنها بطلة بالمعنى الحقيقى للكلمة، على المستوى الواقعى والمأساوى، لولا أنها ليست كأبطال أرسطو، فهى لم تصنع مصيرها التراجيدى الذى عاشت وتعيش فيه، لكنها على الرغم من ذلك، وفي قلب المأساة، تظل قادرة على أن تصنع الحياة.

أراد المخرج الفلسطينى الشاب «عمر القطان» أن يجسد اللحظة الراهنة من واقع الأمة العربية، بكل تناقضاتها المتفجرة، فوجد ضالته فى هذه المرأة «أم محمود»، صانعة الحياة المحكوم عليها بحياة كأنها الموت، المتشائمة المتفائلة، المستسلمة المتمردة، السجينة وواهبة الحرية.

أراد عمر القطان أن يعبر عن الماضى والمستقبل، الجماهير والوطن، الواقع والرمز، فكانت بطلة «أحلام فى فراغ» التى تراها مع اللقطات الأولى تشارك النسوة بزغاريدها الصاخبة فى الاحتفال بختان مولود جديد يستقبل الحياة، بينما يكون الرجال في الجانب الآخر ينصتون بكل جوارحهم لشيخهم بنبرته الخاشعة، يتحدث عن معجزة لقاء الملاك جبريل بالنبى، وتنطلق موسيقى الناى، وتنزل عناوين الفيلم على لقطات الطرق الصحراوية التى تجوبها سيارات وشاحنات، لنعود مرة أخرى لاجتماع الرجال حول الشيخ، وأطفال مبهورين بكلماته الساحرة عن التربية المتصوفة، وانطلاق في طقس الذكر، على صوت التراتيل الجميلة التي تهز الوجدان وقد أمسك الرجال في حلقة الذكر بأيدى بعضهم البعض كأنهم بنيان مرصوص.

من هذا التقابل الدقيق بين العالمين، يصنع عمر القطان فيلمه الذى يجب أن تعيد دائما تأمل مغزى التجاور والتحاور بين اللقطات المتعاقبة فيه، وأن تصل بنفسك إلى النتائج والدلالات، وان كان صوت المعلق سوف يقودك بكلماته التقريرية المباشرة إلى قلب هذا الواقع، تسمعها على شريط الصوت بينما ترى على الشاشة لقطة لنفق مظلم طويل. إنه يتحدث عن الواقع اليومى الذى اختاره، فى الأردن خلال خريف ١٩٩٠، حيث تعيش شريحة هامة من أجيال عديدة من الفلسطينيين، منهم من نزح من أرض الوطن شابا أو طفلا، ومنهم من رأى الحياة فى مخيمات الهجرة، ويذكرك المعلق بأن حرب الخليج كانت وقت تصوير الفيلم على الأبواب، ووجد البعض فيها تجسيدا لحلم الحرب المقدسة ضد العدو، وضد واقع «الإحباط» والفقر واليأس».

واقع، وواقع:

على أرض هذا التقابل بين الحياة اليومية لامرأة فلسطينية بسيطة، والذوبان في عالم البحث عن هوية دينية، يتشابك الواقع، كما تتقاطع مشاهد الفيلم، فى البداية سوف نرى «أم محمود» تمارس أعمالها المنزلية، بينما تحدثنا عن رحلة حياتها، وقد دفعتها مأساة التشريد عام ١٩٤٨-عندما كانت طفلة فى التاسعة من عمرها-إلي الهجرة من مدينتها يافا، إلي عمان فى الأردن، وها هى المخيمات المؤقتة الفقيرة تحولت إلي مساكن معدمة للإقامة الدائمة، وكأنها تكريس لواقع أبدى، إنها تطوف فى أرجاء المنزل، تعرفنا على الصور المعلقة على الجدران، الزوج الذى قضى حياته في التأمل الصامت، وأحد أبنائها الذى قرر أن يطلق لحيته دون أن تفهم المرأة لذلك سببا مقنعا، وتنتهى إلي الشكوى من أن المجتمع كان يطالبها منذ أن كانت طفلة بالاعتكاف فى منزلها لأنها امرأة.

فى المشهد الثانى يطالعنا أحد قادة الحركة الإسلامية، بوجهه الوديع، وصوته الحنون، يحدثنا عن الروحانيات لتنتقل الكاميرا إلي حلقة ذكر وتسابيح ثم نعود إلى المرأة تتحدث عن تلك الدوامة الطاحنة من الأعباء اليومية التى لا تنتهى، وتنبهنا إلى أن الأبناء يعانون من البطالة.

فى المستشفى الإسلامى فى عمان يلتقى العالمان، أو الواقعان، حيث تذهب المرأة للفحص الطبى، ويحدثنا أحد الأطباء فى جمل تقريرية عن فكرة تطبيق المبادىء الإسلامية فى ميدان الطب، ويخفت صوته على شريط الصوت رويدا رويدا، بينما تتحرك الكاميرا فى حركة بانورامية إلي «أم محمود» التى تتثاءب، وتبدو مشغولة بمشاهدة التليفزيون، حيث ترى مشهدا من فيلم يصور تحرير **صلاح الدين الأيوبى** للقدس!

فى الشارع تدور- دائبة- حركة البيع والشراء، بينما الابن الملتحى محمد يقف فى غرفته بين لوحات يرسمها لكى يعبر بها عن ذاته، أو كما يقول: «عن الصراع.. أشكال مش واقعية»، وكأنها امتداد لتلك الدائرة التى اختار أن يلجأ إليها، لعله يجد فيها إجابات جاهزة عن أسئلته الحائرة، وهى الإجابات التى سوف يستخدمها في حواره مع أمه، حين تناقشه وتحاصره فى آرائه المتزمتة حول المرأة، التى يرى فى حسم وحزم أن «كلها عورة».

مع هذا الحوار المتناقض المحتدم بين الأم الساذجة التى تنتمى إلى جيل الماضى، والابن المتعلم الذى ينتمى إلي جيل الحاضر، يتقاطع حديث رجل الدين، الذى يبدأ بأنه يرى أن الاسلام لم يعارض عمل المرأة، لكنه يحدد بأنه العمل الذى يدور فيما يسميه «الوظيفة الطبيعية» للانجاب وتربية الأطفال.

جانب آخر من حياة «أم محمود»، يلقى

المخرج الفلسطينى عمر القطان



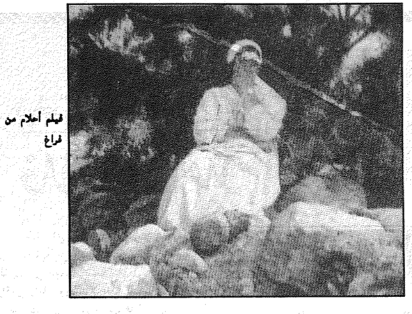
عليه فيلم «أحلام في فراغ» الضوء الكاشف في علاقة المرأة مع زوجها ،الذي قد يقدم له الفيلم أحيانا جانبا متزنا ،لكنه يركن إلى السلبية ،وكأنه يجسد الرجولة التي يجهضها الواقع المرير ،ولا تجد متنفسا إلا في تأكيد سطوته على امرأته ،ليغيب الحب والعاطفة.

أحلام وكوابيس:

في مدرسة البنات ،تكاد وجوه الطفولة البريئة تختفي تحت الحجاب ،تلقى عليهن المدرسة تحية الاسلام،فيرددن التحية في آلية ورتابة صارمة ،ليبدأ درس الصباح استكمالا للحديث عن اليوم الآخر،ونفخ الملاك في البوق، لترى وجوه البنات الصغيرات، وهن يسمعن في براءة ودهشة عميقتين تفاصيل أهوال يوم القيامة،في الجانب الاخر ترتاد «أم محمود» مدرسة محو الأمية ،لتستطرد في الحديث عن بطولات النساء في التاريخ العربي وجهادهن.

في ذروة التناقض كما يقدمه فيلم «أحلام في فراغ» تبدو المدينة في الليل ، وتتصاعد آهات رجل في غناء يختلط فيه الشجن بالتبتل الديني ،بينما ترى المرأة تدعو الله أن يخلصها من حياتها ، ليستكمل رجل الدين حديثة عن مظاهر الدنيا الفانية الزائلة ،في أفراحها وآلامها ،وعن الراحة الدائمة في الجنة.

لكن الحياة تمضي ،وتقطع المرأة وأفراد أسرتها – الذين يجسدون تباين المشاعر والأفكار في الواقع العربي الراهن- لياليها في «الفرجة» على التليفزيون ،وتبادل الآراء عما يجري حولهم،في تلك الأيام التي سبقت حرب الخليج، التي كانت تمثل عند هؤلاء المطحونين على اختلافهم صراعا بين الحق والباطل،يرى فيها البعض-مثل الأم والأب- أملا في استرداد فلسطين،ويرى اخرون-مثل الابن الملتحي- أنها الخطوة الأولى لإقامة الدولة الإسلامية. وفي الوقت الذي تسمع فيه الحوار المحتدم حول الأحلام،يعرض لك شريط الصورة سيلا متلاحقا من اللقطات لرجال يجلسون على المقاهي يلعبون الورق،ويرمون بالنرد ،ويدخنون في شراهة ،وتعبث أيديهم في الفراغ،بينما ينخرط رجال آخرون في حلقات الذكر التي يتصاعد ايقاعها ،**انتظارا لتحقيق أحلام العودة والانتصار،أو إرساء الحكم الديني الذي يصهر فيه الجميع عهدا للمفاهيم البشرية والأهداف السياسية التي تستند إلى حاكمية الله.**



فيلم أحلام من فراغ

إنك حين ترى هذا الجزء من الفيلم ،تكون مدركا لنهاية هذه الأحلام ومصيرها..وهو ما قد تغص به الحلوق وتهصر القلوب وتتشتت العقول .لكن الفيلم ينهي تلك الدراما الخانقة بمشهد يشبه الحنا غنائيا أسيانا ،وإن كان يفتح أمامنا باب ضيقا للأمل.

إن الأم تمضي مع ابنها الملتحي في رحلة في الخلاء،إلي الشاطيء المهجور على البحر الميت، هنا يلتقي العالمان ، وهما ينظران إلى بعيد، على الشاطيء الاخر،حيث الوطن :فلسطين وتستعيد الأم ذكرياتها عن **يافا**، المدينة الجميلة،التي سوف تعود ،وتتمنى لو تتجمد المياه فتخطو فوقها ،مثلما سار المسيح فوق الماء،لتعبر إلي **يافا**،ويجادلها الأبن – مداعبا- حول رأيها في وسائل العودة إلى الوطن واستعادته،وتجيبه بكلماتها البسيطة كأنها تعطيه الدرس: **«اليهود مش أقوى مننا ..فيه ناس طلعوا القمر..مش ينعرف نوصل لفلسطين؟ بنوصل لها ..أهون منها ما فيه»** وتتأمل الكاميرا وجهها ،ثم ترحل إلي شاطيء البحر حيث تعصف الرياح بالأشجار ،بينما البحر ميت ساكن مثل الأحجار على شاطئه، ويتصاعد صوت ترتيل متبتل،تقطعه صرخات على الوتريات كأنها أنات ملتاعة.

حتى لا تبقى أحلاما في فراغ:

إن «أحلام في فراغ» الفيلم،ليس أحلاما في فراغ ،كما الأحلام في الواقع أيضا ،لا تنطلق أبدا من الفراغ،وإن بدا الواقع المتشابك عصيا على التفسير أحادي النظر،وإذا كان يجب علينا أن نؤكد على جرأة المخرج الشاب **عمر القطان** في اقتحامه الجسور لهذا الموضوع المثير للجدل،أو أن نشير إلى براعته الفنية التي يظهرها في فيلمه الأول،فإننا قد نلمح بعض التكرار الذي يفقد الفيلم تماسك البناء.

لكن الفيلم يعجز عن أن يرى «الواقع» على الرغم من أنه ينظر إليه لأنه لا ينطلق من الرغبة في تحليل هذا الواقع ،وإنما من الرغبة في التأكيد على مقولة جاهزة،تردد على نحو ما النظرة الغربية لحرب الخليج ،وهي المقولة التي تسمعها على شريط الصوت في بداية الفيلم،في تعليق تقريري: **«إنها أمة تمضي إلي الانتحار تحت شعار الجهاد المقدس،وفي ظل الانقطاع الكامل بين أحلام التحرير والصمت المطبق لليأس»**

وربما اتفقنا مع «جانب» من هذه الرؤية ،لكنها في الحقيقة لا تكشف الواقع أو تفسره،وإنما تبرره ،حتى تتحول بدورها إلى بكائية مستسلمة لليأس ،والصراع بين الحلم والكابوس ،وبين الأمل الجميل والواقع الدميم،وبين أمنيات البسطاء،واستغلالها لتحويلها إلى رؤى غيبية،وبين سماحة المظهر وصرامة الجوهر،وبين الاعتدال والتطرف ،وبين الحياة والموت،هذا الصراع في حقيقته ليس إلا صراعا بين القدرة على الرؤية الصحيحة حتى في أحلك الظروف ،والتخبط في ظلمات الواقع الذي اختلطت فيه الأوراق وارتدى الباطل ثوب الحق.

إن من حق البسطاء أن يحلموا بغد أفضل وأجمل،ومن واجبنا ألا نجعلها أحلاما ،في فراغ.



اليابانية «يوكو أريوى» الفائزة بالفضية فى الماراثون تحتضن الروسية «فالنتينا» الفائزة بالذهبية

كيف تصنع بطلاً لايشرب اللبن ولا يأكل البيض واللحم؟

حسن عثمان

ماحدث بعد نتائج البعثة المصرية فى برشلونة لم يخرج عن نفس السيناريو الباهت، ونفس الرواية القديمة الباردة «الدايبة» التى لاعلاقة لمضمونها بمشاكل الرياضة فى مصر.. فليست القضية فيما تكلفته البعثة،وما كان يمكن أن توفره اللجنة الأوليمبية المصرية، ولا فى مصدر التمويل.

القضية ببساطة شديدة تتلخص فى سؤال كان من المفروض أن يشغل فكر هواة استخدام المسكنات، هواة الاستهزاء بعقول الناس.. وترديد نفس الشعارات المكررة التى «لاتودى ولاتجيب».. السؤال هو: أين نحن من هذه الدول الصغيرة جدا.. والمجهولة التى ارتفعت أعلامها فى برشلونه..ولماذا تفوقت علينا هذه الدول التى يصبح مجرد ذكر اسمها «نكتة» من قبيل بلاد الواق واق؟

الإجابة- بلاشك- صعبة ومريرة..

فى البداية وبالفم المليان نقول: نعم كان لمصر ابطال رفعوا رايتها عاليا فى الدورات الاوليمية وبطولات العالم.. ففى دورة امستردام الأوليمية عام ٢٨ حصلت مصر على ميدالية ذهبية فى رفع الاثقال للسيد نصير- وذهبية فى المصارعة الرومانية لابراهيم مصطفى.. وميدالية فضية .. وأخرى برونزية لفريد سميكة فى الغطس. وفى دورة برلين الاوليمية عام ١٩٣٦ فازت مصر بخمس ميداليات.. وكلها فى رفع الاثقال.. ذهبية لخضر العونى.. وذهبية لابراهيم مصباح.. وفضية لمحمود سليمان .. وبرونزية لكل من ابراهيم شمس وابراهيم وصيف.. وفى دورة لندن عام ١٩٤٨ وبعد أن تعطلت إقامة دورتى ٤٠، ٤٤ بسبب الحرب العالمية..» إحتلت مصر المركز السادس عشر من بين ٥٩ دولة برصيد (٥) ميداليات ذهبية وفضية وبرونزية فى رفع الأثقال والمصارعة الرومانية للابطال ابراهيم شمس ومحمود فياض وعطية محمد ومحمود حسنى، وفى دورة هلسنكى عام ٥٢ لم تحقق مصر سوى ميدالية واحدة برونزية حصل عليها عبد العال راشد فى المصارعة الرومانية.. وفى دورة ملبورن ٥٦ لم تشارك أى دولة عربية بسبب العدوان الثلاثى على مصر..

ومنذ ميدالية عبد العال راشد البرونزية فى المصارعة الرومانية.. غابت الميداليات عن اللاعبين المصريين فى الدورات الاوليمية التالية.. اللهم إلا المركز الرابع لفريق كرة القدم فى دورة طوكيو عام ١٩٦٤.. وفيها جاء مصطفى رياض ثانى الهدافين برصيد ٨ أهداف . وباستثناء دورة ميونخ وماحدث فيها وتسبب فى عودة البعثة المصرية خوفا على أرواح اللاعبين والاداريين والاعلاميين... انسحبت مصر ضمن ٢٣ دولة أفريقية وعربية من دورة مونتريال ١٩٧٦- احتجاجا على عدم طرد نيوزيلندا بسبب علاقاتها الرياضية بدول جنوب افريقيا العنصرية.. ولم تشترك مصر فى اوليميات موسكو ١٩٨٠- وفى لوس انجلوس بالولايات

المتحدة الامريكية.. رفع البطل محمد رشوان علم مصر بفوزة بالميدالية الفضية فى الجودو.

بداية السيناريو

كان حجم البعثة «الرياضية المصرية» فى دورة لوس اجلوس الاوليمية يكفى لشد وابور سكه حديد.. فالأمر لم يقتصر على الفرق الجماعية التى شاركت أو الألعاب الفردية التى سافرت بالزوفة.. ولكن البعثة وتمشيا مع شعار الكرم المصرى ضمت عددا لابأس به من الحبايب والمحاسيب.. ووصل الأمر إلى أصحاب الزوجات والأولاد، وكله على حساب الحكومة طبعا. وكان من الطبيعى بعد أن عادت هذه البعثة الطويلة العريضة بميدالية رشوان الفضية الوحيدة، كان لابد من وقفه للحساب.. ولابد من لجنة تجمع الخبراء لمناقشة حال الرياضة فى بلدنا العزيز.. ومناقشة الأسباب.. ووضع الحلول لتصحيح المسار، وكان ماكان من مناقشات ومقترحات وتوصيات.. وتفتق ذهن القائمين على الرياضة بالمجلس الأعلى.. بأن سبب هذه المصيبة يكمن فى المهيمنين على الاتحادات الرياضية.. وان تصحيح المسار لن يتحقق الا بتعديل اللوائح المنظمة للهيئات الرياضية بضمن إبعادهم، وقد كان.. وهى صلة لم تتم لان هؤلاء المهيمنين عادوا من جديد بعد أربع سنوات.

وبعد دورة سول الأوليمية وعودة البعثة المصرية بميدالية عمر خيرى الفضية.. فى التايكوندو الشرفية.. قامت نفس الزوبعة.. وملأ كل من كانت الرؤية لديهم واضحة.. الدنيا صراخا. لكى نفيق إلى واقعنا..

أين الملاعب

أساس المشكلة يكمن أولا فى غياب الملاعب فبعد ان ضاقت المدارس بالتلاميذ.. وابتعلت الابنية الأحراش والملاعب.. لامجال

للمقارنة بين أبطال مصر فى السابق الذين رفعوا رايتها والأبطال الحاليين الذين لاحول لهم ولاقوة.. والسبب باختصار ان الطلاب فى المدارس كانوا يمارسون الرياضة فى مختلف أشكالها وكانت هناك بطولات لمدارس المرحلة الابتدائية.. واخرى لمدارس المرحلة «الثانوية» .. وتنافس على أشده بين المناطق وكؤوس للتفوق الرياضى.. ففى وجود القسم المخصوص بالمدارس الابتدائية.. كانت فرق المدارس الثانوية لاتقل مستوى عن فرق أكبر الأندية وأكثرها شعبية.. وكانت هذه المدارس هى المنجم الحقيقى لاكتشاف المواهب.

كل هذا ذهب أدراج الرياح.. والشئ الطبيعى بعد ذلك أن تنحدر الرياضة وتتفاقم المشكلة بمرور السنين.. واذكر هنا بعد أن بحت اصواتنا وتعبت الأقلام من كثرة الكلام عن أثر غياب الرياضة من المدارس.. أصدر المرحوم ممدوح سالم وقت أن كان يتولى رئاسة «مجلس الوزراء» قرارا وزاريا يحرم اقامة أى مدرسة جديدة بدون ملاعب.. وهو القرار الذي كأنه لم يكن.. وكأن هناك من يعمل فى الخفاء.. على هدم الرياضة وهدم الإنسان المصرى.. فالفكر الذى قضى على الملاعب والأحواش التى كانت موجودة فى المدارس.. هو نفس الفكر الذى لم يكن له رؤية مستقبلية.. لزيادة عدد السكان.. وهو نفس الفكر الذى أباح القضاء على الرقعة الزراعية الخضراء التى كانت تحيط بالقاهرة من كل الجهات فى الهرم والجيزة وامبابة وشبرا.. والتى تحولت الى مدن سكنية.. وراح يدعو بعد ذلك لزراعة الصحراء.. وهو الفكر الذى وجد أن انسب مكان يقام عليه المبنى الجديد لوزارة الخارجية بعد أن تقرر نقلها من ميدان التحرير.. هو كورنيش النيل.. وان تظل وزارة التعمير فى مكانها المحبب بشارع القصر العينى.. وليس فى مدينة السادات.

هذه الخلافات لماذا

المثير للدهشة حقا أن السادة أعضاء اللجنة الأوليمبية وهم المفروض أكثر الناس دراية بواقع الرياضة فى مصر.. يصرون فى تصريحاتهم ومؤتمراتهم الصحفية على القاء التهم على المجلس الاعلى للشباب والرياضة وينتقدون الأسلوب الذى تعامل به رئيس هذا المجلس مع اللجنة الاوليمبية والاتحادات ويعتبرون أن تأخير قرار سفر البعثة احد الاسباب الرئيسية للنتائج المخجلة!!. وأكثر من ذلك أن سكرتير عام اللجنة الأوليمبية راح يبرر نتائج الفرق المصرية فى المؤتمر الصحفى الذى عقده منير ثابت رئيس اللجنة.. بأن هذه اللجنة لاتملك عصا سحرية. وانها وحدها لن تستطيع النهوض بالرياضة.. لأن التقدم المنشود يحتاج الى تضافر لكل الجهود.. بينما ركز رئيس اللجنة على موضوع الفلوس.. وذكر ان التكاليف الاجمالية لاشتراك البعثة المصرية فى برشلونة بلغت ٦٥٢ ألف جنيه- بينما وصل العائد المادى أو الإيرادات مليون و١٩٩ الفا تقريبا.. وأنها بذلك تحقق فائضا ٥٤٧ الف جنيه.. وبعد سداد قرض المجلس الاعلى سيبقى للجنة الاوليمبية ١١٢ ألفا كربح.

وقال حتى لانخفى الحقائق.. فقد طلبت اللجنة الأوليمبية من المجلس الأعلى إعانة للاتحادات المشاركة فى برشلونة والدورة العربية مبلغ مليونين و٣٠٠ الف جنيه.. واستلمنا منها نصف مليون فى يناير ومليون فى مارس و٣٠ الف فى يونيو وباقى نصف مليون للاتحادات التى تشارك فى الدورة العربية.

وقد كان تركيز رجال اللجنة الاوليمبية على هذا الجانب مثار انتقادات الناس. وهو أمر طبيعى فى وقت كانت لجنة الدكتور كمال الجنزورى نائب رئيس الوزراء والتى شكلت لبحث أوضاع الرياضة وايجاد الحلول قد بدأت عملها بالفعل.

وكان أحرى برجال اللجنة الأوليمبية أن يتناولوا مشاكل الرياضة الحقيقية.. وأن يطرحوا مافى جعبتهم من افكار وحلول.. وليس الاستمرار فى تبادل الاتهامات مع القائمين على المجلس الأعلى.

فنواحى القصور كثيرة ومتشعبة.. والقضية أبدا ليست قضية فلوس.. وإن كان هذا لاينفى أن الجهة التى تدفع من حقها أن تحاسب.



ذهبية الرماية لفتيات كوريا



الجزائرية حسبة بولمرقة....ذهبية

تحطيم سلام للتخطيط

بعد مجيئ عبد المنعم عماره وتوليه رئاسة المجلس الاعلى للشباب والرياضة حرصت وبعض الزملاء على لفت نظرة إلى أهمية التركيز على مراكز الشباب.. وضرورة معالجة أوضاعها لكى تستخدم بالشكل المطلوب.. وكأماكن وملاعب يمكن الاستعاضة بها عن غياب الملاعب فى المدارس والأحياء.. وأهمية وجود المدربين الاكفاء- والمؤهلين، وعدم الاكتفاء بتوظيف خريجى كليات التربية الرياضية، وذلك بعد أن ضلت هذه المراكز الطريق.. وغابت عنها الرعاية .. واصبحت تستخدم فى غير الطريق الصحيح.. وأهمية فصل العمل فى هذه المراكز عن نفوذ اعضاء الحزب الحاكم.

وقد كان هناك شبه إجماع على أن الاهتمام بمراكز الشباب الموجودة فى مختلف المحافظات والمدن والقرى هو المخرج الطبيعى لأزمة عدم وجود الملاعب ولعدم قدرة الاندية على استيعاب الشباب.. وايضا بعد أن اصبح الحصول على عضوية هذه الاندية. أمرا صعبا للغاية بالنسبة لأى رب اسرة مهما كانت درجة وظيفته.. ومهما كان راتبه الشهرى. وانه آن الاوان لنعيد النظر فى أوضاع الرياضة بشكل عام.. والقطاع البطولى بشكل خاص، وكان هذا الكلام قبل دورة الالعاب الافريقية التى نظمتها معه فى سبتمر من العام الماضى.

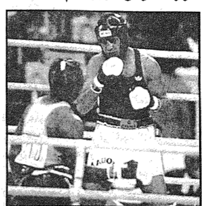
واليوم ومع وجود لجنة الدكتور الجنزورى.. نؤكد هنا فى اليسار على أهمية النهوض بمراكز الشباب من كافة الوجوه.. إلى جانب ضرورةإنشاء المدارس الرياضية فى مختلف المحافظات وليس فى القاهرة وحدها.. وهى فكرة ليست وليدة اليوم.. ولاوليدة الأزمة الاخيرة بعد برشلونة ولكنها فكرة سبق وأن طرحت بعد دورة لوس انجلوس ١٩٨٤- أى منذ اكثر من ٨ سنوات ولم تخرج الى النور.. شأنها فى ذلك شأن افكار كثيرة سبق وان طرحت لتصحيح المسار.. ولم تلق أى أهتمام..

وفكرة إقامة مدارس رياضية من سن مبكرة تهدف الى ايجاد مناخ مناسب لاكتشاف النشء والتوجه بهم الى اللعبات يؤهلهم لها تكونهم الجسمانى.. واكتشاف مواهبهم.. وأهم من ذلك هو توفير الغذاء لهؤلاء فى سن البناء.. ولنكن اكثر صراحة .. لم يعد فى الامكان بناء بطل حقيقى فى ظل الظروف الاجتماعية القاسية التى تعيشها الغالبية العظمى. ولنكن اكثر صراحة... هل يستطيع أى رب أسره يعمل موظفا ويتقاضى اكثر من ٣٠ جنيها ان يوفر لأولاده اللبن والبيض واللحم وماغير ذلك من احتياجات الطفل فى مرحله البناء والتكوين؟!

أضف إلى ذلك الصعوبات الأخرى التى تراكمت فى غياب التخطيط.. وفى ظل الظروف التى يعيشها المواطن المصرى.

فالمدارس الرياضية المقترحة ضرورة اذا ماكانت الدولة حريصة وجادة على بدء طريق الإصلاح.. وان تكون هذه المدارس المتدرجة من المرحلة الابتدائية الى الثانوية . الطريق المؤدى إلى كليات الأبطال.. وهذا مايجب أن تكون عليه كليات التربية الرياضية لتخريج الأبطال وليس لتخرج مدرسين العاب، وهى تجربة حققت نجاحا كبيرا وملموسا فى كوريا .. ونجحت أكثر فى كوريا بالتركيز على عدد محدود من الالعاب من أجل الميداليات وتحطيم الأرقام.

كوريا والمعاصرة.. تكتسح الملاكمة وتحتل المركز الخامس فى الترتيب العام للدورة







يسقط الملك

د. رفعت السعيد

الأب مرض بالمستشفى الأميرى بالمنيا، بمايعنى ان الحياة جافة، تمضى لتشتق خبز الأطفال من صخر الحياة الصلد، الأم رحلت وهو بعد طفل فى الصف الثانى الابتدائى.

وتمضى الحياة بالفتى صعبة، بل وأليمة احيانا. لكن **لويس اسحق** ابن عمه يحتضنه، وبعلاقته الحميمة مع لويس اسحق يصبح فى احضان آمنة وأمينة، وينضم إلى حيث انضم لويس «إلى منظمة «طليعة العمال».

وتتفجر مصر فى مطلع الخمسينات بتحرك ثورى عارم معاد للاستعمار، ومعاد للملك فاروق. وتدهش مدينة المنيا اذ تشق شوارعها مظاهرة حاشدة من طلبه كلية الامريكان الثانوية.. طالب نحيل يقود المظاهرة، محمولا على الاعناق وهو يهتف بحماس «يسقط الملك»...

«يسقط...» نعم لأى شئ، لأى وزير، لأى رئيس وزراء، أما أن يتجاسر أحد ليهتف «يسقط الملك» فهذا مالم يحدث لا فى المنيا ولا فى غيرها.

ويرصد رجال الأمن الشاب الذى فعلها، ويترصدون خطاه، وينتظرون اللحظة التى سريعا ماتأتى، فالقاهرة تحترق، ويحترق معها حلم الكفاح المسلح ضد الانجليز فى منطقة القنال، وتعلن حكومة الوفد الاحكام العرفية ليصبح ممكنا إعتقال كل الخصوم. وتقال الحكومة فور إعلان الأحكام العرفية، وتفتح المعتقلات أبوابها لتتلقى سيلا من المناضلين والفدائيين، وبين هؤلاء فتى صغير السن بصورة ملفتة للنظر هو «أنور ابراهيم».

والفتى الصعيدى يلفت الأنظار فى المعتقل.. يسأله الجميع لماذا اعتقلت؟ ولماذا يمكن أن يعتقل شاب صغير هو أقرب إلى الطفل؟ وينكر أنور أبراهيم أنه فعل شيئا ذا بال، فقط يتذكر أنه يوما هتف فى المظاهرة «يسقط الملك»، ويشهق الجميع إشفاقا على الفتى.

وتمضى أشهر الاعتقال، ويذهب الملك، ويصبح الهتاف بسقوطه موضة حتى عند الذين عملوا بحماس فى خدمة الملكية وفى خدمة الملك، وحتى عند هؤلاء الذين ترصدوا «أنور» واعتقلوه. الجميع انقلبوا وهتفوا كما هتف انور من قبل «يسقط الملك»، لكن أنور يظل فى نظرهم عنصرا خطرا تتعين مطاردته.

وتبدأ المطاردة عبر كل العصور وكما قبض عليه فى عهد الملك، يقبض عليه فى عهد عبد الناصر. ثم فى عهد السادات فهو سجين فى كل العصور.

وحتى عندما يتخرج من معهد متوسط، ويعين مدرسا فى مدرسة ابتدائية، يعترض الأمن، فقط اثنا عشر يوما عملها كمدرس، ثم أتاه اعتراض الأمن، واضطر أن يعمل فى مدرسة خاصة لفترة من الوقت..ثم اختارته المنظمة كمحترف ثورى. بلا تردد ترك المدرسة. والوظيفة المضمونة، بل ترك المنيا كلها، وذهب إلى حيث قررت المنظمة.. إلى بنى سويف.

و«المحترف الشورى» راهب يهب حياته، كل حياته لنضاله، لكنه يمتلك ايضا إيمانا عميقا بالمستقبل..ويتزوج.الزوجه قريبته، بل أكثر من قريبة فهى شقيقة صديقه وابن عمه وأبيه الروحى «**لويس اسحق**».

ولكن.. فى يونيو ١٩٥٨ يتزوج ، وفى يناير ١٩٥٩ يعتقل ويظل بالمعتقل كل سنواته العجاف حتى ابريل ١٩٦٤، اكثر من خمس سنوات فى معتقل لاتعرف إن كانت له نهاية ام لا، وهو فوق هذا معتقل سيئ السمعه فقد شهد فترات من التعذيب الوحشى الذى لم يختلف كثيرا عن معتقلات النازى. وصمد «أنور» مع من صمدوا.

وفى آخر لحظات المعتقل، تأتى آخر طلقة لتغتال الأقرب إلى قلبه «لويس اسحق» فيخرج إلى المنيا وهو لايعرف كيف يواجه المدينة والاسره، والزوجة.. ذهبا معا إلى المعتقل، فلماذا يعود وحده.

ولعل اغتيال لويس اسحق قد عمق فى قلبه الحرج.. ومن ثم كان يتشدد فى ضرورة مواصلة النضال، وأن يستعيد الحزب وجوده ومكانته ونشاطه النضالى..

لكن البعض – وهو صاحب الرأى الأوفر حظا– كان قد استقر قاربه عند شاطئ الحل، والعمل فى صفوف الاتحاد الاشتراكى. لأنه كان متمسكا بالحزب بإن احدا لم يقترب منه، ولم يتشاور معه، أو حتى يسأله رأيه. وفى مناقشة معه قال لى متألما «..وفى المؤتمر الذى عقد للموافقة على الحل وجهت القيادة الدعوة لمن تعلم أنهم موافقون على الحل... أما نحن فلم توجه لنا دعوه، بل لم يناقشنا أحد، ولم نعلم أصلا بالأمر حتى قرأنا فى جريدة الأهرام خبر الحل..»

(د. رفعت السعيد- هكذا تكلم الشيوعيون. ص٤٩٥)

..الحزب راح، ويبقى الفرد.

وبعض الأفراد لايجد مايفعل فيكون كل ماكان مجرد ماض انتهى، ينزع عنه ثياب العمل النضالى بحثا عن ثياب أخرى، لكن أنور إبراهيم يعشق الناس، ويعشق العمل من أجلهم، ومعهم.

ويصبح عضوا فاعلا فى عديد من الجميعات فى المنيا «جمعية تنمية المجتمع»

و«جمعية الشبان المسيحيه» وانتخب عضوا بالمجلس المحلى وكما لمع وهو بعد طفل محمول على اعناق المتظاهرين هاتفا «يسقط الملك» لمع فى المنيا من خلال نشاط اجتماعى لايهدأ. ومن خلال أداء متميز فى عمله الوظيفى الذى عين فيه بعد خروجة من المعتقل.

.. وعندما يأتى حزب التجمع يأتى هو معه، ويكون واحدا من مؤسسيه ، واكثر اعضائه نشاطا فى محافظة المنيا، وينتخب أمينا مساعدا للجنة المحافظة.. ويستجمع كل ماالختزن من حماس ليواصل مسيرة التجمع فى المنيا.

وسريعا تأتى الاحداث الصاخبة، الشعب ينتفض فى يناير ١٩٧٧، وكيف يمكن أن ينتفض الشعب وهو لايشارك، بكل قوته ، ونفوذه، وثقله السياسى شارك فى انتفاضة يناير.

***

وتأتى من جديد لحظة الانتقام.

فى هذه المره ليس رجال الأمن وحدهم الذين يريدون الانتقام، وانما اصحاب،مصالح ومختلسون ومنحرفون كان أنور ابراهيم يخوض معركته ضدهم.

ففى انتخابات المجلس المحلى للمحافظة عام ١٩٧٥ رشح انور ابراهيم نفسه، وانتخب. والمجالس المحلية تكون فى أحيان كثيرة مجالا للنهب وسرقة المال العام، لكنها عند انور ابراهيم مجال لمحاسبة اللصوص والكشف عنهم.. ولنستمع إلى أقوال أنور إبراهيم فى تحقيقات النيابة فى قضية يناير ١٩٧٧ عندما حاولت قيادات محلية عديدة تلفيق عشرات من التهم ضده بأن قاد عمليات التخريب والنهب فى المدينة، ويرد انور ابراهيم على اتهاماتهم قائلا:

«أصل الحكاية إننى فى أغسطس ١٩٧٦ طلبت فى جلسة مجلس محلى المحافظة اعلان اسماء ناس (اسماؤهم غير معلنه) حصلت على قروض من صندوق الخدمات قيمتها حوالى ٢٣٢ ألف جنيه، وهى قروض بدون فوائد، ومضت عشر سنوات ولم يسددوا هذه القروض، وبرغم إثارة هذا الموضوع أكثر من مرة فإن المحافظة لم تقدم للمجلس المحلى اسماء هذه الشخصيات، فقط ابلغونى انها شخصيات هامه ولايجوز المساس بها، لكننى صممت على موقفى، كذلك أثرت موضوع خسائر الجمعيات الاستهلاكية، وموضوعات خاصة بالرصف ورغيف العيش وسوء الخدمة فى المستشفيات ومن ساعتها بدأت عمليات تهديد ضدى،

أرشيف اليسار

واكثر من مرة يتصل بى مجهولون بالتليفون ليهددونى بالتوقف عن اثاره مثل هذه المسائل وإلا صدمتنى سيارة أو خطفوا ابنى، وقد أبلغت هذه التهديدات للمسئولين فى حينها».

(محضر تحقيق النيابة فى قضية يناير ١٩٧٧- المنيا- ملف القضية ص٣٧٥- أقوال المتهم أنور إبراهيم)

وهكذا ماإن قبض عليه حتى تكالب الخصوم يحاولون الايقاع به.. رغم أنه هو الذى كفل لهم الحماية من الجماهير الغاضبة، فإذ كان المجلس المحلى للمحافظة مجتمعا فى مبنى الاتحاد الاشتراكى لمناقشة التطورات التى تلت قرارات رفع الاسعار أحاط المتظاهرون بالمبنى، قذفوه بالطوب، وبدأوا فى عملية اقتحام للمبنى، هنا ارتعد الجميع، ابصارهم جميعا تعلقت بأنور ابراهيم، وطلب اليه رئيس المجلس فى توسل ان يخرج ليهدئ المظاهرات...

وخرج أنور ابراهيم إلى الناس الذين يعرفهم ويعرفونه، والذين يعرفون انه صنف آخر، صنف لايسرق أموالهم، ولايتخذ عضوية المجلس المحلى سبيلا لنهب المال العام..بل هو على العكس يقف فى وجه اللصوص، ويحاول الكشف عنهم ..يعرفهم ويعرفونه ولهذا خرج اليهم وببساطة اقنعهم بعدم اقتحام المبنى، وبعدم استخدام العنف، مع استمرارهم فى التظاهر السلمى.

ومع ذلك وجدوا شهودا عديدين، أو بالدقة أو جدوا شهودا ليشهدوا بأنه قاد المظاهرات إلى مبنى الاتحاد الاشتراكى، وانه حرض المتظاهرين على تدمير المبنى واقتحامه.

لكن التلفيق لايفلح ويفلت انور ابراهيم من هذه القضية، يفلت ليجد روح الانتقام منه وهى متربصه به، فيقبض عليه عقب استفتاء ١٩٧٨ بتهمة تحريض المواطنين على مقاطعة الاستفتاء، ويفلت أيضا.

***

والتهديدات تتواصل، وهو مع عمله ونضاله يتواصل.

حتى تأتى أحداث الفتنة الطائفية، وتتخذ فى المنيا شكلا حادا خاصة عندما يذبح المتطرفون فى قرية التوفيقية وتوشك ردود الأفعال أن تتفجر، وينزل أنور ابراهيم بكل ثقله الجماهيرى والسياسى ليطفئ نيران الفتنة، وينتقل سريعا بين الأقباط والمسلمين محاولا احتواء ردود الفعل.. وينجح، وتنجو المنيا من خطر انفجار طائفى بشع. لكن البعض كان فيما يبدو يريد شيئا آخر، ويريد أن يسكن هذا الصوت الذى يفسد كل تدبيراتهم..

وبرغم أنه هو الذى أطفأ الفتنة، وربما لأنه فعل ذلك قبضوا عليه، عدة ايام قضاها واقفا فى زنزانة تملأ بالماء باستمرار، وبعدها استدعاء أحد كبار الضباط . وبشكل مباشر أفهمه أن ثمة اتجاه لتلفيق قضية مخدرات له، قالها ببساطة. وببساطة ايضا قال: إذا احتاج الأمر مائه شاهد سيكونون جاهزين..

فى المساء ركب القطار إلى القاهرة، وأتى إلى بيتى، تشاورنا، واتفقنا أن يسافر إلى العراق ليعمل هناك لفترة من الوقت، وسافر ليعود بعد اربعه سنوات.

سنوات السجن والتعذيب لم تنل منه، المطاردة المستمرة لم تؤثر فيه، لكن سنوات الغربه عن ارض الوطن وناسه انهكته، وملأت جسده بأمراض غريبة. انها آلام البعاد عن المحبوب.

لكنه لم يفقد القدرة على التحدى..

فقد كانت عودته للمنيا إيذانا باشتعال الصراع معه وضده من جديد، وحاول البعض إغراقة فى وظيفة كفيلة بانهاء أسطورة الرجل النظيف فى المنيا، فكلفوه بإدارة مرفق النقل الداخلى. وبرغم المرض قبل التحدى، وانتظم المرفق، وحقق ربحا وفيرا بعد أن كان مثقلا بالديون والخسائر.

وتبدأ المؤامرات ضده من جديد، التهديدات من أناس كانوا ينهبون- ويسرقون أموال المرفق، لكنه صمم ان يواصل معركته..

وفى مواجهة التهديدات يكتب أنور ابراهيم فى نشره «اهالى المنيا» مقالا يرد فيه على محاولات إخافته مؤكدا أنه لن يتراجع ويقول «إن مصدر الشعور الحقيقى بالأمن هو الارتباط الحقيقى بالجماهير».

..وظل أنور أبراهيم دوما محتميا بالجماهير، وحتى عندما تغلب عليه المرض كانت جنازته حدثا فى تاريخ المنيا إذ خرجت جماهير المدينة والقرى المجاوره تودع رجلا عاش من أجلها، ودافع عنها، وضحى من أجلها.

يمين × شمال



التحالف..أم الانهزامية؟

أخذ موضوع تحالف قوى اليسار مع «اليمين المتطرف» حيزا كبيرا من النقاش، واثار جدلا واسعا بين الاوساط اليسارية- ومن باب ابداء الرأى حاولت الخوض فى الموضوع وخلاصة الامر كالتالى:

١- عرفت قوى التقدم والاشتراكية باسم «اليسار»، وعرفت قوى الرجعية والبروجوازية باسم «اليمين» وانطلاقا من هذا، ومن أن كلا التيارين يجريان بشكل متضاد- فأنا لا أجد أى نقطة تلاق بين التيارين.

إلا.. إلا اذا تخلى أحد التيارين عن مبادئه - وهذا مايحاول فعله «بعض الانهزاميين»-

٢- ان الحديث عن التحالف يدور فى تيار واحد فقط -من هذين التيارين- أى انه كما قال الاستاذ/ احمد طاهر (حب من جانب واحد).

٣- من الواضح أن التيار اليمينى من خلال افكاره وادبياته- وبرامجه، أن وجدت- غير مستعد ابدا لمديده لنا، والتحالف معنا!!

« وهذا أمر مفروغ منه عندهم»

ومن لم يصدق فليحاول التعرف على مبدأ من أهم مبادئهم وهو مبدأ «الولاء والبراء»

٤- أما من وجهة نظرى الشخصية: أعتقد جازما أن هؤلاء القوم من زرع الاستعمار، وهم عملاء للدوائر الامبريالية والصهيونية، وهو أمر له أدلة وقرائن، وانما زرعوا لمحاربة اليسار وقواه. واستنادا الى ذلك فان التحالف مع العدو انهزامية، والكلام عن القواسم المشتركة من تحالف ضد الامبريالية والصهيونية انما هو كلام فارغ.

وأعتقد أن الموضوع قد حسم بمداخلة د. رفعت السعيد وغيره ممن مازالوا يعتزون باليسار وبمبادئه، وقد آسفنى كثيرا أن أكتشف أن ايمان يحيى ماركسى بعد أن ظننته عضوا فى مكتب الارشاد، لدفاعه المستميت عن قوى الدين والتخلف والجهل والظلامية.

وأخيرا أحب أن يفهم كلامى كما ورد، وأن تتسع صدورنا لانتقادات بعضنا، تطبيقا للديمقراطية الاشتراكية وليس الديمقراطية الليبرالية. وخلاصة القول: ان تحالفنا مع قوى اليمين هزيمة وليس لها عندى أى تفسير آخر.

عبد المعين حسين
عزان
صنعاء- اليمن


صورة لابطال الانتفاضة

العمامة والبرنيطة فى خدمة أمريكا!

نقابة الأطباء التى يسيطر عليها السلفيون منذ عهد السادات يوجد بها لجنة للإغاثة الإنسانية - هذه اللجنة توجه إغاثتها فقط الى أى مكان لا يجلب الغضب الأمريكى الصهيونى جمعت اللجنة ٨ مليون جنية لدعم مسلمى البوسنة من أموال فقراء مصر، وسافر بها وفد يوم ١٠ أغسطس، وأعدت سفينة يوم ١٣ أغسطس محملة بخمسين طن أغذية ومعونات طبية لتوزيعها على لاجئ البوسنة، بينما لم ترسل مليما أو مركبا صفيرا لاغاثة شعب الجنوب اللبنانى العربى المسلم الذى يتعرض للقصف الاسرائيلى والاجتياح والتدمير المتواصل منذ ١٧ عاما، أى منذ سيطر السلفيون على نقابتنا المصرية العربية المسلمة- ولم تفعل شيئا لدعم أطفال الحجارة فى الأرض المحتلة، وشعب الانتفاضة الباسلة الصامدة وحدها فى المحيط العربى المتواطئ مع السيد الأمريكى الصهيونى منذ خمس سنوات. لجنة الاغاثة الانسانية أنشأت أيضا مكاتب فى مدينتى زغرب وسبليت وستفتح مكتب فى مدينة فينت لتقديم الرعاية الصحية للاجئ البوسنة..فكم مكتب أنشأت لرعاية لاجئى فلسطين ولبنان؟!

ألا يدل هذا على تواطئ التابعين سواء لابسى العمامة أولابسى البرنيطة معا، وسواء كانوا سلفيين فى السلطة أم خارجها بأوامر وتوجيهات السيد الامريكى الصهيونى؟ ان المتابع لأجهزة الاعلام والصحف الأوروبية- وحتى الأمريكية- يجدها قد ساهمت بقدر كبير- لم يفعل اعلامنا وصحافتنا خردلة منه- فى كشف جرائم العدو الصهيونى ضد الأطفال والنساء والشيوخ الفلسطينين، من تدمير منازل وتكسير عظام أطفال واجهاض النساء الحوامل، وقتل الشيوخ وحرق المزروعات.

وكما دعمت حكومتنا صدام فى حربه مع أمريكا ضد إيران بالمال والسلاح والرجال- عندما كانت أمريكا تريد ذلك، ومع المعارضة الأفغانية السلفية فى

عهد السادات، فان كتائب السلفيين والإرهابيين فى مصر اتخذت نفس الموقف.. ولكن كلاهما لم يجرؤ على التفكير فى دعم الانتفاضة الفلسطينية وشعب لبنان تواطئا مع المحتل الصهيونى والسيد الأمريكى..

صلاح الكاشف- مصر الجديدة

من الطوارئ للارهاب .. ياقلبى لاتحزن !!

لاأدرى لماذا بدأت فجأة مبايعة الرئيس «حسنى مبارك» لفترة ثالثة رغم أن موعد الترشيح لم يحن بعد؟!

ولماذا تستمر المبايعة بصورة مبالغ فيها وخصوصا فى الجرائد الحكومية..؟!

لقد تزامنت المبايعة مع تجديد رئاسته للحزب الوطنى الديمقراطى للمرة الثالثة، وكأن الحزب هو الدولة والدولة هى الحزب.. ولعلها من الصدفة الغريبة أن يبايعوا الرئيس مع إصداره لقانون الإرهاب. ولعلنا لم ننس أن الرئيس تولى رئاسة الجمهورية لأول مرة مع إعلان حالة الطوارئ لمدة عام ثم تجددت ومازالت مستمرة الى الآن ولانعلم متى ستنتهى.. الله أعلم!!

وإنجازات الرئيس والذى يدعونا لمبايعته للفترة الثالثة والرابعة و.. عديدة ،منها:

امتداد العمل بقانون الطوارئ- اهدار حقوق الانسان- التعذيب والاعتقالات السياسية- تطبيق سياسة صندوق النقد والبنك الدولى- زيادة الاسعار- الخصخصة- تعديل قانون العلاقة الايجارية فى الاراضى الزراعية وآثاره المدمرة على الريف المصرى- التبعية- وأخيرا قانون الارهاب.

«وماخفى كان أعظم وأشد هولا!!

صفاء فرحات
القاهرة

حسنى مبارك



طقوس مبايعة بالمؤبد

يبدو أننا نحن العرب قدرنا أن نكون محكومين بالمؤبد، رضينا أم أبينا بالحاكم، فهو قدرنا حتى يقضى الله أمرا كان مفعولا.

وفى ظل النظام العالمى الجديد، ووفقا للشرعية الدولية فقد بدأت طقوس المبايعه مبكرا عبر أجهزة التلغراف تبايع وتؤيد من كل نواحى المحروسة.

وفى ظل الديمقراطية التى نعيشها أقترح على الثوار أصحاب برقيات المبايعة أن تكون مبايعة بالقرن أى ١٠٠ عام حتى يتفرغ الثوار للمهام الضخمة الملقاة عليهم فى البترول والأسمنت والحديد والردة والأكتفاء بتجديد البيعة كل ٢٥ عاما من خلال فته شعبية أقصد أستفتاء شعبى!

أرفض ذكر أسمى حيث أننى بهذه السطور أكون أرهابيا ومتطرفا فى ظل القانون الجديد وأكتفى بالعنوان!

منية سمنود/ دقهلية

سؤال التسعينات للعرب: ماذا يريد الإرهاب ومن وراءه ؟!

من يقف وراء مسلسل الإرهاب والعنف المرسوم له أن يشكل خريطة العالم العربى؟ إن ماحدث على ساحة المنطقة خلال الشهور الماضية يؤكد أن هناك خططا مدروسة لتخريب الاستقرار وهز الأنظمة العربية. كل فعل فى قاموس العنف والارهاب تم استخدامه، رصاص- قنابل- ديناميت- اختطاف أشخاص أو طائرات، هل المطلوب نهاية دولة الحكام وبناء دويلات الطوائف فى العالم العربى؟ هذا هو سؤال التسعينات الذى يتعين على العرب الإجابة عليه.

شعبان صقر- اسنا عزبة صقر

الارهاب والتليفزيون والتخلف

أشعر أننا نتجه الى الدولة الدينية انحدار من أعلى الى أسفل سافلين. إن أول مايؤخذ على الدولة الدينية هو أن كل من كان فى مكان سلطة يعتبر نفسه الاسلام، وأنه القائل باسم الله وعن الله. يحدث هذا الآن على يد أمراء الجماعات الظلامية، وحدث فى صدر الاسلام حين قامت الفتنة الكبرى ووقع مقتل عثمان وحين خرجت السيدة عائشة على على بن أبى طالب. وكان كل منهم يعتبر نفسه هو الاسلام. ولم يستقر الحكم فى تلك الفترة الا فى عهد عمر، والست سنوات الأولى من حكم عثمان، والباقى نزاع وتمزق وحرب وخراب. ومن هذا يمكن القول أن الذين يفسرون الدين لنا بشر لهم أهواؤهم وحالاتهم الخاصة، التى تؤثر فى حكمهم. لابد أن تكون هناك صيغة أخرى غير الكلام عن الله، أى غير الحاكمية التى يتنادون بها، فالتفسير للنصوص هو فى النهاية تفسير بشرى، ولابد أن يكون لنا حل آخر غير الحروب الأهلية حتى يمكن لمجتمعنا أن ينمو ويتطور. وعلينا أن نأخذ بمقارعة الحجة بالحجة والحوار، فهو أسلم طريق. ولنا فى الدولة الدينية أسوة سيئة فى التاريخ الاسلامى، والحرية التى ننشدها لن نجدها فى دولة دينية ترى أن جزاء الاختلاف قطع الرقبة أو الحرابة أو الصلب.

بالأمس قتل د. فرج فودة الرجل الذى وقف أعزل أمام الرصاص، لقد احترمت كل كلمة قالها فى مواجهة تيار القتل الاسلامى، وكانت خسارتى عظيمة فى الفقيد، وليس هناك مواجهة لهذا التيار، التليفزيون يدعونا الى سماع أحاديث تثير الأحقاد بيننا وبين اخواننا المسيحيين، ناسيا أن التشريع قابل للتطوير والاجتهاد، وأن ماطبق فى زمن الرسول علينا أن نطوره كما طوره الرسول عن المجتمع الجاهلى. وكتب شيوخ التليفزيون تدعو الى التخلف والجهل والتجمد، وتتضمن صراحة الدعوة للتخلى عن العلم.. والأزهر أيضا قتل فرج فودة فهو يعمل على حبس آراء الناس، وجعلهم فى إطار من الطاعة، وهى ان كانت مفيدة فى الجيش فهى مدمرة فى حياة الشعوب، وتدفعها للركود وعدم مقاومة الاستغلال والظلم والانقياد وراء كل دعاية الى الجهل والتخلف.. إننى ادعو كل من استطاع أن يقول كلمة أن يقولها ضد الرصاص، والافما جدوى العيش؟

كيميائية منى عنتر- المنيل- القاهرة

د. محمد الرزاز

"جريمة" المبيعات وتدمير الصناعة

أرسلنا الى وزارة المالية توصيات شعبة الأدوات المنزلية بغرفة الصناعات الهندسية لانقاذ مصانع الالومنيوم من الاغلاق الجبرى وحماية عمالها من التشرد، وأرفقنا برسالتنا موافقة مصلحة الرقابة الصناعية على هذه التوصيات فى ٣ فبراير الماضى، وذهب كل هذا مع الريح!! ومضت الشهور فكانت النتيجة فشل توقعات مصلحة الضرائب على المبيعات بتحصيل ١٣ مليون جنية من صناعة الألومنيوم ولم تحصل سوى مليون جنيه فقط، والسبب تضخم تكلفة الانتاج بشكل مزعج والارتفاع الرهيب فى سعر طن الألومنيوم للتفزات الضخمة فى سعر الخامات، والتى بلغت فى المتوسط ٦٢٧٥ جنيها يضاف اليها ضريبة المبيعات ١٠٪ علاوة على ١٪ مصاريف ادارية للشركات (ضريبة أخرى تحصلها الشركات) و١٪ ضريبة انتاج و٥ جنيهات مشال للطن داخليا بخلاف المشال من المصنع الى مقر العميل، وأصبحت شركات النقل تطلب ١٢٠ جنيها عن النقلة الواحدة، حتى ولو كانت النقلة طن واحد. كل هذا أدى الى زيادة المخزون، واغلاق حوالى ٩٠٪ من ورش الألومنيوم وتشرد عمالها. وظهور عصابات جديدة لكسر ورش الألومنيوم وسرقة مابها من خامات ، ودفعت هذه السياسات مزيدا من المواطنين الى البطالة فسلكوا طريق الجريمة أو اطلاق اللحى والإنضمام إلى الجماعات الإرهابية، كما أدت الى تدمير جزء أساسى من الصناعات المصرية الصغيرة.

سعد زغلول محمد
عضو مجلس ادارة غرفة الصناعات الهندسية

ليس حبًا فى الملك وإنما كرهًا فى العسكر

بعد عزل الملك عاش شعب مصر فى دوامة العسكر والأحكام العرفية. كان الملك الذى يحكم هو دستور ١٩٢٣ والملك لايملك ولايحكم، ونحن نطالب بعودة هذا الدستور. كانت المظاهرات تخرج ضد الملك، وكانت حكومات الأقليات تسيطر على الحكم ثم تنتهى للطرد نتيجة للانتخابات- أما الآن فحكم الأقلية لايعترف بانتخابات ولاتداول للحكم، نحن نريد انتخاب رئيس الجمهورية مباشرة من الشعب وأمام أى مرشح يرغب فى ذلك مثل الأمم الأخرى، وأن يطبق عليه- مثل الولايات المتحدة- حق الترشيح للرئاسة لفترتين فقط. ان منع استدانة القروض أيا كانت الأحوال هدف قومى، وحل مشكلة زراعة القمح هدف قومى، نطالب بمنح الأرض لمن يزرع قمحا يبيعه للدولة، وبسعر المستورد، على أن تصبح الأرض ملكه بعد عشر سنوات من زراعتها قمحا. وتطالب بحق التملك بشرط أن تكون الاغلبية لرأس المال الوطنى، وأن نضع الضوابط لعدم عودة الامتيازات الأجنبية. الحكومة حاليا خربت الدنيا وقعدت على تلها. والشعب يتفرج عليها ولايذهب الى الانتخابات، ولدينا مجلس شعب ومجلس شورى أغلبيتهما من المنتفعين.

الشعب المصرى اللى جاع
وحكم عليه الزمن انه يذل للحرامية

صلاح عيسى

اليسار فى عيون القراء

وصلتنا من الصديقين سامح وديع عباد ونجيب بسطوروس (دير الملاك- القاهرة) رسالة تشيد بكاريكاتير العدد ٢٩ من «اليسار» وتصميم ورسم الصفحة الأولى من الغلاف، والجو السياسى ومقالات حسين عبد الرازق رئيس التحرير، واغتيال مفكر (هشام مبارك) وأزمة مصر الفتاة (مدحت الزاهد) و٣ كتاب و٢٣ سعوديا ممنوعين من السفر، وانفصال السودان (أمينة النقاش) واسرائيل تنتظر جورباتشوف (نظير مجلى) وغزة..(فالح العطاونة) والحضيض الامريكى (سمير كرم) وعام على يلتسين (أحمد الخميسى) والولايات المتحدة.. (لويس جرجس) ومحمد مراد سجين كل العصور (رفعت السعيد) وأزمة الاميرة ديانا (د. عبد العظيم انيس)، ومشاغبات صلاح عيسى.

ويصف الصديقان الصورة الأخيرة فى ظهر الغلاف بأنها ضعيفة وكذلك موضوع ٤ سنوات الاختيارات الصعبة (يونان لبيب) والبحر ليس لفقراء المصريين (مصباح قطب) باعتبار أن التصنيف ليس مشكلة ملحة عند المصريين. ويرصدان موضوعات أخرى باعتبار أن وقتها قد مضى. كالعلاقة بين المالك والمستأجر (عماد صيام) ولينين بؤرة الجدل (احمد الخميسى)

المحرر:

شكرا على متابعتكما لما ينشر ومرحبا بآرائكما التى نتمنى أن تمتد الى مناقشة أى فكرة ترد فى أى مقال تتعاملون معه، وألا تكتفى بالتوصيف العام والتقسيم لدرجات مثل جيد وضعيف وممتاز.

مداخلات

الحوار مع تيارات الإسلام السياسى

الحوار بين اليسار والإسلاميين يكون .. أولا يكون

احمد نبيل الهلالى

تثير قضية الحوار ..بين الإسلاميين واليسار..تساؤلات تتعدد بشأنها الاجتهادات وسأحاول فى هذا المقال طرح تصورى الخاص لما يجب أن تكون عليه الإجابة الصحيحة على هذه التساؤلات.

أولا هل الحوار ضرورة؟

فى أرجاء عالمنا اليوم..تخوض جماعات دينية عديدة ورجال دين شرفاء ،معارك نضالية ضارية ضد أعداء البشرية..ضد العدو الصهيونى فى الأراضى المحتلة ..وضد الإمبريالية الأمريكية والأنظمة الفاشية التابعة فى أمريكا اللاتينية .وضد نظام التميز العنصرى فى جنوب افريقيا.

لذلك باتت هناك ضرورة موضوعية **للتفتيش عن نقاط تماس بين اليسار وبين الإسلام السياسى والمسيحية السياسية فى ساحات المعارك ضد الامبريالية والصهيونية والعنصرية والاستبداد والظلم الاجتماعى .**

وفى وطننا العربى بصفة خاصة، تواجه الأمة العربية اليوم، أشرس هجمة امبريالية صهيونية عرفتها على طول تاريخها، وهى هجمة لا تستهدف فرض الهيمنة الامبريالية المطلقة وتحقيق حلم أسرائيل الكبرى فحسب .بل وأيضا تحطيم مقومات الهوية العربية من تاريخ وحضارة وثقافة.

إن اشتداد عنف المجابهة،يخلق بالضرورة أرضية لقاء موضوعية تسمح بالتقارب المتزايد بين تيارات كان يسود علاقاتها فى السابق العداء والصدام.

إن التحديات الهائلة التى تواجهنا ،تفرض تلاحم كل القوى التى لها موقف معاد للإمبريالية والصهيونية..أيا كانت درجة هذا العداء.أو مدى ثباته..وبغض النظر عن المنطلقات ..أو الأهداف البعيدة لهذه القوة أو تلك والتى قد تكون محل خلاف.

ولا يملك أحد الادعاء بأنه فى غنى عن الآخرين ..أو أن لدية القدرة وحده على دحر الهجمة العدوانية الشرسة.

ولا يملك أحد ترف استبعاد أية قوة لها أدنى إسهام فى المعركة ضد الإمبريالية والصهيونية بحجة أن عداها لهما غير أصيل..أو أن نفسها فى المعركة غير طويل، أو لأنها ستمثل خطرا فى المتسقبل لو وصلت إلى السلطة؟!

إن الإنشغال عن العمل المشترك من أجل القيام بواجبات اليوم، بالتناحر حول تصورات الغد..الذى لم يأت بعد.. عبث سوف تحاسبنا عليه الأجيال المقبلة.

إن مقتضيات المعركة المصيرية ، ضد أعداء الأمة العربية ، تفرض على التيار القومى والتيار الاسلامى والتيار الماركسى مستوى من التعامل أرقى بكثير من مجرد الحوار.

لكن الضرورة الموضوعية شىء ....والاجتماعية الواقعية شىء آخر..ولا بد فى العمل السياسى من الانطلاق من الواقع ..ولا يجوز طرح اشكال غير واقعية من التعامل وبناء هرم من الآمال على كثبان من الرمال..

ومن غير الوارد فى الوقت الراهن،الحديث عن تحالف استراتيجى ،أوحتى تكتيكى بين الإسلاميين واليسار فى ظل الظروف الذاتية السائدة فى مصر.

ثانيا- هل الحوار ممكن؟

رغم كل الصيحات الرافضة لأى حوار..والجازمة باستحالته..التى تنطلق من صفوف الإسلام السياسى واليسار سواء بسواء..فإن وقائع الحياة من حولنا تؤكد العكس.

فـفى لبنان ،حوار بين الحزب الشيوعى اللبنانى والأحزاب الإسلامية، تطور إلى أشكال متصاعدة من النضال المشترك تحت شعار(وحدة البندقية المقاومة).

وفى الأرض الفلسطينية المحتلة ،حوار وتنسيق بين الجماعات الإسلامية الفلسطينية وعدد من المنظمات الماركسية الفلسطينية.

وفى مصر تحققت أشكال من التعامل المحدود والموقوت بين الإسلاميين واليسار من خلال لجنة الدفاع عن الديموقراطية،ولقاءات أحزاب المعارضة،واللجنة القومية لمناصرة الشعبين الفلسطينى واللبنانى.

وعلى مستوى الوطن العربى،استجابت احزاب ومنظمات عديدة تنتمى للتيارات الثلاثة القومى والإسلامى والماركسى لمبادرة طرحها الرئيس معمر **القذافى**،وتم تأسيس **(ملتقى الحوار العربى الثورى**

الديموقراطى)

وفى الدورة الثالثة لهذا الملتقى التى انعقدت فى طرابلس ١٥ابريل٩٢،جلس قوميون وإسلاميون وشيوعيون عرب جنبا إلي جنب،وتشاوروا وتحاوروا حول الهموم والمهام المشتركة ثم أصدروا بيانا أعلنوا فيه:

إن الحوار وسيلة فعالة للتفاهم بين الأفراد والجماعات وهو فوق ذلك وسيلة ديموقراطية لتحقيق وحدة الأمة العربية، ويقضى على كل الفتن .التى يفتعلها أعداؤها وهم لذلك يقرون بالإجماع مبدأ الحوار بين التيارات الفكرية والسياسية الثلاثة، القومى والإسلامى والماركسى،كوسيلة للتفاهم على طريق تحقيق وحدة الرؤيا والموقف من كل قضايا أمتنا السياسيةوالاقتصاديةوالثقافيةوالاجتماعية).

وحدد الملتقى شروط انتساب أى جماعة إليه فى الأتى.

معاداة الإمبريالية والصهيونية- القبول بمبدأ الحوار وديموقراطيته وموضوعيته - الجدية فى الممارسة- المصداقية فى التعامل- التجذر والحضور الشعبى)

وعلى ضوء كل هذه التطورات الإيجابية،يصعب فهم المواقف المتحجرة التى ترفض الحوار السياسى بين الإسلاميين واليسار..فى الوقت الذى تتجاوز العلاقة بين الطرفين فى بلدان عربية عديدة،حدود الحوار الضيقة وتنطلق إلى آفاق أوسع.

ففى **فلسطين المحتلة**، تدعو القيادة الموحدة للانتفاضة منذ بيانها رقم ٣٥ إلى التنسيق مع حركة حماس(من أجل تحديد فعاليات وطنية واحدة).

ودعت الجهة الديموقراطية لتحرير فلسطين إلى:

تعجيل العملية التحضيرية لتشكيل المجلس الوطنى الفلسطينى الجديد،وفقا لقاعدة التمثيل النسبى ومن خلال حوار شامل تشارك فيه جميع القوى والشخصيات الوطنية والفعاليات والمنظمات الشعبية بدون استثناء،وبدون فيتو من أحد علي أحد بما فى ذلك ..حركة حماس والجهاد الإسلامى)

وفى « المملكة» العربية السعودية يشير أحد قيادات الحزب الشيوعى فى الجزيرة إلى أن:

التعاون بيننا وبين القوى الدينية وبالذات الشعبية منها مستمر إلي الآن ويتطور تدريجيا وبالرغم من حملات القمع والإضطهاد التى تعرضت لها القوى التقدمية فى إيران بما فيها حزب تودة، إلا إنها مستمرة وتتطور نحو الأفضل إنطلاقا من الظروف القاسية التى تعيشها الحركة الوطنية وهى مبنية على أسس واقعية تفترض:

أولا: ضرورة التعاون المشترك سواء على مستوى القيادة أو القواعد.

ثانيا: ضرورة احترام استقلالية كل منظمة وعدم رهن علاقاتنا بما يجرى من التقاء،أو صدامات بين القوى المختلفة فى الخارج.

ثالثا: يحق للطرفين خوض الصراع الأيديولوجى العام وإعطاء تقييم لأيه ظاهرة أو أفكار سياسية إنطلاقا من المفاهيم التي يؤمن بها كل طرف

رابعا: التنسيق بين الطرفين فى جميع القضايا المحلية والعربية والعالمية واعطاء تصور مشترك حولها.

لقد خرج حزبنا باستنتاجات عامة وخاصة من خلال تقييمه للقوى الدينية والتعامل معها ،ونجح فى وضع هذا التعاون على أسس واقعية تمهيدا لإنشاء جبهة وطنية تضم الأحزاب والقوى الوطنية بما فى ذلك القوى الدينية.

وفى **البحرين** يتواصل الحوار والعمل المشترك بين الماركسيين والإسلامين ،ويقول الرفيق سيف بن على:

التيار الإسلامى المتواجد فى البحرين ومنطقة الخليج قوة سياسية قائمة لها جماهيرها وتواجه التعسف والإستبداد..كبقية القوى السياسية.

وحسب تتبعنا لتطور هذا التيار السياسى،فإننا نعتقد أنه أخذ يستوعب المستجدات شأنه شأن بقية القوى السياسية .وهو ..يشاركنا الرأى فى أهمية قيام الديموقراطية والتعددية السياسية،وعلى هذا الأساس فالمطلوب منه أن يتفق ويعمل معنا من أجل خلق الإجماع الوطنى الواسع لتحقيق هذه الأهداف.

وعلاقة جبهتنا (أى جبهة التحرير الوطنى البحرانية،والجبهة الشعبية للبحرين) مع التيار الإسلامى علاقة تفاهم . (ومن جهتنا عملنا وسنعمل من أجل تطوير هذه العلاقة لما فيه مصلحة مستقبل بلدنا ومنطقتنا، ونحن نرى أن الأسس لتطوير هذه العلاقة ومقتضيات تطويرها قائمة)

من كل ماتقدم ،يتضح مدى جدوى الحوار السياسى بين الإسلاميين واليسار وإمكانيته.

وفى اعتقادى أن مثل هذا الحوار يمكن أن يكون مدخلا ديموقراطيا لتصحيح مفاهيم وأساليب نضال مختلف الأطراف،وتطوير العلاقة بينهما على نحو يخدم النضال ضد العدو المرئى المشترك.

ويمكن لمثل هذا الحوار أن يلعب دورا فاعلا فى محاصرة مسلسل العنف الفردى الدموى ..وتعبئة كل الطاقات والممارسات لتوجيهها فى الاتجاه الصحيح ضد العدو الحقيقى.

هل للحوار شروط؟

لا شك أن أى حوار جاد، بين الإسلاميين واليسار،يفترض تحقق شروط معينة وهى ليست شروط ذاتية مسبقة يفرضها طرف على الآخر..بل شروط موضوعية مفروضة علي الجميع وفى مقدمة هذه الشروط الموضوعية.

أ- قناعة الأطراف المدعوة للحوار بأن العدو الرئيسى يتمثل فى الامبريالية العالمية بزعامة الولايات المتحدة والصهيونية العالمية .الأمر الذى يستوجب التخلص من التصورات المغلوطة عن العدو الرئيسى والتى تراه متجسدا فى **(الأصوليين المسلمين) أو (النصارى) أو(الشيوعين) أو(العلمانين)**وأن الاختلاف فى الدين ..أو فى الأيديولوجيات لا يجب أن يعمى الأبصار عن العدو الرئيسى الحقيقى.

ب- الاعتراف المتبادل بين المتحاورين فكل محاور مطالب بالاعتراف بالآخرين وباحترام حقه فى الوجود ،وحقه فى الأختلاف.الأمر الذى يتطلب نبذ عقلية (التكفير المتبادل) التى تتحكم فى المتزمتين من الفريقين، فالإسلامى المتزمت لا يرى فى اليسارى سوى كافر ملحد مرتد دمه مستباح.واليسارى المتزمت لا يرى

الأحزاب الشيوعية فى لبنان وفلسطين والسعودية والبحرين تتعاون مع تيارات الاسلام السياسى.

٤ شروط للحوار

في الإسلامي سوى إرهابي ظلامي ،رجعي يجب الإجهاز عليه.

ج- **الإلتزام العلني المسبق بالديموقراطية وباحترام التعددية،** وهو التزام مطلوب من الجميع، شيوعيين وقوميين وإسلاميين وخاصة بعد محنة الديموقراطية، في ظل نماذج الحكم القومي والإسلامي والاشتراكي التي عرفتها البشرية حتى الآن .

د- **نبذ التعصب الديني.**إذلا يتصور أن يجرى حوار جاد بين المتحاورين اذا ما خيم على هذا الحوار شبح التعصب الديني الذي يولد بالضرورة التعصب المضاد.والذي يهدد بتضليل الجماهير وخلق اعداء وهميين للشعب وإخفاء العدو الرئيسي الحقيقي عن أنظاره وينذر بإغراق البلاد في دوامة افتعال الإخوة في الوطن مما يهدد بإنهيار وحدة الوطن كيانا وشعبا ،ويمكن العدو من ممارسة لعبته التقليدية (فرق تسد) والصيد في الماء العكر ومحاولة احتواء الاقليات الدينية والتظاهر بأنه حامي أمنها وسلامتها.

إن كل من تجرفه هستريا التعصب الديني والتعصب الديني المضاد يجب أن يفيق وأن يتعظ من مأساة الحرب الأهلية في لبنان التي دمرت هذا البلد الشقيق وضيعت سيادته .

إن كل من ينزلق إلى هاوية الفتنة الطائفية عن غير وعي، عليه أن يدرك أنه بذلك يبتلع طعم العدو ويتحول إلى أداة مسخرة لتنفيذ المخطط الامبريالي الصهيوني.

فالاقتتال الطائفي يفتح الباب واسعا أمام تدخل العدو الخارجي واختراق الجبهة الداخلية وتحقيق هدف الامبريالية واسرائيل في تمزيق الوطن العربي إلى مجموعة من الدويلات الدينية و الطائفية المارونية والسنية والشيعية..الخ مما يقطع الطريق على تحقيق الوحدة العربية.

وعلى كل من يمارس التعصب الديني أن يعيد قراءة الوثيقة الصهيونية الخطيرة المعنونة **(استراتيجية اسرائيليةللثمانينات)** التي نشرتها في عام ١٩٨٢ **مجلة كيفونيم** التي تصدرها المنظمة الصهيونية العالمية وقد ورد بها ما يأتي بالحرف الواحد:

(إن مصر بطبيعتها وتركيبتها السياسية الداخلية الحالية، هي بمثابة جثة هامدة بسبب التفرقة بين المسلمين والمسيحين،والتي سوف تزداد حدتها في المستقبل إن تفتيت مصر إلي أقاليم جغرافية منفصلة هو هدف اسرائيل السياسي في الثمانينات.

إن مصر المفككة والمقسمة إلى عناصر سيادية متعددة ،علي عكس ما هي عليه الآن ،لن تشكل أي تهديد لإسرائيل ،بل ستكون ضمانا للأمن والسلام لفترة طويلة،وهذا الأمر هو اليوم في متناول أيدينا وإذا ما تفككت مصر فستتفكك سائر الدول الأخرى.

إن فكرة إنشاء دولة قبطية مسيحية في مصر العليا إلى جانب عدد من الدويلات الضعيفة التي تتمتع بالسيادة الإقليمية في مصر ،بعكس السلطة المركزية الموجودة اليوم،هي وسيلتنا لإحداث هذا التطور التاريخي...

إن التفتت التام للبنان إلى خمس مقطاعات اقليمية يجب أن يكون سابقة لكل العالم العربي بما في ذلك مصر..)

الحوار..كيف؟

يجب أن تتوافر للحوار بين الاسلاميين واليسار،مواصفات تكفل نجاحه

فلا بد من علانية الحوار.. بحيث يجرى في العلن..وليس من خلف الكواليس..وعلى مسمع من الجماهير.

ولا بد من ديموقراطية الحوار..بحيث يدور بين اطراف متكافئة لا تمارس فيما بينها الإرهاب الفكري أو الاستعلاء الفكري.

ولا بد من عقلانية الحوار..بحيث لا يكون حوارا بين طرشان..بتشبث كل طرف فيه بإطروحاته ويحاول فرضها على الأخرين ..وبحيث يتسع صدر المتحاورين للنقد الموضوعي المتبادل.

علانية الحوار وديمقراطية وعقلانيته وواقعيته وتركيزه على القضايا السياسية.. هو الطريق للنجاح..

لابد أن يرفض اليسار أية دعوة للتحالف مع الدولة البوليسية

ولا بد من أن يكون الحوار سياسيا لا فلسفيا ..بحيث يتجنب الغوص في المناقشات الأيديولوجية والمجادلات الفلسفية ،فالحوار لا يستهدف حسم خلافات أيديولوجية وإنما توحيد الرؤى والمواقف السياسية.

ولا بد من واقعية الحوار.. بحيث ينطلق من نقطة بدء متواضعة إذ يصعب في ظل الظروف السائدة الحوار مباشرة حول(مشروع حضاري مشترك).إن الحوار حول قضايا سياسية محددة كالموقف من الأمبريالية ومن العدو الصهيوني ومن تحرير الأراضي العربية المحتلة ومن التعذيب. ومن قانون مكافحة الإرهاب .هو الكفيل بتهيئة المناخ وإيجاد التربة الصالحة لمزيد من الحوارات حول قضايا أشمل.

ولا بد من حوار صبور طويل النفس ..فطريق الحوار ليس مفروشا بالرياحين بل هو مزدحم بالألغام والعقبات والحواجز..الي يجب أن يتجاوزها المتحاورون .

هناك مثلا النظرة الخاطئة من جانب الإسلاميين التي تخلط بين الإلحاد وبين العلمانية واليسار، فالماركسية ليست فلسفة إلحادية.وفصل الدين عن الدولة لا يعني إقامة دولة ملحدة تصادر الايمان وتخنق حرية الاعتقاد الديني على العكس فإن الدولة المدنية هي صمام الأمان الأكيد ضد الاضطهاد الذي تمارسه أغلبية دينية على الأقليات الدينية الأخرى والذى تمارسه طائفة دينية حاكمة على الطوائف الأخرى التي تنتمي إلي ذات الدين،ولكم اضطهد الاسلاميون في مصر باسم الدين في ظل دولة العلم والإيمان).

هناك في المقابل الوهم الذي يسيطر على أذهان بعض اليساريين حول ضرورة التحالف مع إرهاب الدولة..لدرء خطر إرهاب التعصب الديني. وهو وهم يتجاهل أن الظاهرتين وجهان لذات العملة.

ثم هناك عقبة **غموض الأهداف السياسية للإسلاميين، وهم مطالبون** بترجمة شعارهم المجرد(الإسلام هو الحل) **إلى** برنامج سياسي **محدد الملامح يسهل مناقشتة** والاتفاق أو الاختلاف معه.

وهناك مشكلة **أسلوب الإغتيالات السياسية الذي يمارسه نفيف من الإسلاميين وهو يلحق ضررا بالغا بمجمل** الحركة الوطنية والديموقراطية لأنه يقدم خدمة جليلة للدولة **البوليسية التي تستغل هذه** الاغتيالات بذكاء لتشديد القمع وتعميمه ضد كل القوى المعارضة .

إن الإرهاب الفردي يزود الدولة البوليسية بالحجج الجاهزة لتبرير وتمرير قمعها المتصاعد وهو يولد إحساسا خادعا لدى قطاع من الرأى العام بأن القمع البوليسى هو الملاذ من الفوضى وعدم الاستقرار الأمنى.

هناك أيضا تصور الاسلاميين لطبيعة المعركة ضد الامبريالية والصهيونية واعتبارها حربا صليبية جديدة والقول بأن الثورة الفلسطينية ثورة اسلامية .هذه التصورات غير واقعية وضارة.

فحرب الخليج لم تكن حربا صليبية ضد المسلمين .بل كانت حربا استعمارية ضد الأمة العربية ككل بأبنائها المسلمين وغير المسلمين ولم تكن حربا ذات أهداف دينية بل كانت اهدافها سياسية واقتصادية وهى حلقة فى مسلسل العدوان الاستعمارى ضد مختلف الشعوب ..والذى تعرضت له من قبل شعوب كوريا وفيتنام وجرينادا.

ومما يؤكد ما نقول ..إن دولا وقوى تنسب نفسها للإسلام وقفت فى حرب الخليج فى ذات الخندق مع الامبريالية الأمريكية..بينما نزل الى شوارع مدن أوربا وأمريكا مئات الألوف من غير المسلمين فى مظاهرات عارمة تندد بالحرب الاستعمارية.

وإضفاء طابع دينى اسلامى على المعركة ضد الامبريالية والصهيونية من شأنه أن يولد استقطابات ضارة على المستوى العالمى والعربى.اذ يقلص حجم التعاطف والتضامن العالمى مع نضال الأمة العربية.

وعندما نعتبر معركة الأمة العربية ضد الامبريالية معركة الاسلام ضد حرب صليبية جديدة، وعندما نقول أن الثورة الفلسطينية ثورة إسلامية .فكأننا نقول للعرب غير المسلمين أيها السادة..ابتعدوا عن ساحة المجابهة فالمعركة ليست معركتم ..هذا فى الوقت الذى تشهد فيه الانتفاضة الفلسطينية كل يوم بأن طفل الحجارة المسيحى يجابه المحتل الإسرائيلى مع شقيقه طفل الحجارة المسلم كتفا بكتف.ويختلط دم الشهيد الفلسطينى المسلم بدم الشهيد الفلسطينى المسيحى ويرويان معا تراب فلسطين.

خاتمة

خلاصة القول ..هى أن التعامل بين الاسلام السياسى واليسار ضرورة نضالية وأن موقفنا - كيسار- من الإسلاميين لا يجب أن يتحدد انطلاقا من خلافاتنا الأيديولوجية وإنما على ضوء مواقف الإسلاميين العملية من قضايا الانسان.

من كانت اطروحاته وممارساته فى صف الانسان..وضد التبعية والقهر والاستغلال والظلم الاجتماعى..سعينا للالتقاء به.

ومن كان منهم يفلسف التبعية ،ويبرر الاستغلال ويوظف الدين لتنظير الاضطهاد ،ويحض المعذبين فى الأرض على الصبر وارتضاء الظلم الاجتماعى اكتفاء بثواب الأخرة، وقفنا ضده.

وتعاملنا مع الإسلام السياسى، يجب أن تحكمه فى كل الظروف مجموعة متكاملة مترابطة من الضوابط هى

١- خوض صراع أيديولوجى لا مجال فيه للمساومات أو التنازلات أو الحلول الوسط الأمر الذى يتطلب **ممارسة النقد الموضوعى الصريح للفكر السياسى للجماعات الدينية باعتباره فكرا دنيويا لا قداسة** له وهو فكر غير معصوم من الخطأ وجانب هام من هذا الصراع الأيديولوجى يتمثل فى نشر التفكير العقلانى العلمى.

٢- **ممارسة صراع سياسى حاسم ضد أطروحات الدولة الدينية ومعاداة القومية العربية ومعاداة الشيوعية تحت سعار الدين** والممارسات الفاشية والمنافية للديموقراطية والتعصب الدينى وإثارة الفتن الطائفية.

٣- إدارة حوار سياسى هادف للتوصل **لنقاط التقاء حول قضايا سياسية محددة تكون أساسا لنضال مشترك ضد العدو الرئيسى المشترك**

٤- التصدى الحازم لأى صورة من صور انتهاك حقوق وحريات المنتمين للإسلام السياسى ورفض أى تبرير تقدمه السلطة لمثل هذه الانتهاكات تمسحا فى حماية الديموقراطية ..فالديموقراطية لا يمكن أن تحمى بأساليب غير ديموقراطية والوسيلة لا يمكن فصلها عن الهدف وأى مسلك غير ديموقراطى فى حماية الديموقراطية من شأنه تضييع الهدف ذاته.

٥- وأخيرا فلا بد لليسار أن يرفض أية دعوة للتحالف مع الدولة البوليسية ضد خطر التعصب الدينى الزاحف

ولا يجوز أن يستجير من خطر قادم ..بخطر جاثم..

ولا يجوز أن نتحالف مع ديكتاتورية قائمة ..لدرء مخاطر ودكتاتورية قادمة وتظل الديكتاتورية..هى الديكتاتورية سواء ارتدت العمامة ..أو الزى العسكرى أو الملابس المدنية أو الرداء العقائدى.

مداخلات

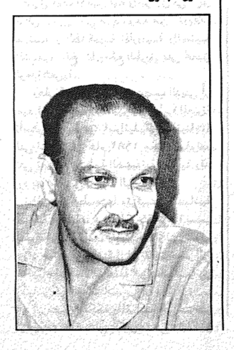
الحوار..
بين المنهج التآمرى والرؤية المقيدة!

د. عبد العزيز حسين

لقد أحسنت اليسار صنعا حينما أطلقت دعوة الأستاذ الدكتور عبد العظيم أنيس.للحوار مع الإسلام السياسى..

ولقد كشف عدد المداخلات التى نشرتها اليسار على امتداد الشهور الماضية عن اتجاهين رئيسيين حول الموضوع:

طارق البشرى



الاتجاه الأول: رافض للحوار رفضا تاما..حتى وإن أبدى موافقة شكلية مع وضع عدد من الشروط المسبقة للحوار لا تؤدي عمليا إلا إلى طرح الفكرة جانبا »

وهذه الرؤية الرافضة للحوار - كما يبدو-لاتزال تقف عند مواقف تاريخية تحكمها رؤية سلفية تتعمد إغفال عدد من التطورات والمتغيرات التى تنشأ عن أى ظاهرة اجتماعية إنسانية لا تعرف الثبات والتقوقع.

الإتجاه الثانى: والذى يرى فى الحوار أكثر من ضرورة لاعتبارات وحاجات موضوعية تتجاوز حدود الرؤية السلفية والمسبقة لهذا التيار، وراحت ترصد عددا من المتغيرات فى الفكر والحركة والتنظيم والأساليب، وإن الحاجة الموضوعية إلى هذا الحوار بين كل الفصائل والاتجاهات السياسية ذات المواقع الفكرية والاجتماعية والسياسية المتباينة من أجل مستقبل لهذا الوطن وحلا لمعضلاته المختلفة.مشكلات وقضايا وتحديات ينوء عن حملها فريق أو اتجاه دون آخر

أخطر هذه المعضلات والتحديات هى التناقض مع الامبريالية والصهيونية أى(التناقض الوطنى).

واليسار يستطيع أن يكون حاملا للواء الحوار جامعا الفرق المختلفة ناظرا إياها على موائد الحوار بحكم ما يمتلك من مصداقية تاريخية وآنية وقدرته على بللورة جدول أعمال بمشاركة الأخرين حول القضايا والمهمات الملحة الآجلة والعاجلة.

وبالطبع فإن النظرة الموضوعية الراصدة للواقع الاجتماعي لا يمكنها أن تغفل بأى حال تيارات الإسلام السياسى أوتتجاهلها للاعتبارات الآتية:

أولا إن الإسلام واقع حى وليس مجرد وهم مفتعل أونكوص إلى الماضى فقط.وهناك أعداد متزايدة من مفكرى الحركات الإسلامية ومنظريها تحاول أن تضع إجابات على أسئلة ملحة تمس مستقبل الحركة الإسلامية ومصداقية تواجدها في الحياة السياسية وضرورة ضبط إيقاع الحركات الإسلامية على نبض ومشكلات اجتماعية سياسية واقتصادية هامة ومثال ذلك محاولات عدد من هؤلاء المفكرين التي تحاول فتح آفاق مستقبل الحركة الإسلامية (عادل حسين -الغنوشي-البشري- النفيسي-الجابري- الغزالي)

ثانيا: إن الاهتمامات الأكاديمية



عادل حسين

والسياسية والإعلامية فى دوائر الغرب ودرس ظاهرة الإسلام السياسى وأدق أبعادها واستشراف مستقبلها يكشف عن دليل إضافى حول حيوية وفاعلية هذا التيار الأنية والمحتملة حتى من زاوية المصالح الغربية وما يؤكد عدم صدق الرأى القائل بأن الصراع مع الغرب له أبعاد اجتماعية اقتصادية فقط،ولكن له أبعاد حضارية وثقافية ، يشكل الإسلام وتيارات الاسلام السياسى حاملة الفكرة الاسلامية«الأخر المجسد» فى الصراع الحضارى الثقافى لإختلاف المرجعيات الثقافية والحضارية بين الإسلام السياسى والغرب.

ثالثا: إن ردود فعل السلطات السياسية والنخب الحاكمة تجاه هذا التيار وانتهاج أساليب القمع والقهر والتعذيب وأعداد القابعين خلف السجون والمحاكمات المجهلة والسريعة وأخيرا التراجع عن «اللعبة الديمقراطية» اذا كان الطريق مفتوحا وبعد اختيارات جماهيرية واضحة أمام الاسلاميين ..الجزائر نموذجا.. يطرح على اليسار مهمة انتاج أسلوب الحوار والنقاش والمشاركة الديمقراطية فليس مفيدا دفع هذا التيار إلى أركان العزلة والانعزال عن المجتمع بل وتشجيعه على الانغماس فى الحياة السياسية اعتمادا على فهم ،أن ظاهرة الاسلام السياسى ليست ظاهرة طاردة وموقتة أو إلي زوال..

وهذا الحوار لا بد أن يعتمد على التخلص من أسلوبين فى التفكير السياسى لا يؤديان إلا إلى تعقيم الحوار ونبذه

الأول: المنهج التآمرى : يفسر الظاهرة على أنها من فعل سلطات سياسية أو تفاعلات تدعمها قوى خارجية .كحالة مصر يسود تفسير أن صعود الإسلام السياسى فى أوائل السبعينات كان نتيجة صفقة بين السادات وبعض الاسلاميين لمواجهة اليسار (ومع التسليم بأن هذا قد حدث فى بعض الجامعات المصرية) من بعض فرق الاسلام السياسى لكن هذا الخطأ التاريخى يجب الأ يتكرار ولا يجب الوقوف عنده إلا بمقدار الإستفادة من عدم تكراره مستقبلا بحيث لا يوظف الاسلاميين تجاه اليسار أو اليسار فى مواجهة الاسلاميين كما يحاول البعض الآن وبالطبع سوف تكون هذه المواجهات لصالح الحكم.

كما لمس ذلك الاستاذ حسين عبد الرازق (الأهالى ١٩٩٢/٦/٢٤).

الثانى «الرؤية المقيدة» والتى تظل أسيرة مقولات وأدوات تحليلية كلاسيكية والتى تنطلق من مقولة أن «الإسلام السياسى ينطلق من ذات الأرضية الاجتماعية والاقتصادية والطبقية للرأسمالية الحاكمة وهى غطاء دينى تبريرى لهذه الطبقات ،متجاهلة الأبعاد الثقافية والحضارية فى حركات الاسلام السياسى وشمولها لشرائح اجتماعية مختلفة وتمددها داخل الفئات الوسطى التى لا تزال واحدة من أهم الفئات فاعلية في المجتمع المصرى، وإغفال طابعها الاحتجاجي الإجتماعى علاوة على دورها في تأكيد الهوية فى مواجهة الاستلاب الحضارى والثقافى.

إن الانفتاح على الحوار بين كافة القوى والتيارات الفكرية والسياسية ومنها الإسلام السياسى تمثل قيمة هامة فى الاعتراف بالتعددية واثرائها، وبخصوص الاسلام السياسى لا بد من الإقلاع عن عادات فكرية ضارة تصيب البعض من أهل اليسار بغشاوة ظالمة للحركة الاسلامية ومن هذه العادات الضارة التنافى السياسى والفكرى، وإحلال الاعتراف المتبادل ونبذ منهج امتلاك الحقيقة المطلقة وبرأيى أن هذا ليس خطأ الاسلاميين فقط ولكن بعض التيارات الفكرية الأخرى وبعضها ينتسب إلي اليسار وكذلك التخلى عن وصم الحركة الإسلامية بأنها نتوء شاذ في التاريخ يقود إلى نفى كامل لظاهرة اجتماعية حية حاضرا ومستقبلا (وهذا نوع من التكفير الفكرى)

إن المستقبل من حق الجميع أن يشاركوا فيه وفق قيمة التعددية والاعتراف بالأخر وسيبقى القول أن« الوقائع عنيدة» مهما حاولنا إخفاءها والتنكر لها.

صنعاء

حول المعارضة ونظام الجبهة الإسلامية في السودان

عادل اسماعيل

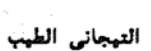
أخرجت «اليسار» عددها السادس والعشرين من أبريل الماضى وفى بطنه مقال للأستاذ **«التجانى الطيب بابكر»** رادا فيه على ماجاء فى مقال الأستاذة **«أمينة النقاش»**.. ولقد جاء مقال الأخيرة تحت عنوان «صراع الضعفاء فى السودان» الذى عالجت فيه بعض القضايا السياسية وحثت فيه المعارضة على فتح حوار مع حكومة البشير..

كانت **«أمينة النقاش»** محمومة بالموضوعيه. شديدة الحرص على استكناه مايجرى فى السودان من سياسة وما يقبع فيه من فكر..

أجل لقد كان الاتحاد السوفيتى قويا عتيدا، استطاع بفضل الماركسية أن يبنى دولة متماسكة برعت فى تنظيم المجتمع، وسمقت فى مجال العلم والتكنولوجيا.. ومن ثم قابلت كثيرا من حاجات إنسان ذلك الزمان..

ولكنها تلاشت كفقاعة الصابون..لا لأن الماركسية ليست فكرة سماوية.. ولا لأنها ليست نظاما رأسماليا.. بل لأنها لم تستطع أن تقابل حاجة إنسان هذا العصر..

جاءت الماركسية فى روسيا، ووجدت القيصر يستبد بالشعب ويستبيح الفكر والوجدان.. فكانت الحلم والملاذ، والتف الناس حولها، ضد الجبروت والكهنوت، ولأنها انتصرت توهمت أنها -لابد- سقف حلم الأنسان. وصدرت أشياءها فى غير مكان..


التجانى الطيب



ثم.. وفى عنق هذا القرن، تنهار الدو الفكرة.. وذلك لأنها تعاملت مع الإنسا على أنه معطى ثابت من بداية مسألته وحتم نهايتها..

لم يكن الإنسان فى أى فترة من تاريخ الطويل (ولن يكون) معطى ثابتا.. وإنما ه كان ومازال وسيظل متقلبا فى الألوان والصو كخصلة شعر بين أنامل عاشق.. فلكأنه يبح عن لحظة حاضرة تتوحد فيها أشياؤه ليعيش السلام مع نفسه، ومع الآخرين.. بل هو بحثا عنها، يتناسل فيه الفكر والوجدان ك يوم، بل كل ساعه، بل كل هنيهة..

وأصبحت هذه اللحظة قبرا لكل فكرة ا تعرف تحقيقها للفرد، كى يتصالح مع المجتم ومع البيئة.. هذا المجتمع الذى اتفق للفر شرف صناعته، وقيد من حريته ماقيد فم سبيل تماسكه وترعرعه. وهذه البيئة التى كا يقدم لها القرابين ويضرم النار فى المحاريه لتحميه مما لايستطيع مناجزته من وحوش ونجوم..

فالإنسان قد سكب ماسكب من فك لمقابلة حاجته. بيد أنه ظل على الدوام أكب من أى فكرة يلدها. ومن ثم كان احتياج الدائم إلى عقل جديد.. وقلب جديد.. ولغ جديدة يعبر بها عن هذا الجديد.

ماذا فعل شيوعيونا فى السودان؟؟

كانوا- كمعظم شيوعيى العالم المتخلف- يدفسون أنوفهم فى صفحات ماضويه وحروف صدئه..لم يحسنوا مواكبة الإنسا

فى تغيره وتمرده على الواقع، واستفادته من ثورة المعلومات التى جعلته يملك من أدوات المعرفة والتقييم مايرفض به الوصاية، ويحكم أشياء فى الأحداث والمواقف فيخطئ تارة وتارة يصيب.. ويسقط إلى السفح ومايلبث أن يحتشد من جديد كالعباب.. وكل يوم يمر عليه يصغر أمامه هذا الكوكب فيصبح اكثر حميمية مع الأحداث والمواجع...

ولكن، وبين كل هذه الحركة والسيوله، ظل شيوعيونا السودانيون وهم- العمود الفقرى للمعارضة- يتحدثون بنفس اللغة القديمة ونفس المسميات القديمة التى ماعادت تعبر عن شئ..

ولعل هذا ماجعل مقال بابكر يأتى كسيحا عقيما، متواضع الحروف.. لايعرف لماذا بقيت حكومة البشير المعزولة التى تساندها الجهة الاسلامية القومية.. ولايعرف لماذا يعيش الشعب السودانى حالة من الاستكانة والاستضعاف.. ويسوق مبررات واهنة وخجولة كبطش النظام بالشعب..

ولعل ما اضطر بابكر أن يتغافل عن هذا، هو جزعه من مواجهة حقيقة عدم قناعة الشعب السودانى ببعض رموز المعارضة التى تتمتع أيما تمتع بالدمامة والفساد. والتى من أجل ولائها الضرير، وحفاظا منها على قاعدة متخلفة، تنكرت فى اجتماع لندن للسودان الواحد التعددى، ولحرمة القضاء المستقل الذى يرفض الوصاية المقدسة والقوانين الجاهزة.

أما مرحلية تحالف المعارضة مع الطائفيين، فهو قول مردود على قائليه..لا لأنه استغلال وانتهازية ليست من الأخلاق فى شئ فحسب، بل لأنه لايصح إلا الصحيح.. والغايات الصحائح لاتستهدف بالوسائل المراض..فالجرح إذا رم على فساد أتلف معه الزمان والمكان، وتبين فيه إهمال الطبيب.

فطائفيونا.. قد عادوا بعد ستة عشر عاما من حكم النميرى، ووجدوا مرقدهم مازال دافئا.. وكأنى بهم قد عرج بهم الى السيدين فى هذه السنين فعادوا أكثر قربا وزلفى. مافتئوا يتراقصون على لحن إرثهم القديم فى دورهم فى جلاء المستعمر.. ومنذ ذلك الحين قبعوا يراوحون مكانهم وأخفقوا فى وضع أى برامج قصيرة أو طويلة المدى.. وكلما داهمهم العسكر بليل، تباكوا واستنجدوا بالشعب..فيريق الدماء السخينة من أجلهم.. فيأتوا مرة أخرى- كعادتهم- بلا فكر ولا تصور..فتسرق من الشعب فرحته وأحلامه.. وتجلس على أريكة القرار نفس العيون ونفس الشفاه ونفس الأنفاس..

وماخطب الإسلاميين؟؟

جاء الإسلاميون الى السلطة مع العسكر بليل.. مستفيدين من حنق الشعب على الأحزاب، وإخفاقها فى خلق عالم الخلق والجمال، وحرصها على (جرثمة) دفاتر الخدمة المدنية بالبيروقراطية والدقماتيه. والديموغاجيه.. فأصبح كل قرار (كما قال أحدهم) لايخرج إلا بشق الجيوب وشق الأنفس وتقبيل الأقدام..

هكذا جاء الإسلاميون... وتبنت حكومة البشير على الفور برنامج الجهة الإسلامية القومية، وشرعت فى تنفيذه واخترعت نظام مؤتمرات الحوار لإكساب الشرعية على برنامجها على أساس أن هذا نبض الشعب وتلك أنفاسه.. وكان أكبرها ماسمى بمؤتمر الحوار حول النظام السياسى.. وكان ماكان فيه من فرض لرأى الإسلاميين..

وإنى لأقسم بكل المشاعر الجميلة على هذا الكوكب ، أنه لم يكن حوارا وإنما كان أشبه بالمناجاة والمونولوج. أو قل- إن شئت- كان همولوجا (وهى كلمة غير موجودة فى القواميس، وإنما ألفناها تأليفا لتناسب هذا الوضع)...لا لم يكن حوارا، على الإطلاق، وإنما كان لقاء إسلاميا- إسلاميا.. وطبعا لابأس أن يأتى الإسلاميون (ليس فى السودان فحسب) برأى موحد حول قضايا الإنسان المصيرية... بيد أنهم أخفقوا فى الإجابة على غير سؤال كان اكثرها حدة: هل

أمينة النقاش




يملك السودانى غير المسلم حق الترشيح لرئاسة هذه الدولة الفيدرالية؟ فوقع الاسلاميون فى مأزق.. إن قالوا نعم جافوا شريعة السماء وإن قالوا لانسفوا أهم خصائص الدستور التى تنص على المساواة..

والمأزق الثانى: أن المواطن غير المسلم يدفع جزية- وهو صاغر- بالإضافة الى الضريبة للدولة، بينما يكتفى المسلم بدفع الضريبه..وقد يقول الإسلاميون أن المسلم يدفع من جانب آخر مايعرف بالزكاة.. ولكن ألا يتفق معى هؤلاء، أن الزكاة هى (أزمة) المسلمين فى خاصتهم..

ثم، لم يبق من فعالياتنا السياسية، غير حركة الجيش الشعبى لتحرير السودان.. ونوجز أمرها فى أنها لم تخفق فى أن تنال حظها فى التلف كبقية الأحزاب. وأعظم ماأصابها من تلف اضطهادها المثقفين و عسكرتهم.. ورهانها على قوى إقليمية لها ما لها من مطامع مشروعة وغير مشروعة فى المنطقة، تريد أن ترسم لنفسها موقع قدم فى عصر انهزام السلام وعصر القوة.. فظلت- أى الحركة- متغيرا تابعا لما يحدث فى المنطقة من زلازل وبراكين تلد كل يوم فجاءات إستراتيجية وأخطارا سياسية، تجعل من عدو الأمس وليا حميما.. وينال صديق الأمس الويل والدمار، مما يجبرالحركة أن تغير طعمها حينا فحينا..

أما بعد.. لقد أهاجت أمينة النقاش سواكنا فى جوقة الفكر، ليس السودانى فحسب، بل فى هذا العالم الذى فشل فى تحقيق السلام وأصبح يخلق من أسباب الدمار أكثر من خلقه لأسباب المحبة و السلام.. ولم يكن هذا الخلل فى تطبيقه العهود والمواثيق.

وإنما كان ذلك، كذلك، لخلل أصيل فيما هو مطروح من فكر على مستوى العالم. إذ تسعى الدولة القوية كأمريكا ، اليوم، أن تجعل من التخويف نظاما عالميا تحكم به العالم بمنطق الشنق وشنق المنطق..

ومما يبعث الأمل فينا، أن هذا ليس نهاية التاريخ. له كما روج فرانسيس فوكوياما. وإنما هى لحظة انحطاط تمر بها البشرية و ترغم أن تسمع لحنا دميم الأوتار فيها..

فمازالت البشرية فى شبق وشوق لبزوغ شمس الإنسانية ما فارس أحلامها إلا ذلكم المثقف الطليق.. طليق العقل واليدين.. المعافى من جلطة الايديولوجيا وتخثر الوجدان..فإنا ندعوه الآن لتتقزم أمامه وتضمحل كل العقول العاطبة..ألم ينقرض الديناصور بعد ذوبان الجليد الكوكبى؟؟..

دستورك يامبارك!

سرنى خبر تعيين الدكتور أحمد فتحى سرور فى وظيفة «مفكر» بالحزب الوطنى الديمقراطى ،على الدرجة السادسة بالكادر الفنى العالى، ولو أننى- كغيرى- لم أعرف بخبر تعيينه، أو أقرأ تفكيره، إلا بعد انتهاء المؤتمر السادس للحزب الحاكم، ولم أجد فيما نشرته الصحف من وقائع المؤتمر، مايفيد بأن أعضاءه قد فكروا فى شئ، مما وصفه الدكتور سرور فى حديثه للأهرام، بأنه الإطار الفكرى الجديد للحزب الحاكم

والمبرر الرئيسى لهذا السرور هو أن الحزب الوطنى يحتاج فعلا إلى أن يهرش رأسه، ويستخدم عقله ويكون له فكر محدد، لأن مايميز الأحزاب عن العصابات، هو أن الأولى تجتمع على وحدة الفكر، ووحدة الإرادة وخضوع الأقلية لرأى الأغلبية، أما الثانية فهى تقوم على تجميع لمصالح أفرادها الخاصة، تطبيقا لايديولوجية: شيلنى وأشيلك، أنا والله فرحت لك. ولو كان لحزب الأغلبية فكر واضح لكان أساس العضوية فيه، هو الالتزام بهذا الفكر، والدفاع عنه، حتى ضد حكومة الحزب، ولساهم ذلك فى بلورة أفكار أحزاب المعارضة التى يعانى بعضها من خواء فكرى وسياسى، وصراعات تكاد تشلها عن العمل، بسبب تعدد الفصائل والتيارات وتضارب الافكار والحصار فى المقرات، ولأنها لاتعرف لحزب الأغلبية أفكارا واضحة، أو سياسات ثابته، تشكل تحديا يدفعها لبلورة الفكر المضاد، إذا وجدت أن هناك ضرورة لذلك!

لكن هذا السرور لم يستمر طويلا، لأن الأفكار التى أذاعها الدكتور سرور فى حديثه للأهرام، تدل على أنه لم يستلم وظيفته الجديدة بعد ، أو انه استلمها ولم يمارس اختصاصاتها، أو مارسها ولكنه لم ينجز منها شيئا فهو لايزال يفكر ويفكر ويفكر ثم يعود ليفكر ويفكر ويفكر، فما يهمه ليس صياغة فكر يمثل حزب الأغلبية، ولكنه مشغول كما قال بـ«صياغة فكر الرئيس مبارك فى ظل استراتيجية التحول التى يقودها الرئيس بنفسه، والتى فرضت فكرا جديدا فى مرحلة الانطلاقة الكبرى لتحقيق النهضة». ومعنى هذا الكلام الذى لامعنى له، هو كما أضاف المفكر سرور، أن «الإطار الفكرى الجديد يأتى ترجمة صادقة لمسيرة العمل الوطنى التى قادها الرئيس، وتأكيدا وتصميما على المضى فى هذه المسيرة»، وخلاصة الكلام أن الدكتور سرور لايفكر، ولكنه يترجم فكر الرئيس مع أنه- الرئيس- يتكلم باللغة العربية، ومع ذلك فإن المفكر سرور مايزال يترجم ويترجم ويترجم ثم يعود ليترجم ويترجم!

وملخص ماتم انجازه من هذه الترجمة- طبقا لمانشره المفكر سرور- ، وهو أن النص فى الدستور على الاحتفاظ بنسبة ٥٠٪ على الأقل للعمال والفلاحين فى مجلس الشعب وكل المجالس المنتخبة، بدعة لايوجد مايماثلها فى دساتير الأولين أو دساتير المعاصرين، أما القومية العربية فقد تم إلغاؤها، وكذلك التطبيق الاشتراكى، وهى كلها أخبار قديمة، وأفكار نعرفها منذ ١٥ سنه على الأقل، وقبل أن يتولى الرئيس مبارك الحكم، فلا أحد يصدق أن الذين يتنكرون فى زى العمال والفلاحين من نواب حزب الأغلبية ويؤيدون كل السياسات التى تطبقها حكومة الحزب الوطنى، من تمديد حالة الطوارئ الى رفع الاسعار، وتخفيض الأجور الحقيقة، هم عمال وفلاحين فعلا، ولا أحد يصدق أن القومية العربية ماتزال قائمة فى مصر، أما الحديث عن إلغاء الاشتراكية، فهو أمر يدعو للسرور البالغ، لأن معناه أنه ماتزال هناك فى مصر اشتراكية حتى لو كان فى النية إلغاؤها!

والذى يدعو للضحك وإلى بعض الرثاء، هو أن الدكتور سرور، كان مايزال يترجم فكر الرئيس، حين فوجئ وفوجئنا بالرئيس يصرح للمحرر السياسى للأهرام بأنه لاتفكير فى تعديل الدستور، ولامساس أو تعديل أو إلغاء لنسبة تمثيل العمال والفلاحين فى المجالس التشريعية والشعبية، ومعنى الكلام أن المفكر سرور قد أخطأ فى الترجمة، وأساء اختيار القواميس التى تترجم فكر الرئيس، وأن عليه أن يظل يترجم ويترجم ثم يعود ليترجم ويترجم، لأن أحدا لايجوز له أن يفكر إلا الرئيس!

أما الذى يدعو للبكاء فهو دلالة هذا الكلام الذى لامعنى له إلا أن الحكومة قررت -لأسباب غامضة- الابقاء على الدستور كماهو، ثم اصدار قوانين تخالف نصوصه الصريحة فلا هى تطبقة، ولاهى تريد تعديله، وهى حالة لم ترد فى دساتير الأولين ولادساتير المتقدمين، لأن الدستور عقد اجتماعى بين الحكومة والأمة، ينبغى الالتزام به، أو تعديله طبقا لنصوصه، أما التحايل عليه فهو أمر لاينبغى السكوت عليه، أو على الأقل الاعتراف بحدوثه ثم يقال لنا بعد ذلك أن الحكومة تطارد الارهابيين لأنهم يريدون الانقلاب على الدستور، مما يجيز لنا، ولهم أن نهتف:

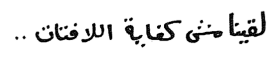
- دستورك يامبارك!

ومعناها بالعربى الفصيح : عن إذنك!!!

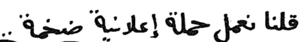
صلاح عيسى

المبايعة *

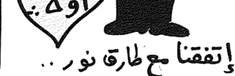
* قصة قصيرة



لقينا مفيش كفاية اللافتات ..



قلنا نعمل حملة إعلانية ضخمة ..

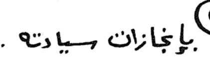




إتفقنا مع طارق نور ..

على إعلانات زى بتاعة الهامبورجر كده.. تتذاع قبل المسلسل ..
وبعد ماتشات الكوره ... !





معلبات شيك .. مليانة

بإنجازات سيادته ..

عشان نضمن إن إنجازات الخطة الخمسية توصل لكل مواطن.





بورترية للفنان عادل السيوى